أحرار في النقابة

حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة

أحرار في النهاية

حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة

"لدي حلم": المسيرة التي توجهت في آذار/مارس 1963 إلى واشنطن للمطالبة بفرص العمل والحرية كانت أضخم مظاهرة سياسية عرفتها البلاد على الإطلاق. احتشدت الجماهير أمام نصب لنكولن وحول نصب واشنطن واستمعت إلى الدكتور مارتن لوثر كينغ الإبن وهو يلقي ما كان ربما أروع خطاب ألقاه أي أميركي على الإطلاق.

المحتويات

1

العبودية تنتشر في أميركا 3

ظاهرة عالمية انتقلت إلى أميركا

العبودية تتجذر

حياة ومؤسسات الأرقاء

الروابط العائلية

نقطة ضوء: عبقرية الكنيسة السوداء

2

«ثلاثة أخماس من أشخاص آخرين»: وعد مؤجل 8

أرض للحرية؟

قلم فريدريك دوغلاس

سكة الحديد السرية

بالسيف

جون براون المتمرد

الحرب الأهلية الأميركية

نقطة ضوء: الجنود السود في الحرب الأهلية

3

«منفصل لكن متساوٍ»:
الأميركيون الأفريقيون يردون على فشل مشروع إعادة الإعمار 18

الكونغرس يصدر قرارات إعادة الإعمار

مكاسب مؤقتة... وانتكاسات

بدء تطبيق قوانين "جيم كرو"

بوكر تي. واشنطن: السعي للاستقلال الاقتصادي

دبليو إي بي ديبوا: الدفع نحو إثارة الشغب السياسي

نقطة ضوء: ماركوس غارفي: مسار آخر

4

تشارلز هاملتون هيوستون وثورغود
مارشال إطلاق التحدي القانوني ضد التمييز العنصري 26

تشارلز هاملتون هيوستون: الرجل الذي قتل قوانين جيم كرو

ثيرغود مارشال: سيد الحقوق المدنية

قرار براون

نقطة ضوء: رالف جونسون بانش: العالم ورجل الدولة

نقطة ضوء: جاكي روبنسون: كسر حاجز اللون

5

«أصبح لدينا حركة» 35

«تعبت من الاستسلام»: مقاطعة الحافلات العمومية في مونتغمري

الاعتصامات

ركاب على طريق الحرية

حركة ألباني

اعتقال في برمنغهام

رسالة من سجن برمنغهام

أصبح لدينا حركة

المسيرة إلى واشنطن

نقطة ضوء: روزا باركس: أُمّ حركة الحقوق المدنية

نقطة ضوء: ناشطون في مجال الحقوق المدنية: موت في مسيسيبي

نقطة ضوء: مدغار إيفرز شهيد حركة مسيسيبي

6

«لا يمكن لها أن تستمر»: إقامة المساواة القانونية 52

تغير المشهد السياسي الأميركي

ليندون بينز جونسون: قوة هائلة للحقوق المدنية

قانون الحقوق المدنية للعام 1964

سلطات القانون

قانون حقوق التصويت لعام 1965: الخلفية

يوم أحد دموي في سلما

المسيرة من سلما إلى مونتغومري

سنّ قانون حقوق التصويت

ما الذي يفعله قانون حقوق التصويت

نقطة ضوء: ردود فعل الجنوبيين البيض تجاه حركة الحقوق المدنية

الخاتمة 65

انتصارات حركة الحقوق المدنية

1

العبودية تنتشر في أميركا

بين الآثار القديمة المعروضة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك نسخة طبق الأصل لأسطوانة قورش أو سايرس. وقد سميت هذه الوثيقة التي يعود تاريخها إلى حوالي عام 539 قبل الميلاد باسم قورش الكبير، حاكم الإمبراطورية الفارسية والقائد الذي فتح مملكة بابل. ضمن قورش لأتباعه الكثير مما نسميه اليوم حقوقا مدنية، من بينها حرية المعتقد وحماية الملكية الشخصية. وألغى قورش أيضا العبودية، وشدد على أنها «تقليد يجب القضاء عليه في العالم أجمع».

وقد تنوعت على مر العصور الأساليب التي اتبعتها الدول لتحديد الحمايات والامتيازات الشخصية لمواطنيها ومدى التشدد في حمايتها. فالولايات المتحدة تعتبر دولة قامت على أساس هذه الحقوق المدنية، وعلى أساس المثل العليا المكرسة في إعلان استقلالها والحمايات القانونية المشرعة رسميا في دستورها، وبصورة أبرز في التعديلات العشرة الأول لذلك الدستور المعروفة بصورة مجتمعة بقانون حقوق الشعب الأميركي.

ومع ذلك، فقد حرمت مجموعة واحدة محددة من القادمين إلى البلاد من التمتع بهذه الحقوق والحمايات. فرغم تمكن المهاجرين الأوروبيين من إيجاد فرص اقتصادية لا سابق لها وحرية شخصية وسياسية ودينية أكبر في العالم الجديد، غير أنه تم نقل الأفارقة السود إلى هناك رغما عنهم، وفي أغلب الأحيان جلبوا وهم مقيدون بالسلاسل والأغلال لبيعهم للعمل كعبيد أرقاء مملوكين وإجبارهم على العمل في معظم الأحيان لدى «الأسياد» في مزارع القطن الكبرى في الجنوب الأميركي.

ويسرد هذا الكتاب كيف كافح هؤلاء الأرقاء الأميركيون من أصل إفريقي وأحفادهم لكسب الحقوق المدنية التي يتمتع بها الأميركيون الآخرون، قانونا وممارسة على حد سواء. إنها قصة الإصرار الوقور والكفاح، قصة صنعها أبطال وبطلات كبار، وقصة نجحت في نهاية المطاف في إجبار غالبية الأميركيين على المواجهة الجدية للفجوة المعيبة بين مبادئهم الشاملة في المساواة والعدل وبين عدم المساواة، والظلم، والقهر والاضطهاد التي كان يواجهها الملايين من مواطنيهم.

ظاهرة عالمية انتقلت إلى أميركا

استعبد الإنسان أخاه الإنسان منذ عصور ما قبل التاريخ. وفي حين أن ظروف العبودية تختلف عن بعضها البعض، فقد كان يتم استخدام الأرقاء كأيد عاملة من جانب الحضارات القديمة لبلاد ما بين النهرين والهند والصين، في اليونان القديمة وروما القديمة، كما في أميركا ما قبل كولومبوس من قبل إمبراطوريات الأزتيك، والإنكا، والمايا. وتروي لنا التوراة أن المصريين استخدموا الأرقاء اليهود وأن اليهود بعد خروجهم من مصر قاموا هم أيضا باستخدام الرقيق. قبلت المسيحية الأولى هذه الممارسة كما فعل الإسلام. استعبد العرب في شمال وشرق أفريقيا الأفريقيين السود، واستعبدت مصر وسورية الأوروبيين من البلاد المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط الذين كانوا يأسرونهم أو يشترونهم من تجار الرقيق لاستخدامهم في العادة لإنتاج السكر. واستعبدت مجموعات قبلية أميركية أصلية عديدة أفراداً من قبائل أخرى كانت تأسرهم خلال الحروب.

هناك عدد من العوامل التي اجتمعت مع بعضها لتنشيط تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. فقد أخلّ فتح العثمانيين للقسطنطينية (إسطنبول الآن) عام 1453 بأنماط التجارة، وحرم الأوروبيين الذين يشتهون الحلويات من سلعة السكر المرغوبة جداً. بدأ الأوروبيون بقيادة البرتغاليين يكتشفون الساحل الغربي للقارة الأفريقية وشراء الأرقاء من تجّار الرقيق الأفريقيين. وبعد أن اكتشف كريستوفر كولومبوس العالم الجديد عام 1492، استورد المستعمرون الأوروبيون أعداداً كبيرة من الأرقاء

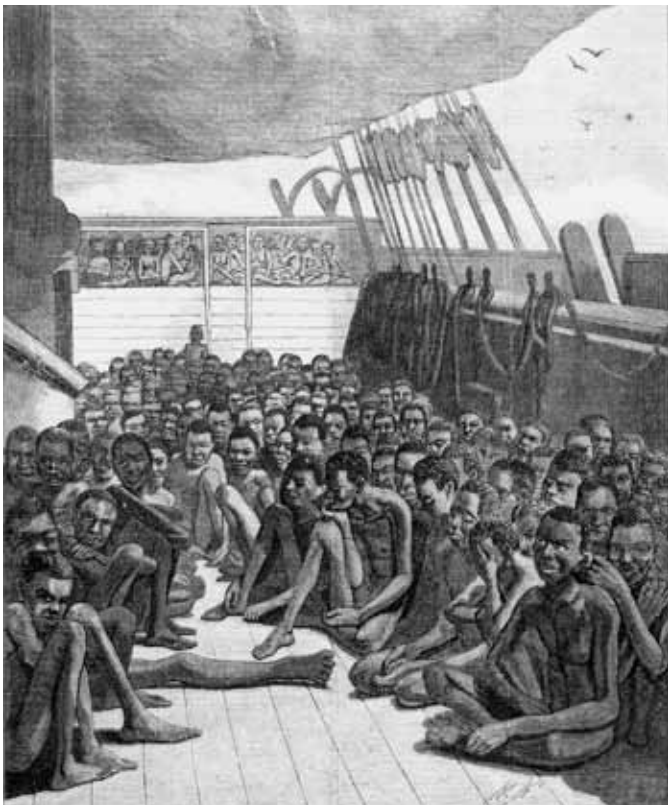

أفارقة اقتيدوا عبيداً على ظهر السفينة وايلدفاير، في مياه كي وست، بفلوريدا، نيسان/إبريل 1860.

لوحة تعود إلى العام 1823 تصور الأرقاء وهم يقطعون قصب السكر في جزيرة انتيغوا في البحر الكاريبي.

الأفريقيين للعمل في الأرض، وبصورة خاصة في منطقة بحر الكاريبي، لإنتاج السكر. وما لبثت جزر البحر الكاريبي ان زودت نسبة تراوحت ما بين 80 و90 بالمئة من طلب أوروبا الغربية على السكر.

من الصعب في عالمنا الحاضر أن نفهم الدور البارز الذي لعبته محاصيل كالسكر والتبغ والقطن والتوابل في الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال، في عام 1789 شكلت المستعمرة الصغيرة سانت دومينغو (هاييتي في يومنا الحاضر) نسبة تقارب الـ 40 بالمئة من قيمة مجمل التجارة الخارجية الفرنسية. وكانت القوى الاقتصادية التي تقود تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي قوية للغاية. وقد تحمّل ما مجموعه 10 ملايين أفريقي عبور «الممر الأوسط» (تشير هذه العبارة إلى الجزء المتعلق بعبور المحيط الأطلسي، أي القسم الثاني والأطول من طريق التجارة المثلثة التي نقلت الأنسجة ومشروب الروم والسلع المُصنّعة إلى أفريقيا، ونقلت الأرقاء من أفريقيا إلى الأميركتين، ومن ثم نقلت السكر والتبغ والقطن إلى أوروبا). وصل معظم هؤلاء الأرقاء إلى البرازيل البرتغالية، وأميركا اللاتينية الإسبانية والى مختلف «جزر السكر» البريطانية والفرنسية في البحر الكاريبي. ولم يتم نقل سوى حوالي 6 بالمئة من الأفريقيين الأرقاء إلى أميركا الشمالية البريطانية حينئذ. وحتى في هذه الحالة كانت التجربة الأفريقية الأميركية تختلف اختلافا عميقا عن تلك التي عرفها غيرهم من المهاجرين الذين قاموا بتأسيس وتوسيع الولايات المتحدة.

العبودية تتجذر

وصل الارقاء الأوائل إلى اميركا الشمالية البريطانية بالصدفة. فبعد انقضاء اثنتي عشرة سنة على تأسيس أول مستوطنة بريطانية دائمة سنة 1607 في جيمستاون، في مستعمرة فرجينيا، رست سفينة قراصنة على متنها "حوالي 20 رجلاً أسود" كانت قد استولت عليهم من سفينة إسبانية في بحر الكاريبي. اشترى المستوطنون هذه "الحمولة"، التي شكلت الأرقاء الأصليين في ما سوف يصبح الولايات المتحدة في المستقبل.

خلال السنوات الخمسين التالية، لم يشكل العبيد مصدراً بارزاً للأيدي العاملة في مستعمرة فرجينيا النامية. فضّل النخبة من أصحاب الأراضي الاعتماد على العمال البيض "المتعاقدين لأجل". بموجب هذا الترتيب، كان المهاجرون الأوروبيون يوقعون اتفاقاً أو عقداً للعمل يستدينون مقابله من صاحب العمل أجور نقلهم إلى أميركا. بالمقابل كانوا يوافقون على العمل لمدة عدة سنوات من أجل تسديد هذا الدين. خلال هذه الفترة، كما كتب عالم الاجتماع أورلاندو باترسون، كانت العلاقات بين الأعراق حميمية نسبياً وحتى أن عددا صغيراً من السود الواسعي الحيلة بصورة خاصة تمكنوا من الحصول على حريتهم ونجحوا بجهودهم الذاتية.

ولكن، ابتداءً من النصف الثاني من القرن السابع عشر، انخفضت أسعار الأرقاء كما قلت أعداد المهاجرين الراغبين في ربط أنفسهم بعقود عمل. ومع

انخفاض سعر اليد العاملة من الارقاء إلى اقل من سعر اليد العاملة الملتزمة بعقود، نمت العبودية وانتشرت. وبحلول العام 1770، شكل الأميركيون الأفارقة حوالي 40 بالمئة من السكان في المستعمرات الجنوبية، كما شكلوا غالبية السكان في مستعمرة ساوث كارولينا. (كان الأرقاء أيضا موجودين في المستعمرات الشمالية، ولكن عدد السكان منهم لم يتجاوز أبدا نسبة 5 بالمئة). بمواجهة مثل هذه الأقلية الكبيرة، والمظلومة، والتي يمكن أن تصبح متمردة مستقبلا، شجع مجتمع النخبة الجنوبي التشدد في المواقف الاجتماعية ازاء الأميركيين الأفارقة. فجرى اعتبار أطفال النساء من الأرقاء على انهم أرقاء منذ ولادتهم. كما سمُح للأسياد بقتل الأرقاء في سياق معاقبتهم. وربما ما كان أكثر أهمية هو ان أفراد النخبة البيض في مستعمرة فرجينيا بدأوا بتشجيع التمييز العرقي ضد السود كوسيلة لفصل السود عن العمال البيض الأقل ثراء.

عمل معظم الأرقاء الأميركيين الأفريقيين في المزارع التي كانت تنتج محاصيل رئيسية: التبغ في ولايات ماريلاند، وفرجينيا، ونورث كارولاينا، والأرز في عمق الجنوب. في العام 1793 أنتج المخترع الأميركي ايلي ويتني أول محلجة للقطن، وهي كناية عن جهاز ميكانيكي لإزالة بذور القطن من الألياف القطنية المحيطة بها. أدى هذا الاكتشاف إلى تحقيق توسع كبير في زراعة القطن عبر الجنوب الأدنى، حيث توسع غربا عبر الاباما، ومسيسبي ولويزيانا وصولاً إلى تكساس. انتقل حوالي مليون رقيق أميركي إفريقي إلى الغرب خلال الفترة الممتدة بين 1790 و1860، وكان هذا العدد ضعف عدد الذين نقلوا إلى الولايات المتحدة من أفريقيا.

حياة ومؤسسات الأرقاء

أُجبر الأرقاء الأميركيون الافريقيون على العمل الشاق، وفي بعض الأحيان على العمل الوحشي الشاق. وفي بعض الولايات، سمحت قوانين، عرفت بقوانين الرق، للولايات بتنفيذ عقوبات رهيبة على الأرقاء المذنبين. واستناداً إلى قانون الأرقاء في ولاية فرجينيا الذي صدر عام 1705:

سوف يعتبر جميع الأرقاء السود، والملونين والهنود الذين يعيشون ضمن هذه الملكية السيدة... على أنهم من الأملاك الخاصة. وفي حال قاوم الرقيق سيده... وقام السيد بمعاقبة هذا الرقيق ونتج عن ذلك قتل الرقيق خلال تنفيذ العقوبة... سوف يكون السيد معفى من جميع العقوبات... كما لو ان ذلك الحادث لم يحصل على الإطلاق.

فرض هذا القانون أيضا ان يحصل الأرقاء على إذن خطي قبل مغادرة المزرعة التي يعملون فيها. رخَّص هذا القانون الجَلد، والوسم، وحتى بتر الأعضاء لمعاقبة الأرقاء حتى لارتكابهم انتهاكات صغيرة. حرّمت بعض القوانين تعليم القراءة والكتابة على الأرقاء. وفي ولاية جورجيا كان عقاب هذه المخالفة غرامة و/أو جلد في حال كان الطرف المذنب «رقيقا، أو أسود أو شخصا حرا ملوناً.»

رغم أن مصير الأرقاء الأميركيين كان قاسياً، فقد عملوا في ظروف مادية يمكن مقارنتها في بعض النواحي بتلك التي تحملها العديد من العمال والفلاحين الأوروبيين في تلك الحقبة. لكن كان هناك فرق. فلم يكن الأرقاء يتمتعون بحريتهم.

أدى إنكار حقوق الإنسان الأساسية إلى إعاقة التقدم السياسي والاقتصادي للأفريقيين الاميركيين، لكن الأرقاء ردوا على ذلك بإنشاء مؤسسات خاصة بهم، مؤسسات ناشطة استمدت منها حركة الحقوق المدنية في منتصف القرن العشرين السند ورأس المال الاجتماعي. كثيرا ما كانت التقارير المبكرة تصور الأرقاء كأشياء متخلفة عقليا «يتحكم بهم» سادتهم البيض كما يشاؤون، ولكننا أصبحنا نفهم الآن أن العديد من مجتمعات الأرقاء تمكنت من تحقيق درجة من الاستقلال الذاتي، والثقافي، والديني. كتب المؤرخ يوجين جنوفيز يقول: «لم يكن الأمر لأن الأرقاء لم يتصرفوا كرجال، بل بالأحرى لأنهم لم يتمكنوا من استيعاب قوتهم الجماعية كشعب والعمل كرجال سياسيين». واستنتج جنوفيز بأنه رغم ذلك وجد معظم الأرقاء طرقاً لتطوير وتأكيد رجولتهم وأنوثتهم رغم المعوقات الخطرة التي فرضت عليهم».

تمثلت إحدى هذه الطرق «بالكنيسة السوداء». فبمرور الوقت اعتنقت أعداد متزايدة من الأرقاء الأميركيين الأفريقيين الدين المسيحي، وفي العادة اعتنقوا الطائفتين المعمدانية والميثودية التي كانت سائدة بين البيض القاطنين في الجنوب. خشي بعض الأسياد أن المعتقدات المسيحية قد تدمر تبريراتهم في ممارسة الاستعباد، ولكن آخرين شجعوا مستعبديهم على حضور الكنيسة في قسم منفصل مخصص «للسود فقط».

بعد انفتاحهم على المسيحية، انشأ العديد من الأرقاء كنائسهم الموازية الخاصة بهم، أو انهم انشأوا كنائس سرية. دمجت هذه الكنائس في أحيان كثيرة المسيحية مع مظاهر الثقافات والمعتقدات الدينية الأفريقية السابقة للسود. شملت الشعائر الدينية بصورة عامة الصراخ، والرقص، والتفاعلات المتمثلة بالنداء والاستجابة لهذا النداء، والتي تميزت بها بشكل بارز فيما بعد الخطب العظيمة للدكتور مارتن لوثر كنغ جونيور وغيره من الواعظين السود الرئيسيين. أكدت الكنيسة السوداء في أحيان كثيرة على جوانب مختلفة من التقاليد المسيحية أكثر مما فعلت كنائس البيض الجنوبية. ففي حين كانت هذه الأخيرة تفسر اللعنة التوراتية لحام («سوف يكون خادم الخدام لأشقائه») على انها تبرر العبودية، كانت الكنائس الأميركية الأفريقية تشدد بدلا من ذلك على قصة كيف قاد موسى الإسرائيليين من الأسر.

بالنسبة للأرقاء الأميركيين الأفريقيين، وفر الدين وسيلة للعزاء والأمل. وبعد أن أنهت الحرب الأهلية الأميركية العبودية، نمت الكنائس السوداء والمؤسسات الطائفية من حيث عدد أعضائها ونفوذها وقوتها التنظيمية، وهي عوامل سوف تثبت انها كانت حيوية في نجاح حركة الحقوق المدنية.

الروابط العائلية

سوف تثبت الروابط العائلية الوثيقة للأرقاء على أنها مصدر مُماثل للقوة أيضاً. كان بإمكان أسياد الأرقاء، وهم قد فعلوا ذلك في أحيان كثيرة، تشتيت الأسر، فعلياً أحيانا من خلال بيع أفراد من العائلة إلى أسياد آخرين للأرقاء، فاصلين بذلك الزوج عن زوجته والأهل عن أولادهم. لكن العديد من عائلات الأرقاء لم يتم المس بهم، ولاحظ علماء عديدون وجود "الاستقرار، والقوة، والقدرة المذهلة على البقاء لدى الأسرة الأساسية في ظل العبودية." وكان يجري إسكان الأرقاء في العادة كوحدات

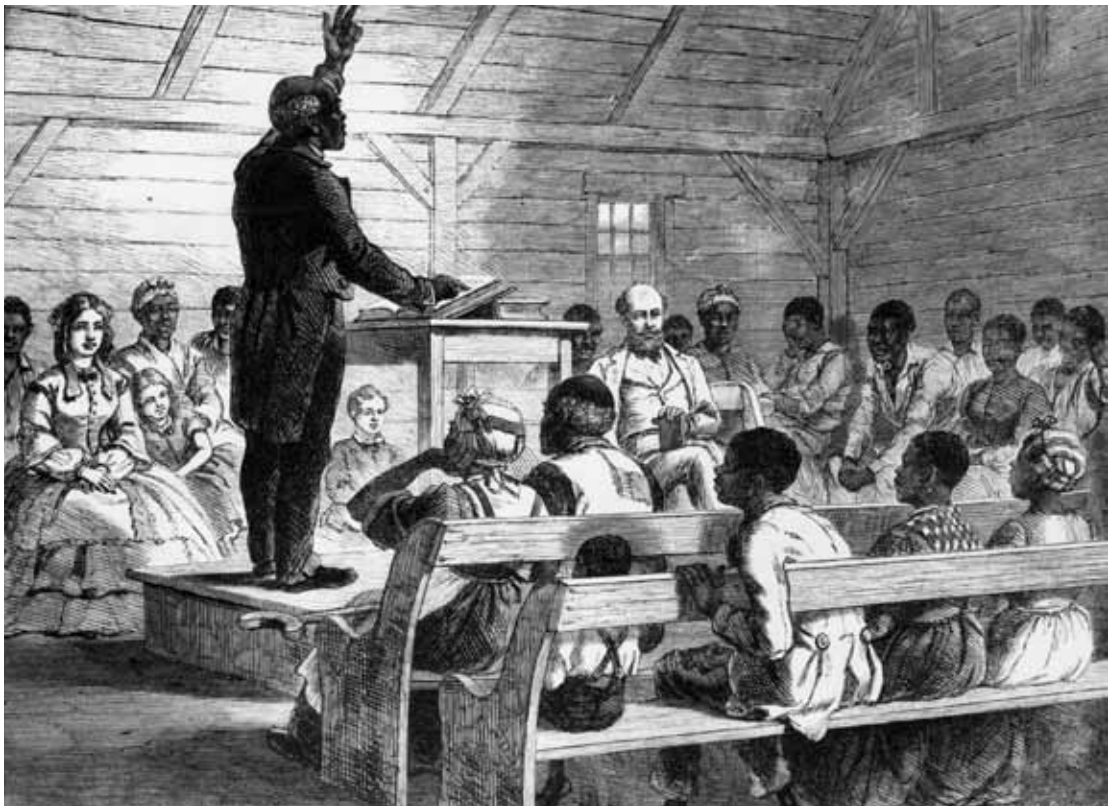

لوحة مرسومة تعود لحوالى سنة 1860 لمبشر أسود يخاطب رعيته المختلطة في مستعمرة ساوث كارولاينا.

أسرية موسّعة. كتب المؤرخ سي فان وودوورد يقول: تأمّنت للأطفال الأرقاء على الأقل "عيش طفولتهم، وهي طفولة كانت خالية من العمل الشاق والإذلال حتى سن يفوق سن أطفال الطبقة العاملة في إنجلترا وفرنسا حيث كان يُفرض عليهم العمل في المناجم والمصانع."

تكيّفت هيكلية العائلة الأفريقية الأميركية لمواجهة التحديات التي فرضتها العبودية، وفي وقت لاحق تكيفت مع التمييز العنصري وعدم المساواة الاقتصادية. كان العديد من وحدات العائلات السوداء تُشبه العشائر الموسعة أكثر من العائلات الأصغر عدداً المؤلفة من الأقرباء المباشرين. كما كان يجري تنظيم البعض من هذه العائلات تحت السيطرة المركزية لإناث قويات. شجّع أصحاب الأرقاء في بعض الأحيان هذه الروابط العائلية على أساس التفكير بأن التهديد بتفكيك الأواصر العائلية يُساهم في تقويض التهديدات بالعصيان والثورة.

ومهما كان الأمر، فقد ساعدت العائلات القوية، المباشرة منها والموسعة، في ضمان البقاء للأفريقيين الأميركيين. في مستعمرات بحر الكاريبي وفي البرازيل تجاوزت معدلات وفيات الأرقاء معدلات الولادة، ولكن السود في الولايات المتحدة توالدوا وفق نفس المعدلات للسكان البيض. بحلول العام 1770، كان واحد فقط من أصل كل خمسة أرقاء في أميركا الشمالية البريطانية مولوداً في أفريقيا. وحتى بعد عام 1808، عندما منعت الولايات المتحدة استيراد الأرقاء، كان عددهم قد ارتفع من 1.2 مليون إلى ما يقرب من 4 ملايين عشية اندلاع الحرب الأهلية عام 1861.

جاءت العبودية بالأفريقيين إلى أميركا وحرمتهم من التمتع بالحريات التي تمتع بها الأميركيون من أصل أوروبي. ولكن، حتى عندما كانوا يرزحون تحت نير العبودية، أقام العديد من الأفريقيين الأميركيين روابط عائلية قوية ومؤسسات تستند إلى المعتقد الديني، ووضعوا الأسس التي ستُمكّن الأجيال القادمة من تحقيق الانتصار لحركة الحقوق المدنية. بدأ الكفاح في سبيل الحرية والمساواة قبل وقت طويل من مطالبة روزا باركس بمقعد لها في القسم الأمامي من الحافلة (فقد كان السود حينئذ محرومين من الجلوس في مقدمة الحافلات)، وأكثر من قرن قبل أن يُلهم مارتن لوثر كنغ جونيور الأميركيين بحلمه الشهير.

نقطة ضوء: عبقرية الكنيسة السوداء

كان للمجتمعات الأهلية الدينية الاميركية الأفريقية مساهمات هائلة في نمو المجتمع الأميركي، وليس أدل على ذلك من فضل هذه المجتمعات في توفير جزء كبير من الأساس الأخلاقي والسياسي والتنظيمي لحركة الحقوق المدنية في القرن العشرين، وفي تشكيل فكر قادتها، ومن بينهم روزا باركس، والقس مارتن لوثر كنغ الإبن.

شكل الأميركيون الأفريقيون، المستعبدون منهم والأحرار، أبرشيات خاصة بهم منذ منتصف وإلى أواخر القرن الثامن عشر. وقد برزت طوائف دينية متكاملة العناصر بعد حركة تحرير الأرقاء. فما نسميه اليوم «الكنيسة السوداء» يشمل سبع طوائف سوداء تاريخية رئيسية هي: الكنيسة الأسقفية الإصلاحية الأفريقية (AME)، كنيسة صهيون الأسقفية الإصلاحية الأفريقية (AMEZ)، الكنيسة الأسقفية الإصلاحية المسيحية (CME)، المؤتمر المعمداني القومي الأميركي المتحد، المؤتمر المعمداني القومي لأميركا غير المتحد، المؤتمر المعمداني القومي التقدمي، وكنيسة الرب.

برزت هذه الطوائف بعد تحرير الأرقاء الأميركيين الأفريقيين. وقد اعتمدت بصورة أولية على تقاليد الكنيسة الإصلاحية، والكنيسة المعمدانية، والكنيسة العَنْصرية (البنتيكوستال) ولكنها كثيراً ما كانت تُظهر ارتباطات لها بالكنيسة الكاثوليكية الأميركية والكنيسة الانغليكانية والكنيسة الإصلاحية المتحدة، ومجموعة من عدة تقاليد أخرى.

تتمثل الموهبة العظيمة، وفي الواقع العبقرية، للحس الديني لدى الاميركيين الأفريقيين في سعيهم إلى صياغة هوية مشتركة. فقد تم نقل الأرقاء السود من أنحاء مختلفة من أفريقيا إلى أميركا عبر "الممر الأوسط" العابر للمحيط الأطلسي. وكأرقاء عانوا من ظلم هائل. وإزاء هذه الخلفية من التنوع والحرمان الاجتماعي، منح الإيمان والممارسة الدينية للأفريقيين العزاء والأساس الفكري لوسيلة ناجحة لحل النزاع العميق الجذور: بين تقنيات العصيان المدني ونبذ العنف. زودت الكنيسة السوداء أيضا ناشطين سياسيين سود يملكون فلسفة قوية: التركيز على حل نهائي لجميع الناس بدلا من التركيز على إيجاد مُسكّنات مؤقتة لأقلية منتقاة. سوف تتبنى حركة الحقوق المدنية هذه السياسة، أي عدم السماح على الإطلاق بممارسة الظلم المنهجي ضد أية هوية إنسانية. فقد جاءت عبقريتها إذاً بمثابة فيض طبيعي من المجتمعات الأهلية الدينية للأفريقيين، الذين سعوا إلى إيجاد معنى لتاريخ مأساوي، من ثم التحرك قُدماً نحو مستقبل، ليس لأنفسهم فحسب، بل وأيضاً لبلادهم وللعالم.

باختصار، في الحين الذي كان متعذراً فيه تجنّب وجود شكل معين من المقاومة للعبودية ومن ثم للتمييز العنصري القائم على أساس نظام جيم كرو، فقد ساعدت الروحانية المجتمعية المشتركة للكنيسة القائمة بوجه الظلم في توفير حركة حقوق مدنية سعت إلى تحقيق أهدافها بطرق سلمية.

العديد من الأصوات القوية في حركة الحقوق المدنية، ومن بينها كنغ بالطبع، وأيضا شخصيات قوية ذات شأن كالنواب في الكونغرس الأميركي، باربرا جوردان، وجون لويس، والناشط السياسي القس المعمداني جيسي جاكسون، ومغنية الأناشيد الدينية الشهيرة ماهاليا جاكسون، جميع هؤلاء تشكلوا من خلال حياة العبادة التي وجدوها في الكنيسة السوداء. وبالتأكيد، فقد عكس دور كينغ كمتكلم رئيسي باسم الحقوق المدنية، العلاقة المباشرة بين المجتمعات الأهلية الدينية، والكفاح من اجل العدالة العرقية والاجتماعية في الولايات المتحدة. وقد انتشر التأثير الروحي للممارسة الدينية لدى الاميركيين الأفريقيين إلى ابعد من شواطيء البلاد، حيث قامت قيادات عالمية مثل نلسون مانديلا ورئيس الأساقفة دزموند توتو بالتعلم من كينغ كيفية تجسيد هوية أفريقية ومسيحية شاملة تتسم بالمحبة.

تبقى الروحانية الأهلية الأميركية-الأفريقية اليوم مستمرة في قوتها وانخراطها بنفس الزخم الذي كانت عليها على الإطلاق. فالكنائس السوداء تعمل على صياغة الردود على التحديات المعاصرة مثل انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب/الايدز، والحاجة إلى تحسين مستوى الفقر، والنزعة غير المتكافئة للعودة إلى ارتكاب الجرائم لدى المساجين الأميركيين الأفريقيين.

ولكن يبقى البحث لإيجاد هوية مشتركة هو الأساس لمثل هذه الروحانية. فمن خلال اختيار أول رئيس أميركي أفريقي ، وزيادة أعداد الأقليات في مجال التعليم العالي، تبقى الرحلة نحو هوية مشتركة مستمرة في مسيرتها الصحيحة.

ومجمل القول، لقد ساعدت الكنيسة السوداء الاميركيين الأفريقيين على تحمل أقسى أشكال الظلم وتطوير جاذبية ثورية للروحانية الأهلية العالمية. فلم تقم الكنيسة السوداء بمجرد تقديم النظريات حول الديمقراطية، بل مارستها بالفعل. ومن جذورها أزهرت حركة الحقوق المدنية، تلك الحركة الخلاقة، الشمولية وغير العنيفة.

بقلم **القس مايكل باتل**

يشغل القس مايكل باتل، الذي رسمه كاهناً رئيس الأساقفة دزموند توتو، منصب رئيس الأساقفة والكاهن اللاهوتي في كاثدرائية مركز سان بول في الأبرشية الأسقفية في لوس انجلوس. وتشمل مؤلفاته : الكنيسة السوداء في أميركا: الروحانية الاميركية الأفريقية.

2

«ثلاثة أخماس من أشخاص آخرين»

وعد مـؤجـل

جورج واشنطن في مزرعته بماونت فيرنون بولاية فرجينيا، وسط المزارعين من السود، سنة 1757، كما تخيل المشهد رسام الصورة.

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، استخدم الأفريقيون الأميركيون وحلفاؤهم البيض استراتيجيات عديدة خلال نضالهم من أجل إنهاء العبودية، ومن ثم ضمان توفر المساواة القانونية "للرجال المحررين". وكان مقدراً للتقدم نحو تحقيق المساواة العرقية أن يسير ببطء ليس أقلها نظرا لأن العبودية واضطهاد السود كانا من التسويات السياسية الإقليمية التي شكّلت الأساس لدعم الوحدة القومية. كان من المتوقع ان تنهي الحرب الأهلية، 1861-1865، نظام العبودية في الولايات المتحدة إلا أنه، بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها، سرعان ما انحسر تدريجياً التصميم السياسي الشمالي الهادف إلى التغلّب على المقاومة الجنوبية ضد المساواة العرقية. وأدى فرض نظام "جيم كرو" للتمييز العنصري القانوني في عموم الجنوب الأميركي إلى خنق التقدم السياسي للسود. ورغم ذلك، استمر القادة الأفريقيون الأميركيون في بناء رأسمال فكري ومؤسساتي كان من شأنه أن يغذي الحركات الناجحة للحقوق المدنية التي انتشرت بين منتصف وأواخر القرن العشرين.

أرض للحرية؟

قسمت العبودية الأميركيين منذ اليوم الأول لحصولهم على الاستقلال. فمع ازدياد اعتماد الجنوب على محصول رئيسي جديد، «القطن الملك»، وعلى المزارع التي تعتمد بكثافة على الأرقاء لزراعة القطن، ازداد احتمال حصول الصدام مع الولايات الشمالية المناهضة للعبودية. أخّرت الدولة الفتية اندلاع هذا النزاع عبر سلسلة من المماطلات الأخلاقية والتسويات السياسية.

ويتضمن إعلان الاستقلال الأميركي (1776) لغة جياشة بالعواطف حول الأخوّة العالمية: «نعتبر هذه الحقائق على أنها بديهية، وأن جميع الناس خلقوا متساويين، وأن خالقهم وهبهم حقوقاً معينة لا يمكن التصرف بها، وأن من بينها الحياة، والحرية، ونشدان السعادة.» ومع ذلك فقد كان الكاتب الرئيسي لمسودة هذا الإعلان، توماس جيفرسون، المواطن من ولاية فرجينيا، يملك أرقاءً. أدرك جيفرسون هذا التعارض ونددت مسودته بحدة بتجارة الرقيق، ولكن ليس بالعبودية نفسها، مطلقاً عليها وصف «حرب وحشية ضد الطبيعة البشرية.» لكن الكونغرس القارّي، أي حكومة الأمر الواقع في أميركا في ذلك الوقت، حذف الإشارة إلى تجارة الرقيق من إعلان الاستقلال لتجنب أي جدل قد يشقّ الإجماع المؤيد للاستقلال. ولن تكون هذه المرة الأخيرة التي تتفوق فيها الاعتبارات السياسية على الضرورات الأخلاقية.

بحلول العام 1787، كان العديد من الاميركيين قد قرروا استبدال الاتحاد اللامركزي القائم بين 13 ولاية بحكومة فدرالية أقوى. وأصدر المؤتمر الدستوري الذي عقد في فيلادلفيا من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر من ذلك العام، مخطّطاً تفصيلياً لمثل هذه الحكومة. استناداً إلى ديفيد ستيوارت، مؤلف كتاب»صيف عام 1787: الرجال الذين ابتكروا الدستور»، الذي قال فيه: «حصلت معارك كبيرة حول العبودية في المؤتمر». وفي حين أن العديد من المندوبين كانوا من مؤيدي إلغاء العبودية حسب وجهات نظرهم... فإنه لم يكن يوجد شعور بضرورة إلغاء العبودية في البلاد في ذلك الوقت.»

ونظراً لأن أي دستور مقترح لن يصبح نافذاً إلا بعد تصديق 9 ولايات من أصل 13 ولاية عليه، فقد كان من الضروري التوصّل إلى تسوية حول وضعية الأرقاء الأفريقيين الأميركيين. توصل المندوبون الشماليون في المؤتمر بقيادة جيمس ويلسون من بنسلفانيا إلى اتفاق مع ثلاث ولايات كبيرة تسمح بامتلاك الأرقاء. ووافق الجانبان على أن كل خمسة أشخاص «غير أحرار»، أي أرقاء، سوف يحتسبون كثلاثة أشخاص عند احتساب حجم وفد الولاية إلى الكونغرس. كما اتفقا أيضاً على منع الكونغرس الأميركي لمدة 20 سنة من إصدار أي قانون يمنع استيراد الأرقاء. (سوف يلغي الكونغرس فيما بعد تجارة الرقيق، ابتداءً من عام 1808. وبحلول ذلك التاريخ لم يعد هذا الإجراء مثيراً للجدل نظراً للزيادة الطبيعية لعدد السكان الأرقاء).

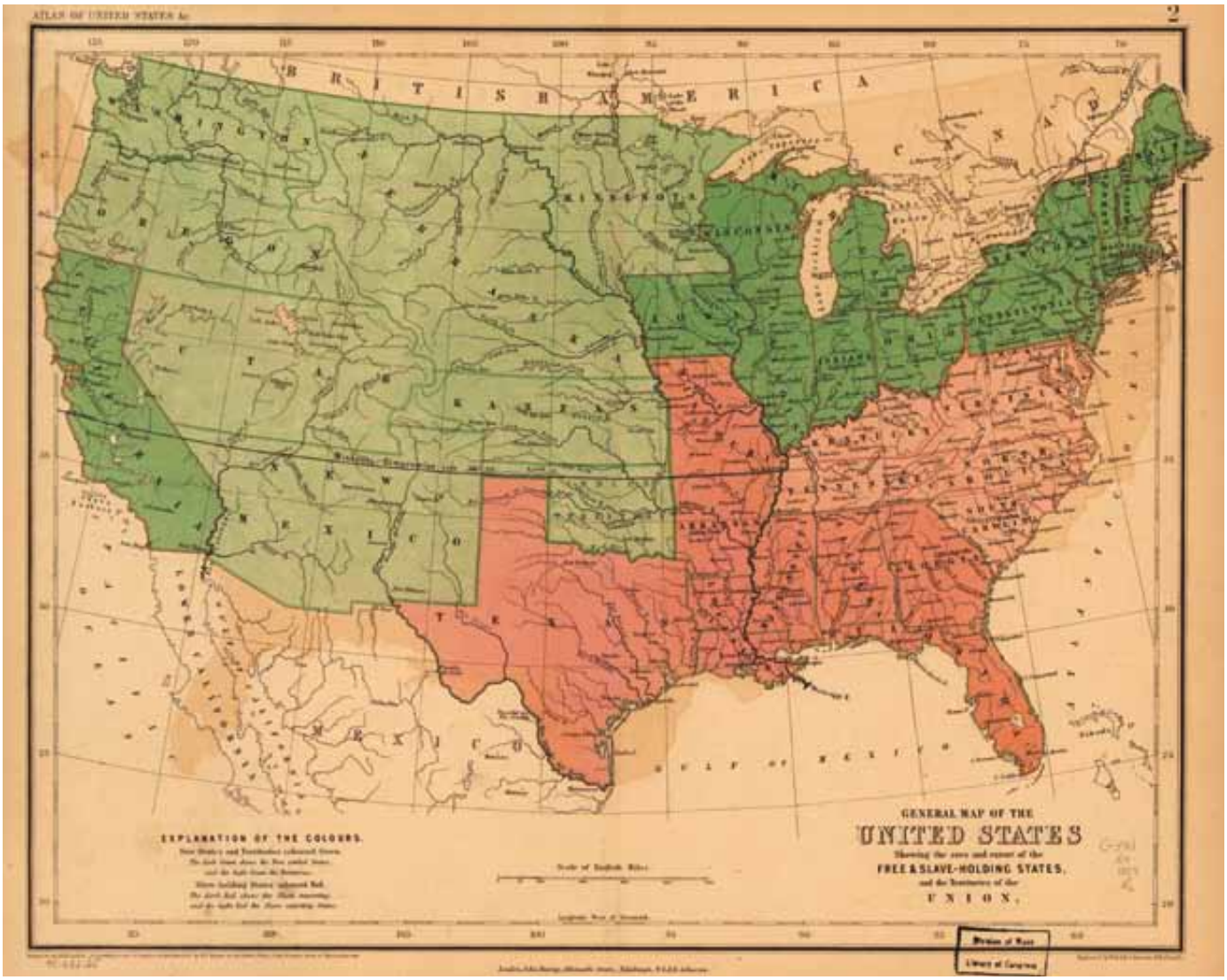

خريطة تعود لسنة 1857 تصور الولايات المناهضة للعبودية باللون الأخضر القاتم، وتلك المؤيدة للعبودية باللونين الأحمر القاتم والفاتح، أما الأراضي باللون الأخضر الفاتح فهي التي لم تكن قد تحددت ولايات بعد.

وقد جرى وصف «تسوية الثلاثة أخماس» هذه على أنها صفقة فاوست الأميركية، (الاتفاق مع الشيطان) أو الخطيئة الأصلية. وكما أكد ديفيد ووكر، الكاتب الأسود الشمالي الحر في كتيب عام 1829: «هل أعلن السيد جيفرسون إلى العالم بأننا أدنى منزلة من البيض بما نملكه من أجسام ومن عقول؟» سمحت التسوية للولايات بأن تُشكِّل اتحاداً أقوى، ولكنها ضمنت أيضاً استمرار العبودية في الجنوب، حيث أشعل ابتكار محلجة القطن عام 1793، النمو في نظام زراعة القطن في مزارع تعتمد بكثافة على الأرقاء. كما حملت هذه التسوية معها نتائج سياسية عميقة للدولة الفتية. فخلال الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 1800، والتي شهدت تنافساً حاداً، ساهمت الأصوات الانتخابية الإضافية التي منحت إلى الولايات الجنوبية بفضل عدد سكانها من الأرقاء، في منح توماس جيفرسون هامش النصر على الرئيس الذي كان يشغل المنصب جون آدمز من ولاية مساتشوستس.

كان لتأثير العبودية على توسع البلاد أهمية حتى أكبر. فقد اتخذت مسألة ما إذا كانت الولايات الجديدة في الغرب سوف تسمح بالعبودية أهمية حاسمة في المحافظة على توازن القوى في الكونغرس بين ولايات «العبودية»، وولايات «الحرية». وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، عمل الكونغرس بجهد لإرساء عدد من التسويات التي أمّنت بشكل عام دخول الولايات التي تسمح بالعبودية إلى الاتحاد بجانب الولايات الجديدة التي تحرمّها. تسوية ميزوري، وتسوية العام 1850، وقانون كانزاس-نبراسكا كلها حافظت على هذا التوازن السياسي. ولكن، في عام 1857 أصدرت المحكمة العليا قرارها في قضية دريد سكوت ضد سانفورد، الذي نص على أنه لا يحق للكونغرس حظر العبودية في الأراضي الغربية للبلاد التي لم يتم قبولها بعد كولايات. زاد هذا القرار من حدة النزاع الإقليمي حول العبودية وسارع في اشتعال المواجهة النهائية.

غير أنه ومع إخفاق النظام السياسي للدولة الفتية في تأمين الحقوق المدنية للأفريقيين الاميركيين التي كان يتمتع بها إخوتهم البيض، كان هناك رجال ونساء شجعان يبذلون جهوداً جبارة لإلغاء العبودية، ولتأمين التزام الولايات المتحدة بأفضل مثلها العليا.

قلم فريدريك دوغلاس

رغم أن النظام السياسي الأميركي أثبت عجزه عن إنهاء العبودية في الجنوب الأميركي، لم تتمكن هذه «المؤسسة الفريدة»، كما كان يسميها الجنوبيون في أحيان كثيرة، من الاستمرار دون أن تواجه التحديات. فقد كرّس رجال ونساء، من السود والبيض، حياتهم لقضية الحظر القانوني للعبودية. واستخدموا مجموعة من الطرق العنيفة وغير العنيفة في نفس الوقت. وكما حصل في عصر مارتن لوثر كنغ جونيور، سوف يَثبت أن القلم ومناشدة الضمير يشكلان سلاحاً قوياً. وفي الحين الذي لم تكن فيه الحرب الأهلية الأميركية معركة لتحرير الأرقاء بصورة حصرية، فقد أقنع مناصرو إلغاء العبودية العديد من المواطنين الشماليين بتأييد الموقف العاطفي الذي عبّر عنه في عام 1858 المرشح لمجلس الشيوخ، ابراهام لنكولن: «البيت المنقسم على نفسه لا يستطيع الصمود. أعتقد ان هذه الحكومة لا تستطيع أن تبقى، باستمرار نصفها مستعبد ونصفها حرّ.»

أرغمت الكلمات الحماسية للمفكرين الأفريقيين الأميركيين والبيض أعداداً متزايدة من مواطنيهم على مواجهة التناقض القائم بين مثلهم العليا النبيلة وحياة العبودية المفروضة على الأميركيين السود في الجنوب. ولعل أقوى هذه الأقلام يعود إلى فريدريك دوغلاس، أحد الأرقاء الفارين، والصحافي، والناشر، والمناصر للحرية. ولد دوغلاس في العبودية إما في عام 1817 او عام 1818. تحدّت مالكته قانون ولاية ماريلاند بتعليم الولد القراءة والكتابة، وفي الثالثة عشرة من عمره اشترى دوغلاس أول كتاب له، وكان مجموعة من المقالات والقصائد والحوارات التي تمجد الحرية والتي كانت تستخدم بصورة واسعة في غرف التدريس الأميركية في أوائل القرن التاسع عشر. ابتدأ دوغلاس من خلال هذه الدراسات التي أجراها وهو فتى، بصقل المهارات التي كانت ستصنع منه واحدا من أقوى خطباء القرن وأكثرهم تأثيراً. في عام 1836، فرّ دوغلاس من مزرعة القطن التي كان يعمل فيها كعامل يدوي ووصل إلى نيو بدفورد، بولاية مساتشوستس حيث بدأ ممارسة مهنة حياتية كانت لافتة.

في عام 1841، رعى المناصر الأبيض الرئيسي لإلغاء العبودية، وليام لويد غريسون، مؤتمراً لمناهضة العبودية عقد في نانتكيت، بمساتشوستس. أحد الحاضرين المطلعين على خطابات دوغلاس في الكنائس السوداء المحلية، دعا دوغلاس لإلقاء خطاب أمام المجتمعين. كتب دوغلاس فيما بعد حول هذه الدعوة فقال: «تمكنت بصعوبة قصوى من أن أقف منتصباً أو أن أتمكن من السيطرة على نفسي ولفظ كلمتين دون تردد او تلعثم.» لكن كلماته حركت مشاعر الجمهور: «تعاطف الحاضرون معي على الفور، وتحولوا من حالة الهدوء الملفت لكي يصبحوا أكثر انفعالاً.» وافق منظمو المؤتمر على هذا القول. فقامت جمعية مناهضة العبودية في مساتشوستس بتعيين دوغلاس وكيلاً لها.

لقاء في بوسطن سنة 1835، دعا اليه المنادون بإلغاء العبودية، وقد ضم حشداً من البيض والسود المحررين.

تكلم دوغلاس عندما بدأ ممارسة مهنته الجديدة في اجتماعات عامة أقيمت عبر مختلف أنحاء الشمال. ندّد بالعبودية وأكّد أنه يحق للأفريقيين الأميركيين التمتع بالحقوق المدنية التي منحها الدستور الأميركي للآخرين. وفي بعض الأحيان، هاجمت مجموعات من الرعاع المؤيدين للتمييز العنصري هذه الاجتماعات الداعية إلى إلغاء العبودية، ولكن بعض البيض الآخرين صادقوا دوغلاس وناصروا قضيته. بعد أن حطم أحد الرعاع أسنان زميل له أبيض عندما كان يحاول إنقاذ دوغلاس من هجوم عنيف، كتب دوغلاس لصديقه يقول: «لن أنسى أبداً كيف تصرفنا كأخوين حقيقيين مستعدين للتحدي، للعمل، وحتى للموت دفاعاً عن بعضنا البعض.» أثنى دوغلاس على استعداد زميله للتخلي عن «حياة الراحة وحتى الرفاهية... ضد رغبات والدك والعديد من أصدقائك»، للقيام بدلاً عن ذلك، «بشيء لكسر أصفاد الرق ورفع منزلة الرجل الأسود المحتقر.»

في عام 1845، نشر دوغلاس أول كتاب من عدة سير لحياته الحائزة على الكثير من التقدير. علّمت كتاباته الاميركيين البيض عن الحياة في مزارع القطن وجعلتهم يتخلون عن المفهوم القائل بأن العبودية شيء «جيد» للسود، وأقنعت العديدين أن المجتمع العادل لا يمكنه السماح بهذه الممارسة. ولكن، مع الشهرة المفاجئة لدوغلاس، برز خطر حقيقي: احتمال عثور مالكه عليه وإعادته إلى الأسر. تصرف دوغلاس بحكمة وغادر البلاد للقيام بجولة لإلقاء المحاضرات لسنتين في إنجلترا واسكتلندا وأيرلندا. وعندما كان دوغلاس خارج الوطن، اشترى أصدقاؤه حريته. فلم يتجاوز ثمن أحد أعظم رجال البلاد 700 دولار.

في بريطانيا العظمى، تعرّف دوغلاس على نوع من حركات المطالبة بإلغاء العبودية التي كانت تتميز بجرأة سياسية أكبر. وعندما عاد إلى الولايات المتحدة عام

1847، اختلف دوغلاس مع وليام لويد غاريسون. فقد كان غاريسون يؤيد العمل الأخلاقي واللاعنفي الصرف لمناهضة العبودية ويرغب في رؤية الشمال ينفصل عن الاتحاد للتخلص من «اللطخة الأخلاقية» للعبودية. أوضح دوغلاس أن مثل هذا المسار قد لا يحقق الكثير للأرقاء السود في الجنوب، وقدم دعمه لتنفيذ مجموعة من النشاطات الأشد ضراوة. فدعم الأحزاب السياسية السائدة التي كانت تعد بمنع تمدد الرّق إلى المقاطعات الغربية، وإلى أحزاب أخرى كانت تطالب بإلغاء العبودية في كافة أنحاء البلاد. قدّم منزله ليكون محطة لسكة الحديد السرية (الاسم الذي أطلق على شبكة من الناس الذين ساعدوا الأرقاء الفارين على الهرب إلى الشمال)، وصادق المناضل المقاتل المطالب بإلغاء العبودية، جون براون الذي كان يهدف إلى إشعال فتيل التمرد العنيف على أيدي الأرقاء.

في عام 1847، افتتح دوغلاس صحيفة «نورث ستار»، أول صحيفة من عدة صحف أصدرها للترويج لقضايا حقوق المساواة للسود والنساء. كان شعاره «الحق لا جنس له- الحقيقة لا لون لها- الله هو أب لنا جميعاً، وجميعنا أخوة.» كان دوغلاس من أوائل المناصرين المتحمسين للمساواة بين المرأة والرجل. في عام 1872، رشح نفسه لمنصب نائب الرئيس على لائحة حزب الحقوق المتساوية التي ترأستها فكتوريا كلافلين وودال، أول امرأة تترشح لرئاسة الولايات المتحدة.

شارك دوغلاس في حملة أبراهام لنكولن للانتخابات الرئاسية لعام 1860. وعندما اندلعت الحرب الأهلية الأميركية، بعد وقت قصير من تنصيب لنكولن رئيساً للولايات المتحدة، حيث واجهت الكونفدرالية الجنوبية المتمردة الاتحاد الشمالي، أكد دوغلاس أن الاتحاد يجب أن يوظف جنوداً من السود: «دعوا الرجل الأسود يضع على جسمه الأحرف النحاسية للولايات المتحدة US، دعوه يضع نسراً على زر سترته، وبندقية على كتفه، ورصاصات في جيبه، ولن توجد قوة على الأرض تستطيع الإنكار بأنه كسب حق المواطنة.“ لم يعد دوغلاس شاباً ليحارب بنفسه، ولذلك، جنّد أفراداً من السود في الكتيبتين 54 و55 لولاية مساتشوستس، وقد كانتا وحدتين جنودهما من السود وحاربتا ببسالة عظيمة.

خلال النزاع الكبير، كانت علاقات دوغلاس مع لنكولن متقلبة في بادئ الأمر عندما عمل الرئيس أولاً على استرضاء الولايات الحدودية التي كانت تحتفظ بالأرقاء بسبب دورها الحاسم في الجهد الحربي للاتحاد. ولكن، في 22 أيلول/سبتمبر 1862، أصدر لنكولن إعلان تحرير الأرقاء الذي نص على أنه ابتداءً من الأول من كانون الثاني/يناير 1863 يجب أن تمنح الحرية لجميع الأرقاء المحتجزين في المناطق التي لا زالت متمردة. في آذار/مارس 1863، أيّد لنكولن تجنيد أفراد سود في الجيش، وفي السنة التالية رفض بصراحة الاقتراحات بأن يدخل في مفاوضات سلام مع الجنوب قبل أن توافق الولايات الجنوبية على إلغاء الرق. دعا الرئيس لنكولن دوغلاس مرتين لمقابلته في البيت الأبيض. وكتب دوغلاس في وقت لاحق عن لنكولن يقول: ”عندما كنت برفقته لم يدعني أبداً أتذكر أصلي المتواضع، أو لون بشرتي غير المرغوب به“، واستقبله الرئيس تماماً ”كما لو كنتم تشاهدون سيداً نبيلاً يستقبل نبيلاً آخر.“

استمر دوغلاس في ممارسة مهنة حياته المثيرة للاهتمام بعد انتهاء الحرب. ناضل لتأمين المصادقة على التعديل الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر للدستور الأميركي، وهي تعديلات طرحت بعد انتهاء الحرب الأهلية وأكدت على الحقوق التي تطبق على جميع الأفراد، وليس فقط على البيض، ومنعت الولايات من الانفراد بإنكار هذه الحقوق. وفي حين كان ضمان تطبيق هذه التعديلات سوف يتطلب جيلاً لاحقاً من المناصرين الشجعان للحقوق المدنية، فقد استند هؤلاء إلى الأسس الدستورية التي وضعها دوغلاس وآخرون. استمر دوغلاس في شغل عدد من المناصب المحلية في عاصمة البلاد واشنطن، كما في القيام بعمله لتأمين حق المرأة في الانتخاب والمساواة. في العام 1895 توفي دوغلاس، الذي يعتبر وفق أي تقدير عادل الشخصية الأميركية الرئيسية للقرن التاسع عشر.

سكة الحديد السرية

امتلك فريدريك دوغلاس قدرات فريدة. انتهج معاصروه، من البيض والأفريقيين الأميركيين على حد سواء، مجموعة متنوعة من الطرق لمحاربة العبودية وفوز السود بحقوقهم المدنية. ففي دولة نصفها مستعبد ونصفها الآخر حرّ، برزت طريقة واضحة تمثّلت بتهريب الأرقاء باتجاه الشمال إلى الحرية. وقد تصدر القيام بهذه العملية أفراد من طوائف دينية عدة. فابتداءً من حوالي العام 1800، باشر عدد من أفراد طائفة الكويكرز (طائفة دينية تأسست في إنجلترا وأنشأت نفوذاً لها في بنسلفانيا) بتوفير الملجأ الآمن للأرقاء الفارين ومساعدتهم إما لبدء حياة جديدة في الشمال أو للوصول إلى كندا. وفرضت قوانين « الأرقاء الفارون» الصادرة عام 1793 وعام 1850 إلقاء القبض على الأرقاء الفارين وإعادتهم إلى مالكيهم، لكن أفراد طائفة الكويكرز كانوا مستعدين بأسلوبهم اللاعنفي لمخالفة ما اعتبروه قوانين غير عادلة. انضم أفراد من الطوائف الإنجيلية الإصلاحية، والمشيخية، والأبرشانية إلى هذا الجهد الذي توسع لمساعدة أكبر عدد من الأرقاء الفارين على الخروج من الجنوب.

تولى السود الأحرار القيام بأدوار بارزة في الحركة التي أصبحت تعرف بسكة الحديد السرية (تحت الأرض) ليس لأنها استخدمت أنفاقاً او قطارات، لأنها لم

هارييت تبمان تساعد الأرقاء على الهرب نحو الحرية في كندا.

تستخدم أي شيء من ذلك، بل بسبب لغة سكة الحديد التي استعملتها. كان «قائد القطار» الملم بالمنطقة المحلية يُهرّب واحداً أو أكثر من الأرقاء إلى «محطة»، وهي عادة ما تكون منزل «مسؤول محطة» متعاطف مع الحركة، ومن هناك إلى محطة أخرى وهكذا دواليك من محطة إلى أخرى إلى أن يصل الأرقاء إلى منطقة حرة. كان الأرقاء يسافرون في العادة تحت جنح الظلام مجتازين مسافة ما بين 16 و32 كيلومترا في كل ليلة، وكان ذلك عملاً خطيراً للغاية. فكان على قادة القطارات والأرقاء على حد سواء مواجهة عقوبات قاسية قد تصل إلى حد الموت في حال تم أسرهم.

كان «قائد القطار» الأكثر شهرة امرأة، وهي إحدى الأرقاء الأفريقيين الأميركيين الفارين اسمها هاريت تبمان. بعد أن وصلت إلى الحرية عام 1849، عادت تبمان إلى الجنوب لقيادة حوالي 20 مهمة سكة حديد سرية وأنقذت حوالي 300 من الأرقاء، بمن في ذلك شقيقتها، وشقيقها ووالداها. كانت بارعة في التنكر، وتظهر أحياناً كامرأة عجوز غير مؤذية أو كرجل كهل مختل العقل. لم يتم إلقاء القبض على أي من الأرقاء الذين كانوا تحت رعاية تبمان، فلقبها أفريقيون أميركيون يتطلعون إلى الشمال باسم «موسى» وأطلقوا على نهر أوهايو، الذي كان يفصل بين الولايات التي تسمح بالرق والولايات الحرة في أجزاء من البلاد، اسم «نهر الأردن»، والاسمان يرمزان في التوراة للوصول إلى أرض الميعاد. عرض مالكو الأرقاء مكافآت بلغت 40 ألف دولار لأسرها، وأطلق جون براون عليها اسم «الجنرال تبمان.»

في عام 1850، أدت التسوية السياسية الإقليمية إلى المصادقة على قانون جديد وأقوى حول العبيد الفارين. ففي حين أن العديد من الولايات الشمالية امتنعت بهدوء عن تطبيق القانون السابق، نص هذا القانون الجديد على تعيين مفوضين خاصين مخولين بملاحقة الأرقاء الفارين الذين يطالب بهم أصحابهم ومحاكمتهم في المحاكم الفدرالية. وفرض هذا القانون عقوبات قاسية على مدراء الشرطة الفدرالية الذين يتخلفون عن تطبيق أحكامه وعلى أي شخص يُقدّم مساعدة إلى أحد الأرقاء الفارين. ثم اضطرت سكة الحديد السرية عندئذٍ إلى تبني طرق أكثر جرأة، بما في ذلك عمليات إنقاذ جريئة للسود من قاعات المحاكم وحتى من سجون مدارء الشرطة الفدراليين.

ومع ان أعداد الوكلاء، ومسؤولي المحطات، وقادة القطارات كانت صغيرة نسبياً، فقد حررت جهودهم عشرات الآلاف من الأرقاء. ساعدت شجاعتهم غير الأنانية في إشعال فتيل زيادة الشعور في الشمال المناهض للعبودية. وأقنعت تلك الاستجابة والمقاومة الشمالية لقانون الأرقاء الفارين الصادر عام 1850 العديد من الجنوبيين البيض بأن الشمال لن يقبل بصورة دائمة دولة نصف مستعبِدة.

بالسيف

باكراً منذ العام 1663، عندما قطعت رؤوس عدة رجال سود في مقاطعة غلاوشستر كاونتي، بولاية فرجينيا، بسبب التخطيط للقيام بتمرد مسلح، كان الأرقاء الأفريقيون الأميركيون يطلقون عدداً من عمليات التمرد ضد سادتهم من ملاك العبيد. كانوا يستطيعون الحصول على الإلهام من هاييتي حيث طردت المقاومة الأهلية المستعمرين الفرنسيين وأنهت نظام العمل الاستعبادي في مزارع القطن التابعة لهم، وأنشأت جمهورية مستقلة. وفي فيلادلفيا، بولاية بنسلفانيا، استنتج صاحب مبادرات الأعمال الأسود الناجح جيمس فورتن أن الأفريقيين الأميركيين أيضاً «لا يمكن احتجازهم على الدوام في عبوديتهم الحالية.» ففي الجنوب الأميركي خشي أصحاب مزارع القطن البيض من أن يكون كلامه صحيحاً وأصبحوا يردون بوحشية على أقل اضطراب يوحي بحصول تمرد.

رغم ذلك، صمم بعض الأفريقيين الأميركيين الشجعان على حمل السلاح بوجه الاحتمالات المستحيلة المنطوية على الأخطار. ولعل أشهر كفاح هو الذي حدث في فرجينيا عام 1831. كان نات تيرنر (1800-1831) مستعبداً في مقاطعة ساوث هامبتون كاونتي، بولاية فرجينيا. سمح مالكه الأول بدخول تيرنر إلى المدرسة لتعلم القراءة والكتابة وأصول الدين. ولاحقاً بدأ تيرنر يُلقي العظات الدينية وجذب الأتباع وصار يؤمن، استناداً إلى بعض التقارير، أن الله كلّفه بقيادة شعبه إلى الحرية. في 22 آب/أغسطس 1831، تسلح تيرنر ومجموعة تراوح عددها بين 50 و75 من الأرقاء بالسكاكين والهراوات والفؤوس. وعلى مدى يومين تنقلوا من منزل إلى منزل لتحرير الأرقاء الذين يجدونهم في طريقهم وقتلوا أكثر من 50 مواطناً أبيض من فرجينيا، كان الكثيرون منهم من النساء والأطفال.

جاءت ردة الفعل سريعة وساحقة. طردت قوات ميليشيا محلية المتمردين وجرت محاكمة 48 وشنق 18 من بينهم. نجا تيرنر ولكنه حوصر في 30 تشرين الأول/أكتوبر في كهف. بعد محاكمته وإدانته، شنق تيرنر، وسلخ جسده وعلقت جثته مقطوعة الرأس ومجزأة إرباً ليراها الجميع. وفي تلك الأثناء، هاجم رعاع من البيض الساعين للثأر جميع السود الذين استطاعوا العثور عليهم بغض النظر عن اشتراكهم أو عدمه في ثورة تيرنر. وهكذا تم ضرب أو شنق أو قتل حوالي 200 أسود.

امتدت التداعيات السياسية لثورة نات تيرنر إلى أبعد من ساوث هامبتون كاونتي. فقد تمّ قمع الحركة المناهضة للعبودية عبر الجنوب بكامله من خلال إصدار قوانين جديدة قاسية تقيّد حريات السود أكثر من أي وقت مضى. وفي تلك الأثناء، في بوسطن، كان وليام لويد غاريسون يُعيّر بالمنافقين الذين ألقوا اللوم على الحركة المناهضة للعبودية لنشوء تمرّد تيرنر. أكد غاريسون أن الأرقاء قاتلوا للحصول على نفس الحريات التي يفاخر الأميركيون البيض بامتلاكها في كل مناسبة:

وصف لثورة العبيد التي اندلعت سنة 1831 في فرجينيا بقيادة نات ترنر.

«أنتم تتهمون المؤيدين المسالمين للتحرر بأنهم حرضوا الأرقاء على الثورة. تراجعوا عن اتهامكم لأنه افتراء بغيض. لا يحتاج الأرقاء لأية حوافز منّا. فهم سوف يجدونها في آثار السياط على أجسادهم، في أجسامهم التي أصبحت هزيلة، في عملهم الشاق دون نهاية، في عقولهم الجاهلة، في كل حقل، في كل وادٍ، فوق كل قمة تل أو جبل، في كل مكان حاربتم فيه وحارب فيه آباؤكم للحصول على الحرية، في خطاباتكم، في أحاديثكم، في احتفالاتكم، في كتبكم، في صحفكم، تأتي الصرخات في الهواء، تأتي أصوات قادمة عبر المحيط، دعوات للمقاومة من أعلى ومن أسفل ومن كل ما يحيط بهم! فما الذي يحتاجون إليه أكثر من ذلك؟ محاطون بكل هذه التأثيرات، ويعانون بسبب جراحهم التي أصيبوا بها حديثاً، فهل من المدهش قيامهم بالنضال، كما ناضل «أبطال» آخرون، للحصول على حقوقهم الضائعة؟ ليس ذلك بالمدهش أبداً.»

جون براون المتمرد

جون براون، في هذه الصورة التي تعود لحوالى سنة 1859، قاد حملة باءت بالفشل على بلدة هاربرز فيري، في ولاية وست فرجينيا وكله أمل بتحرير أعداد إضافية من الأرقاء.

قام أميركي أبيض بقيادة جهود شهيرة أخرى لتحرير الأرقاء الأفريقيين الأميركيين بالسيف. فقد كانت تراود جون براون، المواطن من نيو إنغلاند، منذ وقت طويل فكرة إلغاء العبودية بالقوة، وأسرّ إلى فريدريك دوغلاس عام 1847 بنيته القيام بذلك تماماً. في عام 1855، وصل براون إلى أراضي منطقة كانزاس التي كانت مسرحاً للصدامات العنيفة بين الفئتين المؤيدة والمناهضة للعبودية. كانت المسألة تدور حول ما إذا كانت كانزاس ستدخل في الاتحاد «كأرض حرة» أو كولاية تحتفظ بأرقاء. وكانت كل فئة من الفئتين تبني المستوطنات الخاصة بها.

بعد أن نفّذ أنصار العبودية غارة على بلدة لورانس «الحرة»، بولاية كانزاس، قام براون وأربعة من أولاده في 24 أيار/مايو 1856 بتنفيذ مجزرة بوتا واتومي، بالإغارة على قرية بوتا واتومي التي كانت تحتفظ بالأرقاء، وقتل خمسة رجال. شنّ براون بعد ذلك سلسلة من عمليات العصابات ضد الفرق المسلحة المؤيدة للعبودية. ثم عاد إلى نيو إنغلاند، آملاً، دون نجاح، في إنشاء قوة مقاتلة من الأفريقيين الأميركيين. وتمكّن، بنسبة أكبر من النجاح، في جمع الأموال من المناصرين الرئيسيين لإلغاء العبودية.

بعد المؤتمر الذي عقده أنصار براون في كندا، وأعلنوا فيه تعيين براون قائداً عاماً لحكومة مؤقتة هدفها إسقاط أصحاب الأرقاء الجنوبيين، أنشأ براون قاعدة سرية في ولاية ماريلاند بالقرب من بلدة هاربرز فيري، بولاية فرجينيا (أصبحت الآن ولاية وست فرجينيا). وانتظر هناك قدوم الأنصار، لكن معظمهم لم يأتوا. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 1859، قاد براون قوة مؤلفة من البيض والسود قوامها حوالي 20 فرداً استولت على ترسانة الأسلحة الفدرالية في هاربرز فيري، واحتجزت حوالي 60 من الأعيان المحليين كرهائن. كانت الخطة تهدف إلى تسليح مجموعات من الأرقاء الفارين، والتوجه إلى الجنوب لتحرير أعداد إضافية من الأرقاء أثناء تقدمهم. لكن براون تباطأ طويلاً في تنفيذ الخطة، وسرعان ما حاصرته كتيبة من مشاة البحرية الأميركية بقيادة العقيد روبرت أي لي (القائد القادم للقوات الجنوبية خلال الحرب الأهلية). رفض براون أن يستسلم. فجُرح وأُسر في المعركة التي جرت، وتمت محاكمته في فرجينيا حيث أدين بتهم الخيانة، والتآمر، والقتل العمد.

خاطب براون هيئة المحلفين بعد إعلان الحكم فقال:

«أعتقد بأني بتدخلي كما تدخلت، وكما اعترفت به بحرية دائماً فإن ما فعلته كان لمصلحة فقراء الله المحتقرين، ولم يكن عملاً خاطئاً، بل صحيحاً. والآن، إذا كان لا بد لي من أن أفقد حياتي لتعزيز أهداف العدالة، وأن أمزج دمي مع دم أولادي، ومع دم الملايين في بلاد الأرقاء هذه الذين تُهمل حقوقهم من خلال إصدار قوانين شريرة، وقاسية، وظالمة، فإني أقول: فليتم ذلك وينقضي الأمر!»

شُنق براون في 2 كانون الأول/ديسمبر 1859، شهيداً باسم قضية مناهضة العبودية. خلال الحرب الأهلية التي اندلعت بعد سنة، سار جنود الاتحاد على وقع أنغام متنوعة للحن أطلقوا عليه اسم «جثمان جون براون». (أحد هذه الأنغام ألفته جوليا وارد هو، وأصبح فيما بعد «نشيد المعركة من أجل الجمهورية»). تقول كلمات مقطع نموذجي من النشيد:

«جسد جون براون الكهل يتفتت في الغبار،
بندقية جون براون الكهل حمراء مضرجة بنقاط الدم التي تحولت إلى صدأ،
رمح جون براون الكهل قام بطعنته الأخيرة دون تردد،
وروحه سوف تستمر في السير قدما!»

بلدة هاربرز فيري، بولاية فرجينيا (أصبحت الآن ولاية وست فرجينيا) مسرح حملة جون براون المشؤومة.

رسم لأبراهام لنكولن أمام نص إعلان تحرير الأرقاء الذي أصدره في الأول من كانون الثاني/يناير، 1863، والذي يؤكد على أن كافة الأرقاء في الولايات المتمردة "أحرار من الآن فصاعداً الأبد."

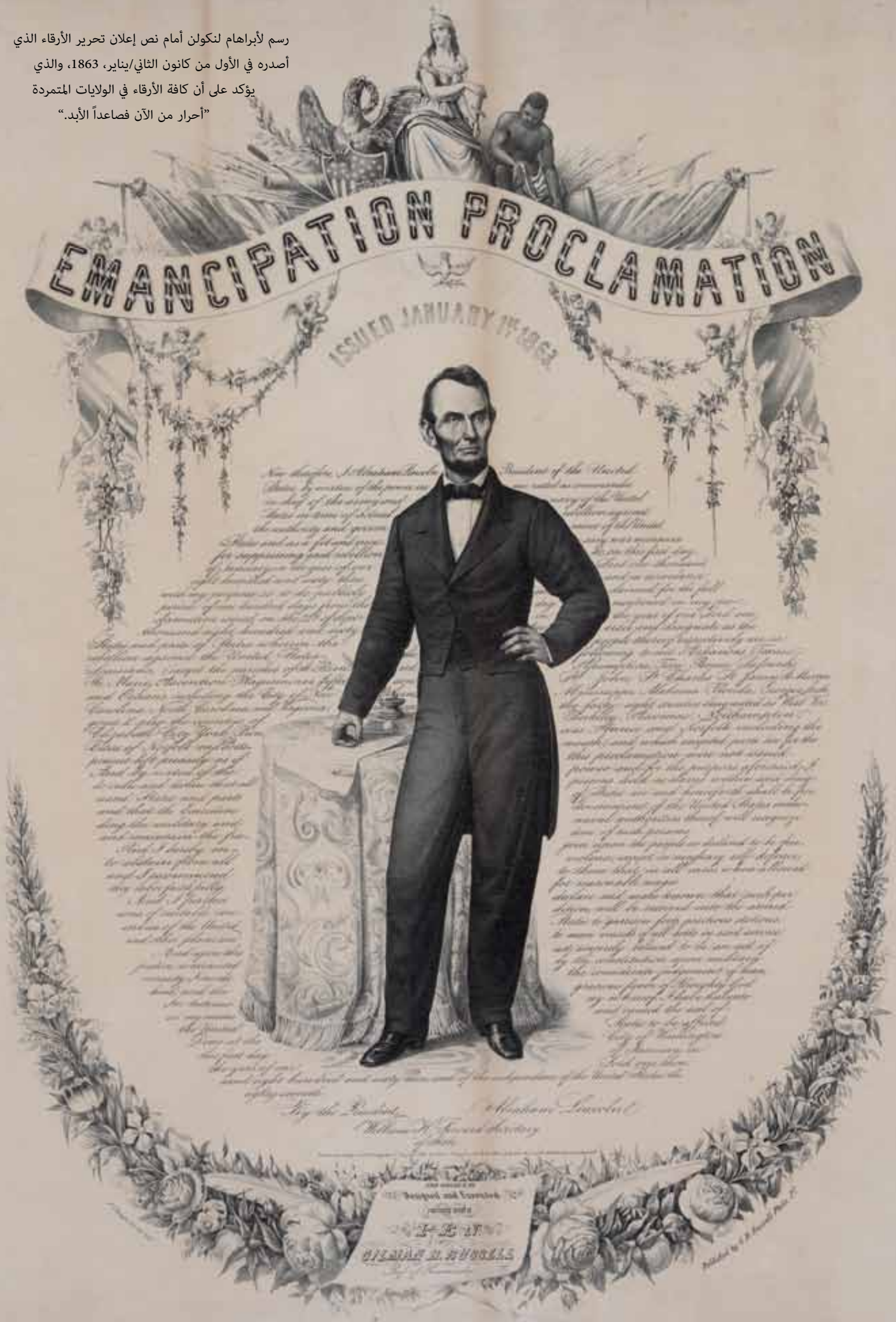

الحرب الأهلية الأميركية

كانت مسألة العبودية ووضعية الأميركيين السود تُلحق الضرر في العلاقات بين الشمال والجنوب منذ الأيام الأولى للاستقلال الأميركي، وحتى انتخاب ابراهام لنكولن لمنصب الرئاسة عام 1860. عارض لنكولن العبودية وأسماها «ظلما رهيبا». لكن اهتمامه الأولي كان المحافظة على بقاء الاتحاد. ولذلك كان راغباً في قبول العبودية في تلك الولايات التي كانت تمارس فيها ولكنه حَرّم امتدادها لاحقاً إلى المقاطعات الغربية. إلاّ أن الجنوبيين البيض اعتبروا انتخاب لنكولن بمثابة تهديد لنظامهم الاجتماعي. وابتداءً من ساوث كارولاينا في كانون الأول/ديسمبر 1860، انفصلت 11 ولاية جنوبية عن الاتحاد وشكّلت في ما بينها الولايات الكونفدرالية الأميركية.

بالنسبة للنكولن، ولملايين المواطنين في الشمال، كان الاتحاد، كما وصفه المؤرخ جيمس ام. ماكفرسون، «ميثاقاً بين جميع أفراد الشعب الأميركي وليس تجمعاً اختيارياً بين الولايات يمكن تفكيكه بخروج ولاية او عدة ولايات منه». وكما شرح الرئيس لسكرتيره الخاص: «يتوجب علينا أن نقرر هذه المسألة الآن، ما إذا كان للأقلية في حكومة حرة الحق في إسقاط هذه الحكومة في أي وقت تختاره؟» وهكذا، وكما أوضح ذلك لنكولن في بداية الحرب: «هدفي الاسمى في هذا النضال هو إنقاذ الاتحاد، ولا اقصد العبودية او القضاء عليها... فإذا تمكنت من إنقاذ الاتحاد عبر تحرير كافة الأرقاء فسوف افعل ذلك، وإذا تمكنت من إنقاذ الاتحاد عبر تحرير بعض الأرقاء والتغاضي عن تحرير أرقاء آخرين فسوف افعل ذلك.»

لكن العبودية هي التي دفعت الحرب الإقليمية، ومع استمرار هذه الحرب الوحشية، أصبح العديد من الشماليين غير مستعدين لقبول بقاء نظام العبودية تحت أية ظروف. وأصبحت عناصر الجيوش الشمالية التي تواصلت بصورة مباشرة مع السود الجنوبيين أكثر تعاطفاً مع محنتهم. واعتبر لنكولن أيضاً ان تحرير هؤلاء الأرقاء قد يلحق الضرر بالقاعدة الاقتصادية للكونفدرالية وبالتالي يضعف قدرتها على شن الحرب، كما يستطيع الأرقاء السابقون بعد ان يتم تحريرهم ان يحملوا السلاح إلى جانب الاتحاد، وبهذا «يكسبون» حريتهم. ولجميع هذه الأسباب توحدت مسألة تحرير الأرقاء السود مع قضية المحافظة على الاتحاد كهدف للحرب التي كانت تقودها الولايات الشمالية.

إعلان تحرير الأرقاء الذي أصدره لنكولن، وأصبح نافذ المفعول ابتداءً من الأول من كانون الثاني/يناير 1863، أكد على ان كافة الأرقاء في الولايات المتمردة «هم أحرار من الآن فصاعداً والى الأبد.» ولاحظ لنكولن عندما وقّع الإعلان: «لم أكن مرة في حياتي على ثقة ان ما أفعله هو الشيء الصحيح أكثر مما شعرت به وأنا أوقع هذه الوثيقة.»

كان بوكر تي واشنطن، والذي أصبح في ما بعد القائد الأميركي الأفريقي، في السابعة من عمره تقريباً عندما قُرئ إعلان تحرير الأرقاء في المزرعة التي كان يعمل فيها. وقد تذكر ذلك في مذكراته بعنوان «الصعود من العبودية» والتي نشرت سنة 1901:

> «مع اقتراب اليوم العظيم المنتظر، ازدادت وتيرة الغناء اكثر من المعتاد في مساكن السود. كان هذا الغناء أكثر جرأة، وأشد وقعاً، واستمر حتى وقت متأخر من الليل. معظم أبيات الأغاني في المزرعة كانت تتضمن قدراً معيناً من الإشارة إلى الحرية... جاء رجل بدا انه غريب (اعتقد انه كان ضابطاً عسكرياً أميركياً) وألقى خطاباً قصيراً ثم قرأ نص وثيقة طويلة نوعا ما، كانت إعلان تحرير الأرقاء حسب ما اعتقد، وابلغنا بعد الانتهاء من قراءة الوثيقة، اننا أصبحنا جميعاً الآن بجانبي وقبلت أطفالها ودموع الفرح تنهمر على وجنيتها. شرحت لنا ما يعني كل ذلك لها، وأكدت لنا ان هذا هو اليوم الذي ظلت لمدة طويلة جداً تصلي لقدومه وخافت من ان لا تعيش قبل ان تشاهده.»

أُجبرت الولايات المنفصلة عن الاتحاد على ان تصادق على التعديلات الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر على الدستور الأميركي كشرط لاستعادة تمثيلها في الكونغرس. ألغت تعديلات «إعادة الإعمار» هذه نظام العبودية، وضمنت الحماية المتساوية في ظل القانون، وكذلك لدى الولايات، لكافة المواطنين، وحرّمت التمييز العنصري في التصويت على أساس «العرق، أو اللون، أو الوضع السابق تحت نظام العبودية» وهكذا، وضعت السنوات التي تلت انتهاء الحرب الأهلية الأساس القانوني لتأمين الحقوق المدنية للأفريقيين الاميركيين بصورة متساوية مع الحقوق المدنية الممنوحة إلى الاميركيين الآخرين. ومن المخجل أنه تم إهمال المعنى الواضح لهذه القوانين لمدة قاربت من قرن، حيث برزت سياسات التسويات الإقليمية مجدداً وأدت إلى تقويض مفاهيم العدالة بالنسبة للأميركيين الأفارقة.

الجنود السود في الحرب الأهلية

لمَّا اندلعت الحرب الأهلية الأميركية عام 1861، كتب جاكوب دودسون، وهو رجل أسود مُحرر عاش في واشنطن العاصمة، رسالة إلى وزير الحرب سيمون كاميرون يبلغه فيها أنه يعرف «300 مواطن حر ملون يمكن الاعتماد عليهم» ممن يرغبون في الانضمام للدفاع عن المدينة. رد كاميرون بأن «وزارته ليست لديها نية في الوقت الحاضر لاستدعاء جنود ملونين إلى الخدمة العسكرية.» ولم يكن مهما آنذاك أن يكون بعض الرجال السود، الأرقاء منهم والأحرار، قد خدموا في مليشيات المستعمرات وقاتلوا مع طرفي الحرب الثورية. كان العديد من الرجال السود يشعرون ان الخدمة العسكرية كانت طريقة قد يستطيعون من خلالها كسب الحرية والمواطنة الكاملة.

لماذا رفض قادة عسكريون ومدنيون عديدون فكرة تجنيد السود؟ قال بعضهم إن الجيوش السوداء قد تثبت أن لا شجاعة لديها لمحاربة الرجال البيض، وقال غيرهم إنهم قد يكونون مقاتلين أقل منزلة، واعتقد البعض الآخر أن الجنود البيض لن يخدموا سوية مع جنود سود. ولكن، كان هناك عدد قليل من القادة العسكريين ممن كانت لديهم آراء مختلفة.

في 31 آذار/مارس 1862، بعد حوالي سنة على إطلاق أولى رصاصات الحرب الأهلية في فورت سومتر، بولاية ساوث كارولينا، استولت قوات الاتحاد (الشمالية) بقيادة الجنرال ديفيد هنتر على الجزر المتاخمة لشواطئ شمال فلوريدا وجورجيا وساوث كارولينا. هرب البيض المحليون الذين كانوا يملكون مزارع القطن والأرز الغنية إلى البر الرئيسي الذي كانت تسيطر عليه القوات الكونفدرالية (الجنوبية). معظم أرقاء هؤلاء الملاكين ظلوا في الجزر، وسرعان ما انضم إليهم فارّون سود من البر الرئيسي الذين اعتقدوا أنه سوف يتم تحريرهم بمجرد تمكنهم من الوصول إلى خطوط قوات الاتحاد. لكن هذا الأمر لم يكن بمثل هذه البساطة.

وفي حين كون هنتر بحاجة إلى عدد أكبر من الجنود للسيطرة على الأنهر والجزر العديدة في تلك المنطقة لمواجهة مقاومة العصيان الكونفدرالي العنيد، فقد لاحظ كيف كان الأرقاء الفارون من البر الرئيسي يضخمون عدد سكان الجزر السود. وربما، استنتج منطقياً، أن الأفريقيين الاميركيين قد يعوضون عن النقص في عدد رجاله، فابتكر خطة راديكالية.

هنتر، المُناصر المُخلص لإلغاء العبودية، أخذ على عاتقه تحرير الأرقاء، ليس فقط الموجودين في الجزر بل عبر ولايتي ساوث كارولينا وجورجيا وفلوريدا اللتين كان يسيطر عليها الكونفدراليون، وتجنيد رجال سود قادرين على حمل السلاح كجنود للاتحاد. وسوف يحاول تدريب وتشكيل أول كتيبة مكوّنة كلها من السود في الحرب الأهلية.

كانت الأنباء تتناقل ببطء في تلك الأيام، ولم يسمع الرئيس أبراهام لنكولن أي شيء حول كتيبة هنتر إلا في حزيران/يونيو. وفي حين أن لنكولن كان يُعارض العبودية لكنه خشي من التحرك بسرعة أكبر مما يسمح به الرأي العام في الشمال المقاتل، ولا سيما في الولايات الحدودية التي كانت تمارس نظام العبودية والتي أيدت الاتحاد. كما كان

فردريك دوغلاس: «دعوا الرجل الأسود يضع على جسمه الأحرف النحاسية للولايات المتحدة US، دعوه يضع نسراً على زر سترته، وبندقية على كتفه، ورصاصات في جيبه، ولن توجد قوة على الأرض تستطيع الإنكار بأنه كسب حق المواطنة.“

بعد صدور إعلان تحرير الأرقاء، بدأ الاتحاد (الشمالي) يجند عناصر من الأفريقيين الاميركيين.

متشدداً أيضاً لجهة «عدم جواز قيام أي جنرال قائد بمثل هذا العمل، موجود تحت مسؤوليتي، قبل استشارتي أولاً.» وفي رسالة غاضبة، أبلغ الرئيس الجنرال هنتر بأنه لا يحق له أو لأي مرؤوس آخر تحرير أي إنسان رغم أنه أكد بوضوح بأن الحق له وحده في تحرير الأرقاء في الوقت الذي يختاره. أمر هنتر بتسريح الكتيبة لكن البذرة التي زرعها ما لبثت وأن نبتت.

في آب/أغسطس 1862، وبعد أسبوعين من تسريح هنتر للكتيبة السوداء، سمحت وزارة الحرب للجنرال روفوس ساكستون بإنشاء أول كتيبة سوداء رسمية في جيش الاتحاد، عُرفت باسم كتيبة متطوعي ساوث كارولينا الأولى. هذه الكتيبة وغيرها من كتائب السود التي جرى تنظيمها في المناطق الساحلية، دافعت بنجاح وحافظت على سيطرتها على الجزر الساحلية طوال فترة الحرب.

جرى أيضاً في نفس هذا الوقت تقريباً تنظيم كتيبة متطوعي تكساس الملونين الاولى، ولكن بدون ترخيص رسمي من وزارة الحرب. في هذا الوقت كان الرئيس لنكولن قد وضع بعناية الأسس لتحرير الأرقاء وإدخال رجال من أصل أسود في الجيش. ومع ازدياد تفهم البيض والشماليين أن الأرقاء السود كانوا عناصر حاسمة في اقتصاد الكونفدرالية ومجهودها الحربي، أصبح باستطاعة لنكولن أن يبرر تحرير الأرقاء كمسألة ضرورة حربية.

توضحت بدرجة أكبر السياسة العسكرية تجاه الأرقاء بعد أن وقع أبراهام لنكولن إعلان تحرير الأرقاء في الأول من كانون الثاني/يناير 1863. فالأرقاء الذين كانوا يصلون إلى خطوط الاتحاد كانوا يصبحون أحراراً. بالإضافة إلى ذلك، بدأت وزارة الحرب تجنّد وتفتح باب التطوع أمام جنود سود لتعزيز الكتائب العسكرية المُشكَّلة حديثا في جيش الاتحاد، أي جنود الولايات المتحدة الملونين (USCT)، لكن كافة ضباط هذه الكتائب كانوا من البيض.

بحلول خريف عام 1864، كان قد تمّ تشكيل حوالي 140 كتيبة من السود في ولايات شمالية عديدة، كما في المناطق الجنوبية التي احتلتها قوات الاتحاد. فقد خدم حوالي 180 ألف أفريقي أميركي خلال الحرب الأهلية وكان من بينهم أكثر من 75 ألف متطوع أسود شمالي.

رغم أن كتائب السود كانت معزولة عن نظيراتها السوداء، فقد حاربت في نفس المعارك. أدى الجنود السود مهماتهم بشجاعة ونجاح، رغم أنه كان عليهم مواجهة العدو الكونفدرالي من جهة وشكوك بعض نظرائهم العسكريين في الاتحاد من جهة أخرى.

بعد قبول الرجال السود في الجيش، حُددت مهماتهم في حالات كثيرة بحماية المواقع العسكرية والعمل اليدوي. التمس العقيد روبرت غولد شو، القائد الشهير للكتيبة الرابعة والخمسين، من رؤسائه إعطاء رجاله فرصة للمشاركة في المعارك وإثبات جدارتهم كجنود. وحذا حذوه ضباط آخرون كانوا يدركون ما يستطيع رجالهم أن يفعلوه. كان على الجنود السود ان يكافحوا للحصول على نفس رواتب الجنود البيض. وقد رفضت بعض الكتائب قبول رواتب أدنى، ولم يصادق الكونغرس إلاّ في عام 1865، السنة التي انتهت فيها الحرب، على قانون ينص على دفع رواتب متساوية إلى الجنود السود.

رغم هذه التقييدات، نجح الجنود الملونون في الولايات المتحدة بالمشاركة في 449 عملية عسكرية كانت 39 من بينها معارك رئيسية. حاربت هذه الجيوش في معارك جرت في ولايات ساوث كارولينا، لويزيانا، فلوريدا، فرجينيا، تنيسي، ألاباما وولايات أخرى. اقتحموا الحصون العسكرية بشجاعة وواجهوا المدفعية مدركين أنهم في حال أسرهم على يد العدو فانهم لن يمنحوا حقوق أسرى الحرب بل سوف يباعون كأرقاء. فقد نفذت قوات السود بشرف وبسالة جميع مهمات الجنود.

رغم سياسة الجيش في أن يرأس ضباط بيض فقط أفواج السود، فقد تم ترقية حوالي 100 جندي أسود وتقلدوا رتبة ضباط صف. وشغل ثمانية أطباء جراحون من السود مناصب ضباط صف في جيوش الملونين في الولايات المتحدة (USCT)، وقام الكونغرس بمنح أكثر من عشرة جنود من هذه الجيوش ميدالية الشرف للشجاعة.

في عام 1948، أمر الرئيس هاري إس ترومان بإلغاء التمييز العنصري في القوات المسلحة. ويبقى السلك العسكري اليوم بمثابة المحرك للفرص الاجتماعية والاقتصادية للأميركيين السود. لكن تضحيات الجنود السود خلال فترة الحرب الأهلية هي التي مهدت الطريق أمام القبول الكامل للأفريقيين الأميركيين في القوات العسكرية للولايات المتحدة. وبصورة أساسية أكثر، شكّلت جهودهم جزءاً مهماً من كفاح الأفريقيين الأميركيين للحصول على الحرية والكرامة.

بقلم **جويس هانسن**

فازت جويس هانسن أربع مرات بجائزة شرف كوريتا سكوت كنغ للكتب، ونشرت مجموعة من القصص القصيرة و15 كتاباً من الأدب الروائي وغير الروائي، المعاصر والتاريخي، للقرّاء الشباب، ومن بينها، «بين نارين: الجنود السود في الحرب الأهلية».

3

منفصل لكن متساوٍ

الأفريقيون الأميركيون يردون على فشل مشروع إعادة الإعمار

هذا النقش على الخشب الذي صنع في فترة إعادة الإعمار يصور أحد ممثلي مكتب الرجال الأحرار الواقف بين أميركيين مسلحين بيض وسود. سوف يؤدي فشل مشروع إعادة الإعمار إلى بداية فترة التمييز العنصري المسماة بنظام "جيم كرو" في الجنوب الأميركي.

لاقى ما يزيد عن 600 ألف أميركي حتفهم خلال الحرب الأهلية. حلّت تضحيتهم بعض أكثر النزاعات المستعصية في البلاد. وأخيراً تمّ تحريم العبودية وتثبيت المبدأ القائل بعدم جواز انفصال أية ولاية عن الاتحاد. لكن الرؤى المتضاربة للمجتمع الأميركي استمرت في الوجود، وسوف تكون تداعياتها على الأفريقيين الاميركيين هائلة.

إحدى هذه الرؤى، التي كانت ترتبط بالحزب الديمقراطي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، دمجت بين الفردية الأميركية والريبة من وجود حكومة كبيرة وتفضيل السلطة المحلية وسلطة الولايات على السلطات الفدرالية، مع الإيمان العنيد على الأقل في الجنوب، بتفوق العرق الأبيض. كان الحزب الجمهوري، الذي تأسس في الخمسينات من القرن التاسع عشر، أشد رغبة في استعمال السلطة الفدرالية لتعزيز التنمية الاقتصادية. وكثيراً ما كان يسمي اعتقاده الجوهري "بالعمل الحر". بالنسبة للملايين من سكان الشمال كان العمل الحر يعني أن الرجل - كان المفهوم ينطبق بوجه عام على الرجال فقط - يستطيع أن يعمل أينما كان وكيفما يريد، ويستطيع تكديس الملكيات باسمه الخاص، وبصورة أكثر أهمية، كان حراً في الارتقاء بقدر ما تؤهله مواهبه وقدراته على ذلك.

كان أبراهام لنكولن نموذجاً لمثل هذا الرجل الذي صنع نفسه. كان يتفاخر كرئيس: "إني لا أخجل من الاعتراف بأني قبل 25 سنة كنت عاملاً أجيراً أقطع الخشب لخط سكة الحديد، وأعمل على ظهر مركب مسطح ..." حتى ومع العدد الكبير من الجمهوريين الذين نددوا بالعبودية كعمل لا أخلاقي، فقد نظر جميعهم إلى الجنوب على أنه متخلّف من ناحية التنمية الاقتصادية والتحرك الاجتماعي.

وكما كتبت المؤرخة أنطونيا ايثرت، رأى الجمهوريون في الجنوب "سلطة هرمية لا تتبدل تسيطر عليها أرستقراطية مالكي الأرقاء."

بعد أن أنهى الانتصار العسكري للشمال نظام العبودية، تطلبت أيديولوجية العمل الحر التي اتبعها الحزب أن يملك الرجال المحررون حقوقهم المدنية. خلال السنوات التي تبعت الحرب الأهلية كان الجمهوريون الشماليون في بادئ الأمر أشد تصميماً على "إعادة إعمار" الجنوب على خطى مبادئ العمل الحر. ورغم أن العديد من الجنوبيين البيض قاوموا ذلك فقد ضمنت القوة العسكرية الشمالية لفترة من الزمن حق السود في الانتخاب، وفي تلقي التعليم، وبصورة عامة بالتمتع بالمزايا الدستورية الممنوحة للأميركيين الآخرين. لكن انحسر تدريجياً تصميم الشماليين على دعم طموحات السود بسبب ازدياد رغبتهم في تحقيق المصالحة مع الجنوب. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، كان أفراد النخبة الجنوبيون قد تمكنوا من إلغاء الكثير من المكاسب التي حصل عليها السود وفرضوا النظام الظالم للتمييز العنصري الشرعي.

الكونغرس يصدر قرارات إعادة الإعمار

رفعت عملية اغتيال أبراهام لنكولن في نيسان/أبريل 1865، نائب الرئيس اندرو جونسون إلى سدة الرئاسة. كان جونسون، الديمقراطي من ولاية تينيسي، قد اختير عام 1864 كمرشح لنيابة الرئاسة للتأكيد على الاعتدال وعلى الرغبة في اجراء المصالحة بعد الحرب. انتقل جونسون بسرعة لإعادة قبول الولايات الكونفدرالية السابقة بعضوية كاملة في الاتحاد. أُجبرت الولايات الجنوبية على التصديق على التعديل الثالث عشر للدستور الذي يحظر العبودية ولكن لم يطلب منها حماية المساواة والحقوق المدنية لسكانها من الأفريقيين الأميركيين. وتبنّت حكومات الولايات الجنوبية التي كان يسيطر عليها البيض والتي تمّ تنظيمها في ظل توجيهات جونسون بسرعة "قوانين السود"، أي قوانين العقوبات التي نظمت بدقة سلوك من يعتبرون أفريقيين أميركيين "أحرارا". وعادة ما كانت هذه القوانين تفرض منع التجول ومنع امتلاك الأسلحة وحتى كانت تسجن الأرقاء السابقين الذين كانوا يغادرون مزارع القطن دون إذن باعتبارهم متشردين. في هذا الوقت أمر الرئيس جونسون بإعادة المزارع الجنوبية المهجورة إلى أصحابها السابقين من مالكي الأرقاء.

غضب العديد من الشماليين من تصرف جونسون. فاعتبروا انهم من المؤكد لم يحاربوا أو يموتوا فقط لإعادة الأرستقراطية الجنوبية العرقية إلى سطوتها. فأعادت انتخابات الكونغرس في العام 1866 اعداداً كبيرة من "الجمهوريين الراديكاليين" إلى الكونغرس المُصممين على ضمان حقوق مدنية أكبر للسود، وبصورة عامة، من خلال السلطة الحكومية لإعادة إنشاء الجنوب وفق المفاهيم الشمالية. رفض الكونغرس الأربعون هذا قبول أعضاء منتخبين بموجب تفويضات جونسون لحكومات الولايات الجنوبية. وتم تجاوز فيتو جونسون على إصدار قوانين عديدة مهمة تضمن الحقوق المدنية.

مدد أحد هذه القوانين عمليات مكتب "الرجال المحررين". وساعدت هذه الوكالة، التي كانت قد تأسست قبل وقت طويل من اغتيال لنكولن، في تسهيل انتقال الأرقاء المحررين إلى الحرية. فزودتهم بالعناية الصحية وأنشأت المئات من المدارس لتعليم الأطفال السود وساعدت الأرقاء المحررين في التفاوض على عقود عمل مع مالكيهم السابقين ومع أصحاب العمل الآخرين.

أعلن قانون ثانٍ، وهو قانون الحقوق المدنية لعام 1866، إن جميع الأفراد الذين ولدوا في الولايات المتحدة هم مواطنون بغض النظر عن العرق، أو اللون، أو الوضع السابق. وهكذا أصبح للأفريقيين الأميركيين حق إبرام العقود وتنفيذها، وحق المقاضاة والخضوع للمقاضاة، وامتلاك العقارات.

ولأن جونسون عارض، وربما حاول، كما قيل، إفساد تنفيذ هذه القوانين وغيرها من الإجراءات الأخرى، فإن مجلس النواب قام بتوجيه لائحة اتهامات للرئيس جونسون في عام 1868 وبذلك بدأ بتنفيذ الإجراء المنصوص عليه دستوريا لإقالة الرئيس من منصبه. برأ مجلس الشيوخ جونسون بغالبية صوت واحد ولكن خلال ما تبقى له من مدة الرئاسة امتنع جونسون في معظم الأوقات عن تحدي برنامج إعادة الإعمار الذي فرضه عليه الكونغرس.

والأهم من كل ذلك، أن الكونغرس أوضح أن الولايات المتمردة سابقاً لن يسمح لها باستعادة تمثيلها في الكونغرس قبل أن تصادق على التعديل الرابع عشر المقترح على الدستور الأميركي. كان هذا التعديل سيوفر حجر الأساس القانوني الذي تستند إليه حركة الحقوق المدنية الحديثة في مطالبتها بالمساواة العرقية. كانت التعديلات العشرة الأولى للدستور، التي تعرف بصورة جماعية بشرعة الحقوق، قد أمنت حماية الأميركيين ضد تجاوزات الحكومة الفدرالية. ولكن شرعة الحقوق هذه لم تمنح الأميركيين الأفارقة سوى حماية طفيفة أو أنها لم تمنح الحماية على الإطلاق ضد قوانين التمييز العنصري التي تصدرها حكومات الولايات. عالج التعديل الرابع عشر، الذي تمّت

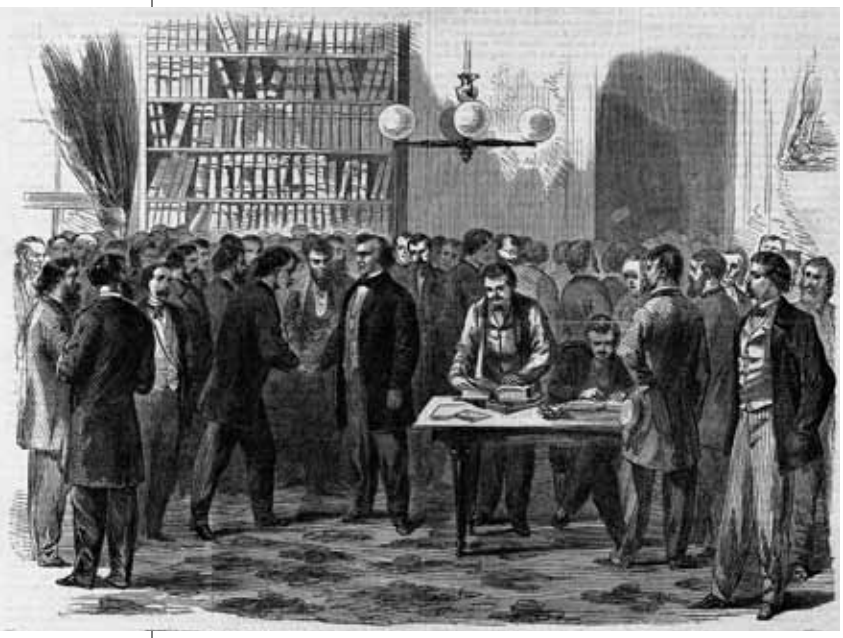

رفعت عملية اغتيال أبراهام لنكولن إبن الجنوب الأميركي، أندرو جونسون، إلى سدة الرئاسة. في الصورة يبدو جونسون يعفو عن متمردين بيض حملوا السلاح ضد الاتحاد.

المصادقة عليه في تموز/يوليو 1868، هذا الوضع. وهو ينص على أنه: "لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي إنسان من الحياة، والحرية، أو الملكية دون اتباع إجراءات قانونية، كما لا يجوز لها أن تمنع أي إنسان موجود ضمن نطاق سلطتها القضائية من التمتع بحماية متساوية بظل القانون". وأعلن التعديل الخامس عشر الذي تمّ تبنيه في وقت قصير فيما بعد أن "حقوق مواطني الولايات المتحدة في التصويت لا يمكن إنكارها او تقليصها لا من قبل الولايات المتحدة ولا من قبل أية ولاية معينة، بسبب العرق أو اللون أو الوضع السابق من العبودية."

مكاسب مؤقتة ... وانتكاسات

حقق الأفريقيون الأميركيون مكاسب رئيسية بفعل فرض الجيوش الشمالية تطبيق قوانين إعادة الإعمار في الكثير من مناطق الجنوب. تمّ تفكيك مقومات نظام الرق، أي المساكن الخاصة بالأرقاء، والعمل الجماعي، وما شابه ذلك. وقام السود بإنشاء الكنائس الخاصة بهم بصورة متزايدة. وكان على رأسها قساوسة سود ممن وفروا العصب التنظيمي الذي سيبني عليه لاحقاً مارتن لوثر كنغ جونيور وغيره حركة الحقوق المدنية الحديثة.

اصطفّ ناخبون سود مع فئة صغيرة من البيض الجنوبيين لانتخاب حكومات يقودها الحزب الجمهوري في عدة ولايات جنوبية. وشغل العديد من السود مناصب عامة هامة على مستوى الولايات والمقاطعات. وانتُخب اثنان من الأفريقيين الأميركيين عضوين في مجلس الشيوخ الأميركي ، كما انتُخب 14 في مجلس النواب.

النائب الأميركي بنجامين سترلينغ تيرنر انتخب عضواً في الكونغرس من ولاية الاباما في عهد إعادة الإعمار. مع نهاية إعادة الإعمار وانسحاب جيوش الاتحاد من الجنوب حُرم الأميركيون السود في تلك المنطقة على نحو منتظم من حقوقهم السياسية.

كان المثال النموذجي على ذلك بنجامين ستيرلنغ تيرنر، أول عضو أسود عن ولاية ألاباما في مجلس الشيوخ. ولد تيرنر في ظل العبودية وتحرر نتيجة إعلان لنكولن تحرير الأرقاء. ثبت مركزه بسرعة كرجل مبادرات في المشروعات التجارية، وتمّ انتخابه كجاب للضرائب وعضو في المجلس البلدي لمدينة سلما، التي سوف تُشكِّل لاحقا موقعا حاسما لنضال حركة الحقوق المدنية في القرن العشرين. انتخب تيرنر عضواً في مجلس الشيوخ عام 1870 وأمن دفع رواتب التقاعد للمحاربين القدامى السود الذين شاركوا في الحرب الأهلية وكافح للحصول على مخصصات مالية أكبر لمنطقته من الحكومة الفدرالية.

زادت حكومات الولايات، التي كان يقودها الجمهوريون خلال حقبة إعادة الإعمار في الجنوب، معدلات الضرائب ووسعت نطاق الخدمات الاجتماعية. كان من بين ابتكاراتها تأسيس أنظمة تعليم تدعمها الولايات وإجراءات لتقديم معونات مالية للتنمية الاقتصادية. كان الأفريقيون الأميركيون المستفيدين الرئيسيين من هذه الابتكارات، وبدا لبعض الوقت كما لو أن حقوقهم المدنية قد تأمّنت بشكل دائم.

لكن غالبية البيض الجنوبيين كانوا مصممين على مقاومة المساواة مع السود. لم يتمكن العديدون من أن يزيلوا من أذهانهم الأفكار النمطية القاسية حول دونية منزلة السود التي تربوا عليها. كان العديد من البيض الجنوبيين فقراء للغاية، ورسخوا هويتهم على أساس مفهوم التفوق العنصري. أدرك رجال النخبة من الجنوبيين أن هذا التقسيم العرقي قد يسد الطريق أمام الجهود السياسية بين السود والبيض لتقدم مصالحهم الاقتصادية المشتركة. فقاموا في أحيان كثيرة باستخدام الاستياء الأبيض العرقي كأداة لإعادة كسب السلطة السياسية.

الجنوبيون البيض، الذين ارتبطوا في هذه الحقبة بالحزب الديمقراطي، شنوا هجوماً سياسياً لاذعاً على الجنوبيين البيض المنتمين إلى الحزب الجمهوري. وأطلقوا على الجنوبيين المحليين لقب "سكالاواغ" وهي كلمة مستمدة من كلمة تعني "حيوانا من حجم دون المستوى أو لا قيمة له"، كما أطلق على الشماليين الذين سعوا إلى جمع ثرواتهم من الجنوب بعد انتهاء الحرب لقب "ذوو حقائب السجاد"، لأن هؤلاء القادمين الجدد قيل انهم كانوا يحملون أمتعتهم في حقائب سفر مصنوعة من السجاد.

كانت ردود الفعل ضد الأفريقيين الأميركيين الذين تمّ منحهم سلطات مؤخراً أشد قساوة. وشنت منظمات إرهابية سرية، مثل فرسان الكاميليا البيضاء، نسبة إلى اسم زهرة الكاميليا البيضاء التي تنمو في الجنوب وقصد منها الإشارة إلى نقاوة العرق الأبيض، ومنظمة كوكلاكس كلان (KKK) هجمات عنيفة لإخافة الناخبين السود وإبعادهم عن صناديق الاقتراع. أرسل الرئيس يوليسوس إس غرانت ثلاث كتائب من قوات المشاة وأسطولاً من سفن المدفعية لضمان حصول انتخابات عادلة في نيو أورلينز عام 1874. واستخدم غرانت الجيوش الفدرالية لسحق منظمة الكلان ولكن العنف استمر بعد أن قام مقاتلون من البيض بتشكيل "نوادٍ اجتماعية" غير رسمية وصفها المؤرخ جميس إم ماكفرسون بأنها "تنظيمات شبه عسكرية عملت كقوات إضافية مسلحة للحزب الديمقراطي في الولايات الجنوبية ضمن حملته "لاستعادة" الجنوب من حكم السود وذوي الحقائب المصنوعة من السجاد البيض والزنوج."

خشي بعض البيض الجنوبيين من أن غرانت قد ذهب بعيداً جداً في سياسته وكانوا ببساطة قد تعبوا من القتال. وكما كتب ماكفرسون يقول:

«تبنى شماليون عديدون شعار «اللعنة على مجلسيكما» تجاه تحالفات البيض وحكومات الولايات من الزنوج وذوي الحقائب المصنوعة من السجاد. وقالوا، اسحبوا الجيوش الفدرالية ودعوا الشعب الجنوبي يسوي مشاكله الخاصة بنفسه حتى ولو عنى ذلك قيام جنوب مؤيد بصورة كاملة للحزب الديمقراطي الذي ينادي بالهيمنة البيضاء.»

وكان هذا بالأساس هو ما حصل. ففي انتخابات أفسدها الاحتيال، والتخويف، والعنف، استعاد الديمقراطيون بصورة تدريجية السيطرة على حكومات الولايات عبر أنحاء الجنوب. وفي عام 1877، أعلنت صفقة سياسية عن فوز الجمهوري راذرفورد بي هايز في الانتخابات الرئاسية لعام 1876 التي تقاربت نتائجها جداً. وبالمقابل قام هايز بسحب آخر الجيوش الفدرالية المتبقية في الجنوب. وهكذا، فإن السود الأميركيين الذين عاشوا بأغلبية ساحقة في ولايات الكونفدرالية السابقة وجدوا أنفسهم من جديد تحت رحمة التمييز العنصري في قوانين هذه الولايات.

بدء تطبيق قوانين جيم كرو

خلال السنوات التي تلت الحرب الأهلية، ولا سيما بعد العام 1890، تبنت حكومات الولايات في الجنوب قوانين التمييز العنصري التي تفرض فصل العرقين في كل مظهر تقريباً من مظاهر الحياة اليومية. فرضت هذه القوانين وجود مدارس عامة منفصلة، وعربات قطار منفصلة، ومكتبات عامة منفصلة، وحتى فرضت إنشاء نوافير مياه الشرب، ومطاعم، وفنادق منفصلة. عرف النظام بصورة غير رسمية بنظام جيم كرو، وهي عبارة مأخوذة من أغنية ظهرت عام 1828 في عرض موسيقي وتقول «اقفز يا جيم كرو» التي كان يؤديها عادة ممثلون بيض يظهرون على المسرح بطلاء أسود على وجوههم بشكل كاريكاتوري يمثل الرجل الأسود غير المتعلم ذي المنزلة الدنيا.

لم يكن ممكناً قيام نظام جيم كرو لو فسرت المحاكم الفدرالية بصورة واسعة الحمايات التي وفرها الدستور. لكن الفرع القضائي اختار بدلاً من ذلك الاعتماد على التقنيات الدقيقة والثغرات لتجنب إسقاط قوانين التمييز العنصري. في العام 1875، أصدر الكونغرس ما سوف يكون آخر قانون حول الحقوق المدنية لمدة قرن بالكامل. منع قانون الحقوق المدنية للعام 1875 «أي فرد» من حرمان مواطنين من أي عرق أو لون كانوا من المعاملة المتساوية في المرافق العامة كالحانات، والمسارح، وأماكن التسلية والترفيه العامة، كما وفي وسائل النقل العام. في العام 1883، أعلنت المحكمة العليا أن هذا القانون مُخالف للدستور واستندت في قرارها إلى أن التعديل الرابع عشر يحرّم التمييز العنصري من قبل الولايات وليس من قبل الأفراد. لذلك لا يستطيع الكونغرس أن يحظر أعمال التمييز العنصري التي يقوم بها الأفراد.

وربما كان القرار القضائي الأهم هو الذي صدر في العام 1896. كانت ولاية لويزيانا قد تبنّت قبل ست سنوات قانوناً يفرض وجود عربات قطار منفصلة للبيض، وللسود، و»للملونين» المولودين من أصول مختلطة. قامت مجموعة من المواطنين من مختلف الأعراق، كانوا يعارضون القانون بإقناع هومر بليسي، وهو الذي كان مناصرا للتعليم العام وكان ذا بشرة بيضاء وأم لجدته سوداء، لإجراء اختبار لفعالية ذلك القانون. اشترى بليسي بطاقة سفر على عربة قطار «للبيض فقط.» وبعد جلوسه كشف بليسي عن عرق أجداده إلى قائد القطار. أُلقي القبض عليه وبدأت المقاضاة.

في العام 1896، وصلت القضية إلى المحكمة العليا الأميركية. وبموجب قرار صوّت إلى جانبه سبعة مقابل واحد ضده، أيدت المحكمة قانون لويزيانا. وقالت في حكمها: «الفصل المفروض بين العرقين لم يَسِم العرق الملون بشارة دونية.» فإذا لم يوافق الأميركيون السود على ذلك، فإن السبب يعود إلى تفسيرهم للقانون وليس إلى القانون نفسه. وهكذا أضفت المحكمة العليا مقامها الرفيع وإعلانها الرسمي إلى ما أصبح يعرف بالتمييز المعروف بـ «منفصل لكن متساوٍ».

كمنت المشكلة في قضية بليسي (رسمياً، بليسي ضد فرغوسون) كما ثابر لاحقاً مناصرو الحقوق المدنية بالإشارة اليها، أن كلمة «منفصل» لا تعني أبداً «متساويا». كانت المدارس العامة والمرافق الأخرى الموصوفة بأنها ملونة ذات منزلة أدنى دائماً تقريباً. وفي أحيان كثيرة كانت هكذا بصورة فظيعة. لكن بصورة أساسية أكثر، كمنت المسألة في ما إذا كانت المطالعة العادلة للدستور قد تبرر فصل الأميركيين على أساس العرق. وكما أكد جون مارشال هارلان، القاضي المعارض في قضية «بليسي» بكلمات لا زال يتردد صداها حتى هذا اليوم:

«من وجهة نظر الدستور، في عين القانون، ليس هناك في هذه البلاد أي فئة من المواطنين المتفوقين، أو المسيطرين، أو الحاكمين. ليس هناك نظام طبقات هنا. دستورنا لا يميز بين الألوان ولا يعرف كما لا يسمح بوجود طبقات بين المواطنين. إن جميع المواطنين متساوون أمام القانون في ما يتعلق بالحقوق المدنية.»

أكد بوكر تي واشنطن على أهمية تعزيز المكانة الاقتصادية للأميركيين الأفارقة كوسيلة لتحقيق أي مكاسب سياسية في المستقبل.

وفي نهاية المطاف، سادت وجهة نظر القاضي هارلان عام 1954، عندما أبطل القرار الجماعي للمحكمة العليا الأميركية في قضية براون ضد مجلس التعليم، القرار الذي اتخذته المحكمة العليا في قضية بليسي. ولكن بالنسبة للأفريقيين الأميركيين، فان نشوء التمييز العنصري بموجب نظام جيم كرو كان يتطلب ردودا جديدة، واستراتيجيات جديدة، للمطالبة بحقوقهم المدنية.

بوكر تي. واشنطن: السعي للاستقلال الاقتصادي

أدى فشل برنامج إعادة الإعمار وزيادة التمييز العنصري بحكم القانون إلى إجبار الأفريقيين الأميركيين على اتخاذ خيارات صعبة. كانت غالبيتهم الساحقة لا زالت تعيش في الجنوب وتواجه مقاومة شرسة، وحتى عنيفة للمطالبة بالمساواة في الحقوق المدنية. استنتج بعض هؤلاء السود أن الجهود السياسية المباشرة لتأكيد حقوقهم المدنية قد لا تكون ذات فائدة. وبدلاً من ذلك، حاولوا بقيادة بوكر تي واشنطن (1856-1915) التركيز على التنمية الاقتصادية للسود. وأصر آخرون، ومن ضمنهم العالم والمفكر القيادي وليام ادوارد بورغهاردت (W.E.B.) دو بوا، على الاستمرار في الجهود الدؤوبة التي لا تقبل المساومة للحصول على حق التصويت والحقوق المدنية الأخرى التي وعد بها الدستور وتعديلاته بعد انتهاء الحرب.

وُلد بوكر تي. واشنطن في ظل العبودية، وكان في التاسعة من عمره تقريباً عند إعلان تحرير العبيد. درس في معهد هامبتون لتدريب المعلمين والزراعة، الذي أصبح يعرف اليوم بجامعة هامبتون، في جنوب شرق ولاية فيرجينيا، وكان متفوقاً في دراسته ووجد عملاً له كمعلم مدرسة. في عام 1881 عرضت عليه فرصة ليرأس مدرسة جديدة للأفريقيين الأميركيين في مايسون كاونتي، بولاية ألاباما.

استنتج واشنطن أن المهارات العملية والاستقلال الاقتصادي هما العاملان الرئيسيان لتقدم السود. وقرر أن يخصص مدرسته الجديدة للتعليم الصناعي بعد أن تغيير اسمها ليصبح معهد توسكيغي للمعلمين والصناعة (أصبح الآن جامعة توسكيغي). تعلم الطلاب الذكور في هذه المدرسة مهارات كالنجارة والحدادة، بينما اتجهت الطالبات كما كان معتادا إلى دراسة التمريض وحياكة الملابس. درّبت مدرسة توسكيغي أيضاً المعلمين المدارس لتوفير المدرسين في مدارس الأفريقيين الأميركيين عبر أرجاء الجنوب. كان هذا الأسلوب واعدا بالتنمية الاقتصادية للمواطنين السود وأن يصبحوا منتجين في المجتمع بدون إجبار الدولة على المواجهة المباشرة لمسألة الحقوق المدنية. وقام عدد من الشخصيات الرئيسية في مجال الأعمال الخيرية مثل قطب صناعة النفط جون دي روكفللر، ومنتج الفولاذ أندرو كارنيغي، وصاحب محلات سيرز، ورئيس شركة روبوك، جوليوس روزنوالد، بجمع الأموال لمساعدة مدرسة توسكيغي ونمت المدرسة من حيث الحجم، والشهرة، والتقدير.

في أيلول/سبتمبر 1895، ألقى واشنطن خطابه الذي عُرف باسم «تسوية أتلانتا» أمام حشد كان معظمه من البيض. أكد في خطابه أن الخطر الأعظم الذي يواجه الأفريقيين الأميركيين

«هو أنه في الوثبة العظمى من العبودية إلى الحرية قد نكون قد تغاضينا عن حقيقة أن على جماهيرنا أن تعيش مما تنتجه أيدينا، ونسينا أن نبقي في أذهاننا دائما أننا سوف يتحقق لنا الازدهار بنفس بالمعدل نفسه الذي نتعلم به تكريم وتمجيد العامل العادي، ونضع العقول والمهارات في المهن المعتادة في الحياة... يجب أن نبدأ من قاعدة الحياة وليس من قمتها، كما يجب ألا نسمح لمعاناتنا بأن تحجب الفرص المتاحة أمامنا.»

ومما لا يدعو للدهشة، أن العديد من البيض وجدوا ما يطمئنهم في فكرة أن السود سيركزون على امتلاك العقارات أو اكتساب مهارة صناعية بدلاً من السعي لشغل مركز سياسي، وهذه الفكرة بدت وكأنها تقبل بالنظام الذي أرساه قانون جيم كرو (الفصل العنصري). ومثلما أشار واشنطن في خطابه في أتلانتا: «فإن فرصة كسب دولار واحد في مصنع في الوقت الراهن تزيد من حيث القيمة على إنفاق دولار واحد في دار للأوبرا.»

لكن التمعن الدقيق في خطاب واشنطن يوحي بأنه لم يكن يعني قبوله بعدم المساواة على الدوام. وإنما هو دعا الأفريقيين الأميركيين إلى جمع وتكديس رأسمالهم الاجتماعي، أي أن الوظائف «في الوقت الراهن» كانت أعلى قيمة من حق حضور حفلة في دار للأوبرا. أو كما وصفه بصراحة شديدة: « أي أصل عرقي لديه شيء يساهم به في أسواق العالم لن يكون منبوذاً على الإطلاق.»

كان واشنطن الشخصية الأفريقية الأميركية الرئيسية في البلاد لسنوات طويلة، رغم تراجع أعداد متزايدة من السود بصورة تدريجيا عن الاقتناع بأفكاره ووجهات نظره. فقد كان من بين المشاكل أن الجنوب في فترة ما بعد الحرب كان بحد ذاته منطقة فقيرة، وتخلّف عن الشمال في الحداثة والتنمية الاقتصادية، ولم تكن فرص العمل المُتاحة لسكان الجنوب من السود والبيض كبيرة مثلما كان يأمل بوكر تي واشنطن. وكان اقتناعه بأسلوب التدرج غير مقبول أيضاً لدى

المؤرخ والعالم الاجتماعي دبليو إي بي ديبوا، وأحد المفكرين الأميركيين الرئيسيين في القرن العشرين، يدلي بشهادته في مجلس الشيوخ سنة 1945.

السود الذين لم يكونوا راغبين في إرجاء مطالباتهم بالحقوق المدنية الكاملة والمتساوية إلى تاريخ مستقبلي غير مُحدّد.

دبليو إي بي ديبوا: الدفع نحو إثارة الشغب السياسي

توجه العديد من السود لتوفير القيادة لهم نحو المؤرخ والعالم الاجتماعي دبليو إي بي ديبوا (1868-1963). بعد تخرجه من جامعة فيسك، المؤسسة السوداء تاريخياً القائمة في ناشفيل، بولاية تينيسي، حصل ديبوا على شهادة الدكتوراه في التاريخ من جامعة هارفرد ومارس مهنة التعليم في جامعة اتلنتا، التي تأسست بمساعدة مكتب "الأفراد المُحررين" والمتخصصة في تدريب المعلمين، وأمناء المكتبات، والمهنيين الآخرين من السود. كتب ديبوا وحرّر عدداً من الدراسات العلمية التي تصور حياة السود في أميركا. وكان يؤمن بأن علم الاجتماع قد يوفر المفتاح اللازم لتحسين العلاقات بين الأعراق.

ولكن، بعد ان سيطر التمييز العنصري القانوني عبر الجنوب، والذي كان يُفرض في أحيان كثيرة بالشنق دون محاكمة قانونية (إلقاء القبض على "المجرمين المشتبه بهم" بصورة غير شرعية وقتلهم وغالباً بتحريض من الرعاع، وذلك دون محاكمتهم وعادةً على أساس أدلة واهية)، استنتج ديبوا تدريجياً أن الشغب والاحتجاج السياسي المباشرين يستطيعان تعزيز الحقوق المدنية للأفريقيين الأميركيين. ومن المحتم أن يدخل ديبوا في خلاف مع بوكر تي واشنطن الذي أقام بدوره روابط سياسية مع الجمهوريين من مختلف البلاد من أجل تأمين حد من الرعاية السياسية رغم أن أولويته بالنسبة للسود الأميركيين بقيت التنمية الاقتصادية.

في عام 1903، نشر ديبوا كتابه "روح الناس السود". وصف شلبي ستيل هذا الكتاب "كردة فعل عاطفية ضد الأيديولوجية العرقية السوداء القائمة على الاستيعاب والتواضع." أعلن الكتاب بصراحة ان "مشكلة القرن العشرين هي مشكلة خط اللون". وموجهاً كلامه إلى بوكر تي. واشنطن أكد ديبوا أن:

> «مبدأه كان يميل إلى جعل البيض في الشمال والجنوب يزيحون عبء مشكلة الزنوج نحو كواهل الزنوج أنفسهم والوقوف كمشاهدين منتقدين ومتشائمين نوعاً ما، في حين أن العبء يجب أن يعود إلى الدولة بالفعل، ولن تكون يدي أي واحد منا نظيفتين إذا لم نوجّه طاقاتنا إلى تصحيح هذه المساوئ العظيمة.»

اختلف ديبوا أيضاً مع التأكيد الحصري لواشنطن على مهارات الحرفيين. أكد في مقالة نشرت عام 1903 «أن العرق الزنجي مثله مثل كافة الأعراق الأخرى سوف ينقذه رجاله الاستثنائيون. وهذا «العُشر الموهوب» «من الأفريقيين الأميركيين» يجب جعلهم قادة الفكر ومبشري الثقافة بين أفراد شعبهم». ولهذه المهمة لن يكفي التدريب العملي الذي كان يوفره بوكر تي. واشنطن في معهد توسكيغي:

> «إذا جعلنا المال موضوع تدريب الرجل، سوف ننمي صانعي مال ولكننا لن ننمي رجالا بالضرورة. وإذا جعلنا المهارة التقنية موضوع التعليم فقد نملك حرفيين ولكن ليس، بالطبيعة، رجالاً. سوف نحصل على الرجال إذا جعلنا الرجولة هدفاً لعمل المدارس، أي الذكاء، والتعاطف الواسع، ومعرفة العالم كما كان وكما هو الآن، وعلاقة الرجال به... على هذا الأساس يمكننا بناء أساليب لكسب العيش، ومهارة اليدين، وسرعة الذهن، دون أي خوف مطلقاً من ان يخلط الطفل والرجل بين وسائل العيش وموضوع الحياة.»

بعد انقضاء سنتين، شكل ديبوا مع عدد من المفكرين السود «حركة نياغرا»، وهي منظمة للحقوق المدنية تعارض بصراحة سياسات واشنطن في الاستيعاب والتدرج. أعلن ديبوا: «نريد حق الانتخاب للرجال بشكل كامل ونريده الآن» (كما دافع ديبوا أيضاً عن حق المرأة في الانتخاب). عقدت مجموعة نياغرا مؤتمراً لافتاً عام 1906 في هاربرزفيري، بولاية وست فرجينيا، حيث يوجد موقع تمرد جون براون، وضغطت لكسب التأييد ضد قوانين جيم كرو، ووزعت منشورات وكتيبات وحاولت بوجه عام إثارة قضايا الحقوق المدنية والعدالة العرقية. لكن الحركة كانت ضعيفة التنظيم وفقيرة التمويل، فحلّت نفسها عام 1910. وبحلول ذلك الوقت كانت هناك منظمة جديدة اقوى منها قد أصبحت جاهزة للحلول مكانها.

أدى اتهام كاذب وُجّه إلى رجل اسود بأنه حاول اغتصاب امرأة بيضاء إلى اندلاع أعمال شغب مناهضة للسود في سبرنغفيلد، بولاية إلينوي، في آب/أغسطس 1908. خلّفت أعمال الشغب وراءها سبعة قتلى وأجبرت الآلاف من الأفريقيين الاميركيين على الهرب من المدينة. قادت المناصرة لحق المرأة في التصويت، ماري وايت اوفينغتون، دعوة لعقد اجتماع تنظيمي للإصلاحيين. كتبت لاحقاً: «يجب إعادة إنعاش روح المطالبين بإلغاء التمييز العنصري». توسعت مجموعتها بسرعة وارتبطت مع ديبوا وغيره من الناشطين الأفريقيين الاميركيين. وفي عام 1910 قاموا بتأسيس الجمعية القومية لتقدّم الملونين (NAACP). شملت قيادة المنظمة الجديدة أميركيين من البيض، وكان العديد منهم من اليهود، وقام ديبوا بتولى رئاسة تحرير المجلة النافذة الصادرة عن الجمعية المسماة "ذي كرايسيس" (الأزمة).

ابتداءً من عام 1913 عندما سمح الرئيس وودرو ويلسون، المواطن الجنوبي، بالتمييز العنصري في الخدمة المدنية الفدرالية، توجهت الجمعية القومية لتقدم الملونين إلى المحاكم وبدأت جهداً قانونيا دام عقوداً لإلغاء قوانين جيم كرو. وبقيادة ديبوا، كانت المجلة المذكورة تُقوم بتحليل الأحداث الجارية وتنشر أعمال مؤلفين عظماء لنهضة هارلم في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، وكان من بينهم لانغستون هيوز وكاونتي كالين. واستناداً إلى بعض التقديرات تجاوز توزيعها 100 ألف نسخة.

استمر ديبوا في الكتابة، ووطّد شهرته كأحد المفكرين الأميركيين الرئيسيين في القرن العشرين. كما برز كمحارب رئيسي للاستعمار وكخبير بالتاريخ الأفريقي. في عام 1934، انفصل ديبوا عن الجمعية القومية لتقدم الملونين المطالبة بالاندماج بسبب مناصرته للقومية الأفريقية العالمية، والنواحي المتنامية لفكره الماركسي والاشتراكي. عاش ديبوا أكثر من 90 عاماً ومات كمواطن من غانا وكشيوعي ملتزم.

لكن الجمعية القومية لتقدم الملونين، المنظمة التي ساعد في تأسيسها، سوف تطلق لاحقاً حركة النضال الحديث للحقوق المدنية.

ماركوس غارفي:
مسار آخر

كان ماركوس غارفي (1897-1940) أحد القوميين السود الرئيسين خلال أوائل القرن العشرين، وقد ولد في جامايكا لكنه أمضى انجح سنوات عمره في الولايات المتحدة. كان رأسمالياً متحمساً، ومن المؤمنين بأن على الاميركيين الأفريقيين، وغيرهم من الناس السود حول العالم، ان يقوموا بجهد موحد لتشكيل مؤسسات تستطيع ان تجمع الثروة والسلطة في أياديها. ولهذا الغرض أنشأ، من بين منظمات أخرى، الجمعية الموحدة لتحسين وضع الزنوج (UNIA). وبعد مطالعته كتاب بوكر تي واشنطن، "النهوض من العبودية"، سأل غارفي نفسه: "أين هي حكومة الرجل الأسود؟ أين مَلِكه ومَملكته؟ أين رئيسه، بلده، سفراؤه، جيشه، قوات بحريته ورجاله للشؤون الكبيرة؟ لم أستطع ان أجدهم. لذلك قررت أن أساعد في صنعهم."

ولد غارفي في دائرة سانت أن، بجزيرة جامايكا، حيث تدرب في سنوات مراهقته على يد معلمه، وهو صاحب مطبعة يدعى الفريد بوروز. كان والد غارفي مولعاً بالكتب، مثله مثل بوروز، وتلقى ماركوس الشاب توجيها أولياً نحو عالم الأدب. هاجر غارفي إلى مدينة كينغستون، حيث أظهر مواهبه الرفيعة كمنضد أحرف طباعية، وتطور لديه الاهتمام بالصحافة.

بعد أن وُضع اسمه على القائمة السوداء لمحاولته تنظيم العمال، غادر جامايكا لزيارة أميركا اللاتينية، وبعد ذلك امضى سنتين في إنجلترا. خلال هاتين السنتين درس بصورة غير رسمية في جامعة لندن وعمل مع ديوس محمد علي، الوطني السوداني المصري الأسود ومؤسس صحيفة "أفريكان تايمز" ومجلة "اورينت ريفيو". كان غارفي مصمماً على نشر برنامجه لتمكين السود في الولايات المتحدة، والتي وصل إليها غارفي في عام 1915، حيث حاول أن يبرهن بأن الاميركيين الأفريقيين يستطيعون نيل الاحترام من خلال بناء قوتهم الاقتصادية. ولهذا الهدف، سعى جاهداً لإنشاء شبكة من مؤسسات الأعمال التي يملكها السود: متاجر بقالة، محلات لتنظيف الملابس، وغيرها من الأعمال القادرة على الإزدهار بصورة مستقلة عن اقتصاد البيض. وفي حين لم تلاق هذه الفكرة، وغيرها من المحاولات الأولية في تنظيم الجماهير، الكثير من النجاح فقد اكسبته مثابرته شهرة متزايدة. وبحلول نهاية الحرب العالمية الأولى، كان اسمه قد أصبح معروفاً بصورة واسعة بين الأميركيين السود.

كان غارفي بارعاً في التلاعب بوسائل الإعلام وفي تنظيم أحداث عامة دراماتيكية. أسس صحيفة خاصة به تحمل اسم "عالم الزنوج"، وكانت توزع بصورة واسعة عبر أنحاء الولايات المتحدة وفي بعض دول أميركا اللاتينية. أقام مؤتمرات سنوية مفعمة بالحيوية في مدينة نيويورك، حيث سار الرجال والنساء تحت راية حمراء وسوداء وخضراء. وقد بقيت هذه الراية، مع غيرها من الرموز الثلاثية الألوان، محافِظة على شعبيتها بين الاميركيين الأفريقيين حتى وقتنا الحاضر. اما الألبسة العسكرية المثيرة للالتفات، التي كان يرتديها أحياناً أتباع غارفي، فقد أظهرت ما كانت الحركة العسكرية القومية تسعى جاهدة إلى الإبلاغ عنه.

رغم السياسة الانفصالية لماركوس غارفي، سعى معظم الأميركيين الأفريقيين للحصول على المساواة والمشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية الأميركية.

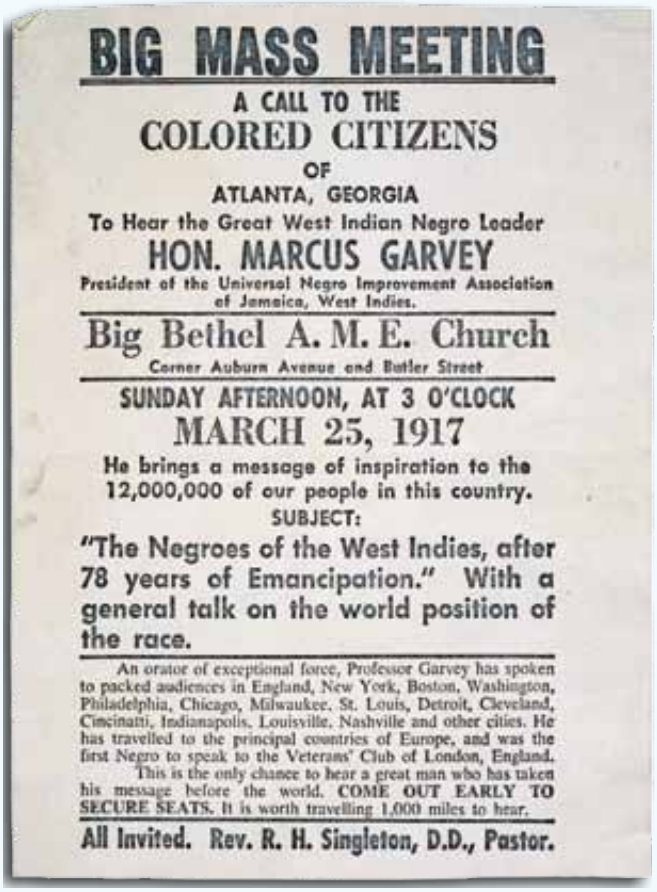

BIG MASS MEETING

A CALL TO THE

COLORED CITIZENS

OF

ATLANTA, GEORGIA

To Hear the Great West Indian Negro Leader

HON. MARCUS GARVEY

President of the Universal Negro Improvement Association of Jamaica, West Indies.

Big Bethel A. M. E. Church

Corner Auburn Avenue and Butler Street

SUNDAY AFTERNOON, AT 3 O'CLOCK

MARCH 25, 1917

He brings a message of inspiration to the 12,000,000 of our people in this country.

SUBJECT:

"The Negroes of the West Indies, after 78 years of Emancipation." With a general talk on the world position of the race.

An orator of exceptional force, Professor Garvey has spoken to packed audiences in England, New York, Boston, Washington, Philadelphia, Chicago, Milwaukee, St. Louis, Detroit, Cleveland, Cincinatti, Indianapolis, Louisville, Nashville and other cities. He has travelled to the principal countries of Europe, and was the first Negro to speak to the Veterans' Club of London, England.

This is the only chance to hear a great man who has taken his message before the world. COME OUT EARLY TO SECURE SEATS. It is worth travelling 1,000 miles to hear.

All Invited. Rev. R. H. Singleton, D.D., Pastor.

اعلان عن خطاب لماركوس غارفي في العام 1917.

هناك أسطورة مفادها أن زعيماً من الكونغو في قرية أفريقية نائية، سئل ما إذا كان يعرف شيئاً حول الولايات المتحدة. وقيل أن جوابه كان، "أعرف اسم ماركوس غارفي."

تحت اسم "خط النجم الأسود"، أطلقت الجمعية المتحدة لتحسين حياة الزنوج محاولة اخرى فاشلة لفتح العالم أمام المؤسسات التجارية التي يملكها السود. باعت المنظمة كميات كبيرة من الأسهم في مشروعها ومعظمها بكميات صغيرة إلى الناس العاملين العاديين، واشترت عدة سفن تجارية، ولكن لسوء الحظ كانت السفن في حالة متداعية.

آمن غارفي بالفصل بين الأعراق وكان راغباً في التعاون مع منظمات عنصرية بيضاء، وبالأخص منظمة كوكلوكس كلان. بعد مقابلته زعماء كوكلوكس كلان هاجمه زعماء سود كانوا من أعدائه أصلاً. وكان عدائياً بنوع خاص هجوم أي فيليب راندولف، مؤسس وقائد نقابة حمالي عربات النوم في القطارات، التي كانت من أوائل الاتحادات العمالية التي يهيمن عليها السود.

اتهم راندولف غارفي بالتعاون مع عنصريين بيض في تنفيذ خطة لإعادة الأميركيين السود إلى موطنهم الأصلي في أفريقيا. أنكر غارفي مثل هذه الطموحات، ولكنه أرسل بالفعل مبعوثين إلى جمهورية ليبيريا للتحقيق في احتمالات إنشاء مشاريع أعمال جديدة فيها، ووجد تعاطفاً كبيراً هناك مع أفكاره بين المثقفين الأفريقيين الشباب.

في عام 1925، سُجن غارفي بتهم فدرالية حول استخدام البريد للاحتيال. أنكر غارفي التهمة، وحتى بعض منتقديه وجدوا ان التهمة كانت غير منصفة. عفا الرئيس كالفن كوليدج عن غارفي عام 1927، ولكن بصفته مجرما تمت إدانته، ولأنه لم يكن مواطناً أميركيا، فقد تّم إبعاد غارفي فوراً إلى بلده الأصلي جامايكا. تمنى له دبليو، أي. بي. ديبوا، أحد أشد منتقدي غارفي، النجاح، مشجعاً إياه على متابعة جهوده في بلده الأصلي.

قام غارفي بإعادة تأسيس نفسه في لندن، بإنجلترا حيث أطلق مجلة جديدة اسمها "الرجل الأسود"، والتي انتقدت شخصيات سوداء أميركية بارزة مثل بطل الملاكمة للوزن الثقيل جو لويس، والممثل والناشط السياسي بول روبسون، والشخصية الروحية المثيرة للجدل الأب ديفاين، وذلك بسبب فشلهم في تأمين قيادة عرقية فعالة. لكن غارفي كان عاجزاً هناك أيضاً عن إعادة بناء منظمته إلى مستويات عضويتها السابقة.

لكن محافظته على شعبية في الولايات المتحدة كانت كافية لإجتذاب جمهور مهتم إلى اجتماع عقد في ويندسور، بمقاطعة اونتاريو في كندا، الواقعة مباشرة عبر النهر من مدينة ديترويت، بولاية مشيغان، والتي كانت قاعدة لنشاطات غارفي الأولى. قام غارفي بإدارة عملياته الأخيرة من لندن، إنجلترا، حيث توفي عام 1940.

بقلم **ويلسون جيرميا موزس**

ويلسون جيرميا موزس هو أستاذ فيري للتاريخ في جامعة ولاية بنسلفانيا وكاتب المقال العلمي: «ماركوس غارفي: إعادة تقييم». وتشمل كتبه «العصر الذهبي للقومية السوداء، 1850-1925.»

4

تشارلز هاملتون هيوستون وثورغود مارشال

إطلاق التحدي القانوني ضد التمييز العنصري

في تشرين الثاني/نوفمبر 1956، دخلت مقاطعة نظام الحافلات العمومية المفصولة عنصرياً التي حرض عليها السود في مونتغمري بولاية الاباما شهرها الثاني عشر. قبل ذلك بسنة، كانت امرأة سوداء، تدعى روزا باركس، قد رفضت بشجاعة التخلي عن مقعدها في حافلة عمومية تابعة للبلدية إلى رجل أبيض، فانطلقت بذلك حركة سياسية وتعرّف الأميركيون على قائد شجاع وديناميكي، وهو القس الدكتور مارتن لوثر كنغ جونيور. لكن لم تخضع مدينة مونتغمري لأمر المحكمة الذي حظر إجبار الأفريقيين الاميركيين على الجلوس في مؤخرة الحافلة ونجحت المقاطعة. وكما كتب المؤرخ كيفن مامفورد: «بدون وجود شرعية دستورية ووعد بالحماية من جانب المحاكم، سوف يسحق المسؤولون في الولايات والمسؤولون المحليون المحتجين السود المحليين، وسوف يتمكن أنصار التمييز العنصري البيض من السيطرة بسهولة.»

يشير الأميركيون في أحيان كثيرة إلى حملات العدالة الاجتماعية التي قادها كنغ وآخرون في منتصف القرن العشرين كحركة الحقوق المدنية. ولكن، كما رأينا، فقد كافح الأميركيون الأفريقيون وحلفاؤهم لمدة طويلة للحصول على الحقوق التي وعد بها الدستور الأميركي وتعديلاته التي تلت انتهاء الحرب الأهلية. من المهم أيضاً أن نفهم أن الحركة الحديثة للحقوق المدنية استندت إلى ركيزتين. إحدى هاتين الركيزتين شكّلها المحتجون غير العنيفين الشجعان الذين أجبروا زملاءهم الأميركيين في نهاية الأمر على المواجهة المباشرة للمعاملة المخزية للأميركيين السود. والركيزة الثانية تشكلت من محامين أمثال شارلز هاملتون هيوستون وأعظم تلامذته، ثورغود مارشال، الذين ضمنوا أن يحظى هؤلاء المحتجون بأكبر قوة في الولايات المتحدة، إلى جانبهم، أي قانون البلاد.

المحامي الماهر وأستاذ القانون، تشارلز هاملتون هيوستن الذي أطلق التحدي القانوني ضد نظام جيم كرو للتمييز العنصري.

اعتمد مارشال، المحامي الذي دافع عن السود في مونتغمري عام 1956، على سوابق قانونية كان قد ثبتها في قضايا ناجحة أخرى أمام المحاكم، وأشهرها قضية براون ضد مجلس التعليم، ولكن، حتى قبل قضية براون كانت الشراكة بين هيوستون ومارشال قد فككت الكثير من البنية القانونية التي اعتمد عليها الجنوب الأميركي في تطبيق نظام جيم كرو للتمييز العنصري.

تشارلز هاملتون هيوستون: الرجل الذي قتل قوانين جيم كرو (قوانين الفصل العنصري)

وُلد تشارلز هاملتون هيوستون سنة 1895 في واشنطن العاصمة. كان طالباً لامعاً ومُتفوّقاً وقام بإلقاء خطبة حفل تخرّجه من جامعة أمهرست عندما كان في التاسعة عشرة من عمره، ثم خدم في وحدة في الجيش الأميركي حيث كان التمييز العنصري مطبقا خلال الحرب العالمية الأولى. بعد تجربته مع العنصرية في الجيش، قرر هيوستون أن يجعل الكفاح من أجل الحقوق المدنية رسالة حياته. بعد عودته إلى الوطن، درس الحقوق في جامعة هارفرد، وكان أول رئيس تحرير أميركي أفريقي للمجلة القانونية الذائعة الصيت لتلك الجامعة. ولاحقاً حاز على شهادة الدكتوراه في العلوم القضائية من جامعة هارفرد وحاز على شهادة الدكتوراه في القانون المدني من جامعة مدريد بإسبانيا.

كان هيوستون يؤمن بأن المهمة الحقيقية للمحامي هي أن يطوّع القانون ليكون أداة لضمان توفير العدالة. وقال إن «المحامي إما أن يكون مهندساً اجتماعياً أو يصبح كالطفيل بالنسبة للمجتمع». في سنة 1924، بدأ هيوستون التدريس بدوام جزئي في كلية الحقوق بجامعة هوارد، وهي المؤسسة القائمة في واشنطن العاصمة، والمسؤولة، حسب بعض التقارير، عن تدريب ثلاثة أرباع المحامين الأميركيين الأفريقيين الذين مارسوا المحاماة لاحقاً. وبحلول العام 1929، أصبح هيوستون مدير كلية الحقوق هذه.

وخلال ست سنوات فقط، أجرى هيوستون تحسيناً جذرياً في أساليب تعليم طلاب الحقوق الأميركيين الأفارقة، ونجح في الحصول على اعتماد شهادة كلية الحقوق، وخرّج مجموعة من المحامين المدربين في قانون الحقوق المدنية. في كتاب «صور سوداء»، كتب جورج آر متكاف، إن هيوستون قبل وظيفته هذه لتحويل كلية الحقوق في جامعة هوارد إلى ما يشابه «وست بوينت» (وهو اسم أهم أكاديمية عسكرية في الولايات المتحدة) بقيادة أميركي أفريقي، كي يتمكن الأميركيون الأفارقة من الحصول على المساواة من خلال محاربة التمييز العنصري لدى المحاكم».

في تلك الأثناء، كانت الجمعية القومية لتقدم المُلونين تضع الأسس للمشكلة القانونية التي مثّلها مبدأ «منفصل لكن متساوٍ» الذي وافقت عليه المحكمة العليا سنة 1896 بموجب قرار بليسّي. ووفقاً لتوصية من هيوستون، كلفت المنظمة المدعي العام الأميركي السابق، ناتان روس مارغولد، بإجراء دراسة حول التطبيق العملي لمبدأ «منفصل لكن متساوٍ» في الجنوب. وقد اكتمل تقرير مارغولد، المؤلف من 218 صفحة، سنة 1931، حيث وثّق وجود عدم مساواة بنسبة كبيرة في الإنفاق بين مدارس البيض ومدارس السود التي كان يُمارَس فيها التمييز العنصري.

سنة 1934، قَبِل هيوستون وظيفة المستشار الخاص للجمعية القومية لتقدم المُلونين، وأحاط نفسه بمجموعة مُنتقاة من المحامين الشباب المدربين ومعظمهم من جامعة هوارد، كان من بينهم جيمس نابريت، سبوتسوود روبنسون الثالث، آي. ليون هيغينبوثام، روبرت كارتر، وليام هاستي، جورج إي سي هايز، جاك غرينبيرغ وأوليفر هيل. بدأ هيوستون، مع الشاب الذي كان يرعاه، ثورغود مارشال، والذي كان يرافقه في معظم الأحيان، القيام بجولة في الجنوب، مسلحاً بآلة تصوير وآلة طباعة محمولة. تذكر مارشال لاحقاً أنهما سافرا سوية في سيارة هيوستون، وقال: «لم نجد مكانا لتناول الطعام فيه، ولا مكان للنوم. لقد كنا ننام في السيارة ونأكل الفواكه». كانت هذه مهمة خطيرة، لكن سجل الصور التي جمعها هيوستون والبيانات التي تراكمت لدى مارغولد وضعت الأسس لاستراتيجية قانونية جديدة تتلخص في أنه: إذا لم تكن المرافق العامة المخصصة للسود مساوية لتلك المخصصة للبيض، قال هيوستون، فإن الولايات التي تمارس التمييز العنصري لا تستوفي حتى معايير قرار بليسّي. فمبدأ «منفصل لكن متساوٍ» كان يتطلب منطقياً من هذه الولايات إما أن تحسن بصورة جذرية المرافق المخصصة للسود، وهو مشروع مكلف للغاية، أو أن تقبل الدمج العنصري.

استراتيجية المساواة هذه آتت ثمارها سنة 1935 عندما ربح هيوستون ومارشال قضية «موري ضد بيرسون»، في ولاية ميريلاند. المدعي الأميركي الأفريقي في هذه القضية تحدى رفض قبوله في كلية الحقوق بجامعة ميريلاند التي كانت تمارس التمييز العنصري. قال محامو الجامعة إن الكلية استوفت شروط «منفصل لكن متساوٍ» من خلال منح المؤهلين من السود المتقدمين بطلبات للالتحاق بها منحاً دراسية للتسجيل في كليات حقوق خارج الولاية. لكن محاكم الولاية رفضت هذه الحجة. وفي حين لم تكن المحاكم جاهزة بعد لإصدار حكم ضد الجامعات والكليات الرسمية التي تمارس التمييز العنصري، فإنها قالت إن خيار جامعة ميريلاند بمنح أولئك الطلبة السود الذين رفضت قبولهم منحا لدخول جامعات خارج الولاية لم يُشكِّل توفير فرصة متساوية. وأمرت المحكمة كلية الحقوق في جامعة ميريلاند بقبول الطلاب الأميركيين الأفريقيين المؤهلين. كان الانتصار حلواً بنوع خاص بالنسبة لمارشال الذي كان يعتبر نفسه من بين السود المؤهلين الذين رفضتهم الكلية.

ثورغود مارشال، الى اليسار، وتشارلز هاملتون هيوستن، في الوسط، مع دونالد غاينز موراي، المدعي في قضية تناولت سياسة كلية الحقوق في جامعة ميريلاند التي ترفض قبول الطلاب المؤهلين بناء على لونهم.

ثورغود مارشال لدى تثبيت مجلس الشيوخ لتعيينه قاضياً في محكمة الاستئناف في العام 1962. وفي العام 1967 أصبح مارشال أول قاض أميركي أفريقي في محكمة العدل العليا بتعيين من الرئيس ليندون جونسون.

تقاعد هيوستون من منصبه في الجمعية القومية لتقدم المُلونين سنة 1940 بسبب اعتلال صحته وتوفي سنة 1950. وطبقا لما قاله مارشال في وقت لاحق «إننا نُدين بكل ذلك لتشارلي.» وبينما تولى أحد الحاصلين على جائزة هيوستون قيادة الهجوم القانوني الأخير على التمييز العنصري، كان هيوستون المعلم هو الذي صمم الاستراتيجية وأنار السبيل.

ثيرغود مارشال: سيد الحقوق المدنية

«ليس هناك من أميركي آخر فعل أكثر لكي يقود بلادنا إلى خارج متاهات التمييز» من ثيرغود مارشال، كما قال زميله في المحكمة العليا القاضي لِويس باول. وُلد مارشال سنة 1908 وتعلم في مدرسة ثانوية في بلتيمور بولاية ماريلاند، التي كان يمارس فيها التمييز العنصري. ثم تابع دراسته في جامعة لنكولن، «أول مؤسسة أنشئت في العالم لتوفير التعليم العالي في الفنون والعلوم للشباب من أصول أفريقية.» ولمّا كان مارشال يعرف ان كلية الحقوق في جامعة ماريلاند سوف ترفضه، فقد سجل اسمه في كلية هوارد للحقوق متحملاً مشقة السفر الطويل من بلتيمور إلى واشنطن العاصمة. رهنت والدته خواتم الخطوبة والزواج لتسديد أقساط تعليمه. برع مارشال في دروسه وكان الأول في صفه عندما تخرّج سنة 1933، فحاز على احترام تشارلز هاملتون هيوستون.

عمل مارشال عن كثب مع هيوستون، وفاز في دعوى مورّي ضد بيرسون التي سبق وصفها، ثم قبل وظيفة محام في الجمعية الوطنية لتقدم المُلونين (NAACP). سنة 1938، خلف مارشال هيوستون كرئيس للجنة القانونية لتلك المنظمة. وفي سنة 1940، أصبح مارشال أول رئيس لصندوق الدفاع القانوني للجمعية الوطنية لتقدم المُلونين.

كان ذلك الخيار حكيماً. فقد كان مارشال يمتلك مجموعة فريدة من المهارات، وكان، كما خلصت إليه وكالة يونايتد برس انترناشونال:

> «... تكتيكا بارعا يعير عناية استثنائية للتفاصيل، مع مقدرة عنيدة في التركيز على الهدف، وصوت عميق، كثيراً ما كان يوصف بأنه الأعلى في القاعة. كان يمتلك أيضاً سحراً خارقاً لدرجة أن أكثر رؤساء الشرطة تشدداً حول التمييز العنصري في الجنوب لم يستطيعوا مقاومة الإصغاء إلى حكاياته ونكاته.»

تمكّن ثيرغود مارشال، المسلح بهذا المزيج القوي من مهاراته في محبة الناس له، سنة 1946، من إقناع هيئة المحلفين الجنوبيين البيض بتبرئة 25 من المواطنين السود من تهمة القيام بأعمال شغب. في مناسبات أخرى، نجا بشق النفس من الضرب، أو ما هو أسوأ من ذلك، الذي كان يُهدد كل أميركي أفريقي في ما كان يسمى بجنوب «جيم كرو.»

الإستراتيجية القانونية التدريجية التي وضعها هيوستون نجحت في نهاية المطاف على يدي مارشال. ففي قضية تلو القضية، نجح مارشال ومحامو الجمعية القومية لتقدم المُلونين في دكّ الدعائم القانونية التي بقيت تحمل التمييز العنصري. فاز مارشال بمجموع 29 من أصل 32 قضية دافع عنها أمام المحكمة العليا. وشملت انتصاراته القانونية ما يأتي:

- **في سميث ضد أولرايت (1944)**، حصل على قرار من المحكمة العليا يمنع اجراء الانتخابات التمهيدية المخصصة للبيض فقط التي تختار الأحزاب السياسية من خلالها مرشحيها للانتخابات العامة. يقول كاتب سيرته، جوان وليامس، إن مارشال كان يعتبر القضية أكبر انتصار حققه: «كان المؤمنون بالتمييز العنصري يطلبون من المرشحين تأييد التمييز العنصري إذا أرادوا من حزبهم تسميتهم للانتخابات، وفي الوقت الذي كان قد بدأ فيه السود والمتحدرون من أصول أميركية إسبانية... وحتى في بعض الحالات، النساء، بالتصويت في الانتخابات العامة، كان كل هؤلاء يصوتون لهذا أو ذلك من مؤيدي التمييز العنصري، ولم يكن لهم أي خيار آخر.»
- **في مورغان ضد فرجينيا (1946)**، حصل مارشال على قرار من المحكمة العليا يمنع التمييز العنصري في الحافلات التي تتنقل بين الولايات. في قضية لاحقة، بوينتون ضد فرجينيا (1960)، أقنع مارشال المحكمة بأن تأمر بإلغاء التمييز العنصري في الحافلات وغيرها من المرافق العامة المتوفرة للمسافرين بين الولايات. قادت هذه القضايا إلى نشوء حركة «الركوب نحو الحرية» في الستينات من القرن الماضي.
- **في باتون ضد مسيسيبي (1947)**، قبلت المحكمة العليا حجة مارشال القائلة إن هيئات المحلفين، التي كانت تستبعد بصورة منهجية الأميركيين الأفريقيين، لا يمكن لها أن تدين المدعى عليهم من الأميركيين الأفريقيين.
- **في شليّ ضد كريمر (1948)**، أقنع مارشال المحكمة العليا بأن محاكم الولايات لا يمكنها دستورياً حظر بيع العقارات للسود حتى ولو كانت هذه الممتلكات مغطاة باتفاقية مُقيّدة عنصرياً. كانت هذه الاتفاقيات تُشكّل تكتيكاً قانونياً مستخدماً بدرجة شائعة لمنع أصحاب المنازل من بيع أملاكهم للسود واليهود، والأقليات الأخرى.

انتصارات فريق الجمعية الوطنية لتقدم المُلونين أرست قاعدة إمكانية إلغاء المحاكم للترتيبات القائمة على مبدأ «منفصل لكن متساوٍ» حين تكون المرافق العامة غير متساوية في الواقع. كان هذا الإنجاز حقيقياً، ولكن ليس الأداة الأفضل لإحداث

WASHINGTON AFRO AMERICAN

JC Bus Travel Outlawed

Supreme Court Votes 6-1 in Morgan Case

Pickets March in Protest; Choir Sings

U. S. Sues Klan for Unpaid Taxes

the week

Hundreds Ignore Line to Hear Tuskegee Concert

Cases of Bus Jim Crow Show Barbarity of Policy

كثيراً ما كان القانون الفدرالي يوفر حماية أكبر للأميركيين الأفريقيين، ولكنه كان يطبق عادة فقط في السياق القانوني لما "بين الولايات". رفضت ايرني مورغان، قبل سنوات من روزا باركس، التخلي عن مقعدها في باص عمومي كان مساره يجتاز حدود الولايات. ربحت ايرين مورغان الدعوى بمساعدة محاميها، ثيرغود مارشال، وكان قد تم منع التمييز العنصري قانونياً على خطوط الباصات التي تجتاز حدود الولايات.

باتجاه عقارب الساعة من الأعلى: الرئيس دوايت دي ايزنهاور يستعمل القوات الفدرالية لتأمين تسجيل أول طلاب سود في مدرسة سنترال الثانوية، التي كانت منفصلة عنصرياً سابقاً، في ليتل روك، بولاية اركنساو. إشارة تقدم: إزالة لافتة من لافتات نظام "جيم كرو" من باص في غرينزبورو، بولاية نورث كارولينا، سنة 1956. القساوسة: مارتن لوثر كينغ الإبن، وفرد شاتلزوورث ورالف أبرناثي يتشاورون.

تغيير واسع، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم. كان من الصعب جداً التوقع من الأميركيين الأفريقيين الفقراء، في كل واحدة من مئات مدارس المقاطعات في الجنوب مقاضاة الفروقات بين مزايا المدارس السوداء والمدارس البيضاء التي تمارس التمييز العنصري. فقط القرار المباشر ضد التمييز العنصري نفسه كان بإمكانه بضربة واحدة إلغاء الفوارق كتلك التي في مقاطعة كلارندون، في ساوث كارولينا، حيث كان متوسط الإنفاق على التلميذ سنة 1949 – 1950 مبلغ 179 دولارا للطلاب البيض و 43 دولارا فقط للسود. نجح مارشال في الحصول على هذا القرار المباشر من خلال «قضية القرن» المسماة، براون ضد مجلس التعليم.

قرار براون

بدأت قضية براون تتخذ شكلها بعد أن وجد ثيرغود مارشال المدّعي المناسب في شخص الكاهن أوليفر براون، والد ليندا براون، الطالبة في المدرسة الابتدائية في توبيكا، بولاية كانزاس. أُجبرت ليندا على الالتحاق بمدرسة سوداء تبعد مسافة 21 شارعاً عن منزلها رغم وجود مدرسة ابتدائية بيضاء تبعد فقط مسافة سبعة شوارع عن منزلها. رفضت محاكم ولاية كانزاس ادعاء براون لأنها اعتبرت أن المدارس السوداء والبيضاء المنفصلة عنصرياً كانت من نوعية مماثلة. أعطى هذا القرار لمارشال فرصة للإلحاح بأن على المحكمة العليا في نهاية المطاف أن تصدر حكماً

ينص على أن المرافق المنفصلة عنصرياً، من حيث تعريفها وبواقع القانون، هي غير متساوية وبالتالي غير دستورية.

اعتمدت الاستراتيجية القانونية التي اتبعها مارشال على الإثبات العلمي الاجتماعي. فقد جمع صندوق الدفاع القانوني لدى الجمعية الوطنية لتقدّم الملونين (NAACP) فريقاً من الخبراء المختصين بمواضيع التاريخ، والاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم النفس. وبصورة ذات شأن بشكل خاص كانت الدراسة التي سعى بموجبها عالما النفس، كينيث ومامي كلارك، تهدف إلى تحديد مدى تأثير الفصل العنصري على احترام الذات وعلى الصحة العقلية للأفريقيين الأميركيين. كان من بين استنتاجاتها المؤثرة: أن الأطفال السود ما بين الثالثة والسابعة من عمرهم يفضلون الدمى البيضاء وليس الدمى السوداء المماثلة لها في كل ناحية أخرى.

استراتيجية مارشال.

مشيرة إلى دراسة كلارك والدراسات الأخرى التي حددها المدعون، أصدرت المحكمة العليا، يوم 17 أيار/مايو، 1954، قراراً قاطعاً ينص على ما يلي:

> ...في حقل التعليم العام ليس هناك مكان لمبدأ «منفصل لكن متساو.» المرافق التعليمية المنفصلة غير متساوية بصفة ملازمة، لذلك نقرر أن المدّعين وغيرهم من الموجودين في أوضاع مماثلة... بسبب الفصل العنصري موضوع الشكوى، محرومون من الحماية المتساوية المنصوص عنها في القوانين التي يضمنها التعديل الرابع عشر للدستور.»

وقال محامي التعليم، ديريل دبليو واين، عضو «الطاولة المستديرة لسياسة التعليم في جامعة أوكسفورد» حول أهمية قضية براون:

> «هنا كانت أعلى محكمة في البلاد تقول بصورة أساسية إن شيئاً ما كان خاطئاً بالنسبة لطريقة معاملة الأميركيين السود... أذكر أن والدي، الذي كان في عمر المراهقة في ذلك الوقت، قال ان القرار جعله يشعر بأنه إنسان ذو شأن... فعلى المستوى الشخصي، الإرث الحقيقي لقضية براون هو أنه يأتي كتذكير دائم بأن كل طفل، كل واحد منا، هو إنسان ذو شأن.»

لم تحدد المحكمة إطاراً زمنياً لإنهاء التمييز العنصري في المدارس. لكن في السنة التالية، وفي مجموعة من القضايا عُرفت بصورة مجتمعة باسم قضايا «براون الثانية»، ضمن مارشال وزملاؤه صدور قرار من المحكمة العليا ينص على وجوب المباشرة بإلغاء التمييز العنصري «بأسرع وقت ممكن من التأنّي.»

وحتى بعد ذلك القرار، استمرت مقاومة هذا القرار في أجزاء من الجنوب. ففي أيلول/سبتمبر 1957، عندما مُنع طلاب سود بالقوة من الدخول إلى المدرسة الثانوية المركزية في ليتل روك، بولاية آركنسو، انتقل مارشال بالطائرة إلى المدينة ورفع قضية في المحكمة الفدرالية ضد سلطات المدينة. وقد مهّد انتصاره في هذه القضية الطريق أمام صدور إعلان الرئيس دوايت أيزنهاور بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر الذي يقول: "لقد أصدرت هذا اليوم أمراً تنفيذياً باستعمال الجيوش الخاضعة للسلطة الفدرالية بأن تُساعد في تطبيق القانون الفدرالي في ليتل روك، آركنسو. لا يُمكن السماح لحكم الرعاع بتجاوز قرارات محاكمنا.»

انتصارات براون، وليتل روك، وفريق الجمعية الوطنية لتقدم الملونين، وغيرها من الانتصارات القانونية أظهرت جميعها قوة وحدود الحركة "القانونية" للحقوق المدنية. كان من غير الممكن تقريباً ان يتصور الأميركيون السود، الذين كانوا يحالون لعقود خلت إلى مدارس أقل أهمية ومنفصلة عنصرياً، أن يأتي يوم يشاهدون فيه قوات فدرالية ترافق طلاباً سود وهم يدخلون إلى صفوف دراسية كانت في السابق حكراً على الطلاب البيض، في ليتل روك، وثم في جامعة مسيسيبي عام 1962، وفي جامعة ألاباما عام 1963. لكن المقاضاة عملت ببطء فكانت تعالج قضية واحدة في كل مرة.

مع ذلك، استمر التمييز العنصري القانوني في العديد من مناطق الجنوب، وليس فقط في العديد من المدارس بل وأيضاً في كل صنف تقريباً من المرافق العامة بدءاً من برك السباحة إلى حافلات النقل العام، ومن دور السينما إلى المطاعم. نجح مناصرو التمييز العنصري في أحيان كثيرة جداً في حرمان الأفريقيين الأميركيين من أبسط حقوقهم الدستورية الأساسية. ومن خلال مجموعة من الأساليب التقنية غير المنصفة، والاحتيال والخداع الواضح، وفي نهاية الأمر عبر التهديد بالعنف، تمّ تقويض اللغة الواضحة للتعديل الخامس عشر ومُنع السود من التصويت في الجنوب كله.

وكان الواضح أنه أصبح من الضروري إصدار قوانين جديدة للحقوق المدنية. كان مثل هذا الإصدار يتطلب إجماعاً سياسياً قوياً بدرجة تكفي للتغلّب على المعارضة العنيدة لممثلي الولايات الجنوبية في الكونغرس. استمر الكفاح القانوني تحت قيادة ثيرغود مارشال من عام 1961 حتى العام 1965، عندما كان مارشال قاضياً في محكمة الاستئناف الأميركية (المحكمة الفدرالية الثانية من حيث الأهمية)، ومن ثم خلال ربع القرن من عام 1967 حتى العام 1991، عندما أصبح أول قاضٍ أفريقي أميركي في محكمة العدل العليا في البلاد.

في هذه الأثناء، كانت حركة جديدة للحقوق المدنية السياسية قد بدأت تتجمع. بدأ أفريقيون أميركيون شجعان، انضم إليهم حلفاء من كل عرق ودين، بثبات ولكن بطريقة سلمية بالتشديد على التطبيق الكامل للحقوق المدنية التي يستحقونها كأميركيين. ومع إجبارهم لمواطنيهم على المواجهة المباشرة لحقائق التمييز العنصري والاضطهاد العرقي، البعيدة عن الضمير، بدأ ميزان التعاطفات القومية، والقوى السياسية، يتحول. بدأ هذا التحول بكامله في مساء أحد أيام كانون الأول/ديسمبر 1955 في مونتغمري، بولاية ألاباما، عندما رفضت خيّاطة في سن الثانية والأربعين المنهكة بعد يوم طويل من العمل التخلي عن مقعدها في حافلة نقل منفصلة عنصرياً، كان يفرض فيها على السود الجلوس في المقاعد الخلفية فيها فقط.

رالف جونسون بانش:
العالم ورجل الدولة

في حين كان الأميركيون الافريقيون يكافحون لنيل حقوقهم المدنية كانت إنجازاتهم الفردية تُبرز عدالة قضيتهم. وقد أظهرت إنجازات العالم الذي حاز على جائزة نوبل للسلام، والمسؤول الدولي رالف بانش، لجميع الناس ذوي الذهنية المنصفة أن باستطاعة الأفريقيين الأميركيين أن يساهموا مساهمة كاملة في المجتمع الأميركي.

ولد رالف بانش في ديترويت، بولاية مشيغان، في 7 آب/أغسطس 1903. كان والده حلاقاً متجولاً ووالدته ربة منزل وعازفة بيانو هاوية. تخلّى والده عن عائلته، وتوفيت والدته عندما كان بانش في سن الرابعة عشرة. عاش بعد ذلك الوقت في لوس انجلوس، كاليفورنيا مع جدته لوالدته، التي أثّرت عليه كثيراً بحكمتها وقوة شخصيتها. تخرّج بامتياز من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجليس واستمر في دراسته الجامعية العليا في جامعة هارفارد بعد حصوله على منحة دراسية.

كان بانش مدركاً تماما للتمييز العنصري ومصمماً على العمل ضده منذ نعومة أظفاره. كما أقنعته دراساته لأفريقيا المستعمَرة أن للاستعمار علاقة تشاركية مع التمييز العنصري في الولايات المتحدة. وكان مصمماً على المساعدة في إنهاء كلا الحالتين.

الدكتور رالف جونسون بانش، صانع السلام، والوسيط الدولي، والدبلوماسي الأميركي، يتسلم جائزة نوبل للسلام سنة 1950.

أنشأ بانش دائرة العلوم السياسية في جامعة هوارد، جامعة السود التاريخية في واشنطن العاصمة، وأصبحت مقالاته العديدة حول التمييز العنصري لاحقاً مرجعاً أساسياً لحركة الحقوق المدنية الأميركية. وكان بانش أيضاً رائداً في الدراسات حول الاستعمار في الولايات المتحدة. كما كان المساعد الرئيسي والكاتب المشارك للعالم الاقتصادي السويدي، غونار ميردال الذي اشتهر ببحثه، الذي شكل مَعلماً بارزاً في العام 1944، حول دراسة العلاقات العرقية الأميركية وعنوانه، «مأزق أميركي.» وقد تمت الإشارة المؤيدة لهذا الكتاب من جانب المحكمة العليا الأميركية في حكمها في قضية براون ضد مجلس التعليم.

مع البدايات الأولى لاندلاع الحرب العالمية الثانية، طلبت الحكومة الأميركية من رالف بانش تقديم المشورة حول أفريقيا، ثم نقلته إلى وزارة الخارجية للعمل على وضع ميثاق الأمم المتحدة المستقبلي. وكان أول مسؤول رسمي أسود في وزارة الخارجية. خلال مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، وضع بانش مسودة فصلين من فصول ميثاق الأمم المتحدة المتعلقين بالمناطق غير المحكومة ذاتياً (المستعمرات) وبنظام الوصاية.

وفّر هذان الفصلان الأساس لتسريع عملية تصفية الاستعمار بعد انتهاء الحرب. وعمل بانش بجهد كبير لتحويل إلغاء الاستعمار إلى حقيقة واقعة.

وضع بانش نظام الوصاية في الأمم المتحدة التي كانت قد تأسست حديثا. كانت إنجازاته كعضو في أمانة الأمم المتحدة العامة استثنائية. وبصفته سكرتير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة حول فلسطين عام 1947 كتب بانش تقرير الأغلبية للجنة حول تقسيم فلسطين، كما كتب تقرير الأقلية حول إنشاء دولة فدرالية هناك. تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة التقرير الأول الذي لا زال الهدف الأساسي لصانعي السلام في الشرق الأوسط.

في أيار/مايو 1948، غادر البريطانيون فلسطين وتمّ الإعلان عن قيام دولة يهودية في ذلك الجزء من فلسطين الذي كان خاضعا للانتداب البريطاني، حسب التقسيم الذي كانت قد حددته الجمعية العامة، فقامت خمس دول عربية بغزو دولة إسرائيل الجديدة. عيّن مجلس الأمن الدولي وسيطاً لفلسطين هو الكونت فولك برنادوت وكان بانش مستشاره الرئيسي. رتب الاثنان لهدنة في فلسطين، ونظم بانش مجموعة من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة للإشراف على الهدنة، التي شكلت بداية عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. اغتيل برنادوت من قبل عصابة شتيرن (عصابة سرية صهيونية مسلحة ندد بها بانش كما فعل الصهاينة من التيار السائد) في القدس في أيلول/سبتمبر 1948، وحل بانش وسيطاً محله. وفي كانون الثاني/يناير 1949، أطلق محادثات الهدنة أولاً بين مصر وإسرائيل. ثم تم توقيع اتفاقيات هدنة بين إسرائيل والدول العربية الأربع جيرانها والتي وفرت الأساس الرسمي لإنهاء الحرب. مُنح رالف بانش في عام 1950 جائزة نوبل للسلام تقديراً لهذه الإنجازات.

أصبح داغ هامرشولد السويدي أميناً عاماً للأمم المتحدة في عام 1953. وبصفته مساعدا للأمين العام، أصبح بانش المستشار السياسي الأقرب لهامرشولد. في عام 1956، في أعقاب تأميم مصر لقناة السويس، غزت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مصر في مغامرة متهورة شكلت صدمة للعالم. تطلب إخراج الغزاة من مصر شيئاً جديداً بالكامل، أي تشكيل «قوة وشرطة سلام « ترعاها الأمم المتحدة، كما أسماها مقترحها الكندي، لستر بيرسون. طلب هامرشولد من بانش تشكيل ونشر هذه القوة من دون إبطاء. عززت ضرورة الاستعجال التهديدات السوفياتية التي كانت تنذر بالسوء. عمل بانش على مدار الساعة بدعم حماسي من الولايات المتحدة وعدد كبير من الدول الأخرى. فجمع ونشر قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في مصر بعد ثمانية أيام من طلب الجمعية العامة ذلك.

الجهد الرائد لبانش في المحافظة على السلام الدولي شكل الإنجاز الذي كان يفتخر به. فقد انشأ وقاد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي يتألف عددها من 20 ألف جندي، والتي تم إرسالها إلى الكونغو عام 1960، وترأس تشكيل قوة مماثلة في قبرص عام 1964. بعد أن قُتل هامرشولد في تحطم طائرة في أفريقيا أصبح بانش المستشار الذي لا غنى عنه لخليفة هامرشولد، يو ثانت من بورما، لدرجة أن توسلات يوثانت منعت رالف بانش من التقاعد من الأمم المتحدة للانخراط كلياً في حركة الحقوق المدنية الأميركية. توفي بانش بفعل الإرهاق وتأثير مرض السكري في 9 كانون الأول/ديسمبر 1971.

كان رالف بانش يهتم بحماسة بتنفيذ الأمور أكثر مما كان يهتم في الحصول على التقدير الشخصي (حتى إنه حاول ان يرفض قبول جائزة نوبل للسلام). يتذكر الناس إنجازاته العظيمة، ولكنهم نادراً ما يتذكرون دوره فيها. يدين له بالشكر الأميركيون الأفريقيون، والملايين الذين تم تحريرهم من عالم الاستعمار، كما تدين له الأمم المتحدة بصورة خاصة. فقد كان أحد عظماء رجال الدولة في القرن العشرين.

بقلم **برايان أوركوهارت**

برايان أوركوهارت هو وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، ومؤلف كتاب «هامرشولد: حياة في السلم والحرب»، وكتاب «رالف بانش: ملحمة أميركية»، وغيرها من الدراسات التاريخية.

جاكي روبنسون:
كسر حاجز اللون

وصل الفريق الرياضي بروكلين دودجرز إلى شايب بارك، حاملاً معه شخصا جديدا مثيرا للكثير من الجدل إلى ملعب البيسبول في فيلادلفيا، بولاية بنسلفانيا، وهو اللاعب الأسود جاكي روبنسون. تعالت إشارات التعصب من الجمهور، وكذلك تدفقت كلمات التعصب من جناح الفريق المضيف. قال رالف برانكا، ضارب الكرة في فريق بروكلين: "فيلادلفيا كانت الأسوأ. قاموا بإلقاء قطط سوداء إلى الملعب. رموا البطيخ إلى الملعب. وكان بن شابمان، مدير فريق فيلادلفيا، مجاهراً جداً في التهجم على جاكي."

كان ذلك عام 1947 في الولايات المتحدة، وبالنسبة للكثيرين كانت البلاد لا زالت منقسمة إلى لونين، الأسود والأبيض. كانت بعض القلوب، والعديد منها من الجنوب، تفيض بالبغض منذ مدة طويلة لمجرد اختلاف لون جلد البشر. فمن وجهة نظر هؤلاء، لم يكن السود يستحقون التمتع بحقوق مدنية متساوية مع البيض. وامتدت وجهة النظر هذه إلى الفكرة غير الرسمية لكن المفهومة عامة، التي انتشرت بين المسؤولين الرسميين عن المباريات ومالكي فِرَق البيسبول في بداية القرن العشرين، والمتمثلة في أن الاتحادات الرئيسية هي للاعبين البيض فقط. كان على السود ان يلعبوا ضمن دوائرهم الخاصة، في الاتحادات الزنجية.

ثم جاء روبنسون، مندفعاً ليتجاوز حاجز اللون، في 15 نيسان/أبريل 1947، كلاعب هجومي لفريق ضاحية بروكلين المتنوعة عرقياً لمدينة نيويورك. فأصبح رمزاً رائداً تجاوز عالم الرياضة وخطا أول خطوة كبيرة عبر مسار طويل تجاه تحقيق مفهوم المساواة. شرح زميله في الفريق برانكا كيف جاء ليتفوق في صلب ملعب البيسبول، وقال:

"لقد قلت في أحيان كثيرة إن إنجازه غيّر لعبة البيسبول، ولكنه غيّر أيضاً البلاد، وفي نهاية المطاف غيّر العالم... سهّل جاكي الأمر لروزا باركس. سهّل الأمر لمارتن لوثر كنغ جونيور، وسهل الأمر لأي زعيم أسود كان سيسعى لتحقيق

من الأعلى: بعد فوز فريق بروكلين للبيسبول على فريق نيويورك يانكيز في أول مباراة من مجموعة كأس العالم لعام 1952، يحتفل جاكي روبنسون (يمين في الأمام) مع رفاقه في الفريق جو بلاك (اليسار في الخلف)، وديوك سنايدر (يسار في الأمام) وبي وي ريس (يمين في الخلف). يظهر مدير الفريق تشاك دريسين في الوسط.
أعلاه: جاكي روبنسون (إلى اليمين) وبطل الملاكمة السابق للوزن الثقيل فلويد باترسون (إلى اليسار) يقابلان في بيرمنغهام، بولاية ألاباما، زعيمي الحقوق المدنية، رالف دي أبرناثي، ومارتن لوثر كينغ جونيور، 1963.

المساواة العرقية. فقد غيّر إنجازه بالأساس موقف البلاد بكاملها من حيث النظرة إلى السود.

«ولقد حصل ذلك أيضاً ضمن الفريق. كان لدينا شباب جنوبيون ترعرعوا على تلك المجموعة من المعتقدات التي تنظر بازدراء إلى السود. كان على هؤلاء الأفريقيين الأميركيين الجلوس في المقاعد الخلفية للحافلات العمومية، وكانوا لا يستطيعون الشرب من نفس نوافير المياه التي يشرب منها البيض، ولا يحق لهم استعمال نفس دورات المياه. لكن في نهاية المطاف بدّل أولئك رأيهم (أي اللاعبون البيض).»

ولد روبنسون في كايرو، بولاية جيورجيا في 31 كانون الثاني/يناير 1919، وترعرع في باسادينا، بولاية كاليفورنيا. كان بارعاً في أربعة أنواع من الرياضة عندما كان في جامعة كاليفورنيا القريبة في لوس انجلوس: البيسبول، وكرة القدم، وكرة السلة، وسباق المضمار. جنّده الجيش الأميركي عام 1942، وكانت القوات المسلحة في ذلك الحين ما زالت تتبع نظام التمييز العنصري (أمر الرئيس هاري إس. ترومان بإلغاء التمييز العنصري في القوات المسلحة عام 1948)، وعندما رفض روبنسون المعتز بنفسه الجلوس في المقاعد الخلفية لحافلة، قُدّم إلى المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الأوامر. ولكنه بريء من التهمة وحصل على تسريح مُشرّف من الخدمة. قالت أرملته، ريتشيل روبنسون، «إنه رجل أفعال. لم يرغب في أن يبقى قانعاً بخصوص وضعنا.»

في غضون ذلك، قرر المدير العام لفريق بروكلين دودجرز، برانش ريكي، أن الوقت قد حان للاندماج العرقي ضمن لعبة البيسبول القومية، وليس أقل سبب لذلك أنه كان يعتقد بأن اللاعبين الأفريقيين الأميركيين قد يمنحون لناديه مزية تنافسية. أدرك ريكي ان على الرجل الذي يختاره أن يملك الثبات وقوة الشخصية لكي يتحمل السخريات العنصرية المهينة التي لا يمكن تجنبها، وربما الأسوأ من ذلك، تلك الصادرة من اللاعبين والمشجعين. رصد ريكي تصرفات روبنسون في عام 1945، عندما كان يلعب في كانزاس سيتي في اتحاد الفِرَق الزنجية، وقرر أنه وجد مثل هذا اللاعب، ومثل ذلك الرجل.

أمضى روبنسون الموسم التالي يلعب في فريق دودجرز في اتحاد البيسبول الثانوي في مونتريال ثم رُقي إلى فريق دودجرز الرئيسي في موسم عام 1947. لم يكن من السهل أن يكون المرء رائداً. طلب ريكي من روبنسون أن يعطيه وعداً لمدة ثلاث سنوات بعدم الرد على الإهانات التي توجّه إليه من مشجعي فريقه والفريق الذي يلعب ضده. ظل روبنسون على براعته في الملعب، رغم أنه كان يتحمل بصبر ضغطا لم يتعرض له أي لاعب آخر من قبله أو بعده.

في أول موسم لاتحاد الفرق الرئيسية الذي شارك فيه روبنسون، وهو في سن الـ 28، لعب كلاعب القاعدة الأولى في اللعبة وجمع معدل ضربات بلغ 0.297 (علما أن 300 هو معدل استثنائي في هذه اللعبة). كما أظهر نمطاً ديناميكا من خلال تحقيق نتائج باهرة في المباريات التي شارك فيها، وفاز بالجائزة السنوية للمبتدئين التي يمنحها الاتحاد. كما ساعد فريق دودجرز في الوصول إلى بطولة أميركا القومية للبيسبول. وساعد هذا الأمر في تأمين اعتراف الفرق الأخرى بأن روبنسون أعطى لفريق دودجرز أفضلية حقيقية وبدأوا بأنفسهم يتعاقدون مع لاعبين سود آخرين من لدنهم. كان أفضل موسم له في عام 1949، حين لعب كلاعب القاعدة الثانية وجمع معدل ضربات بلغ 0.342، مع تحقيق 16 هدفاً كاملاً إلى نقطة الانطلاق، وتوجيه 124 ضربة نحو الهدف، و37 هدفاً مسروقاً مما جعله يكسب جائزة أغلى لاعب.

وإجمالاً، أمضى روبنسون 10 مواسم مع فريق الدودجرز واشترك في ست مباريات عالمية شملت سنة البطولة الوحيدة لفريق بروكلين عام 1955. بعد الموسم التالي تقاعد نجم لعبة البيسبول الذي كان اختير كواحد من أفضل نجوم اللعبة لستة مواسم متتالية بدلاً من توقيع عقد مع الفريق المنافس، كما جرت العادة، وهو فريق نيويورك جاينتس. في عام 1962 أُدخل روبنسون قاعة مشاهير البيسبول، وهو اللاعب الأول الأسود الذي جرى تكريمه بهذه الطريقة.

بعد انتهاء حياته المهنية في اللعب المحترف استمر روبنسون بالمساعدة في الكفاح من أجل المساواة العرقية، ورفع صوته عالياً دفاعاً عن الحقوق المدنية، وعن قادة الحركة، والمنظمات الرئيسية فيها. وشملت نشاطاته هذه الخدمة في مجلس إدارة الجمعية الوطنية لتقدم الملونين.

في عام 1972، أصيب جاكي روبنسون بنوبة قلبية وتوفي عن 53 عاماً. خلال سنوات حياته أثّر روبنسون من حياة الملايين من الناس. فاخجل المتعصبين، وألهم الأفريقيين الأميركيين، ومن خلال مثاله المثابر في قدرة التحمل والكرامة، حفّز الاميركيين من كافة الفئات على قبول الحقوق المدنية للأفريقيين الاميركيين.

قال روبنسون بنفسه: "الحياة ليست مهمة إلا في التأثير الذي تتركه على حياة الآخرين."

بقلم **بريان هايمان**

فاز هايمان بأكثر من 30 جائزة صحفية. وهو محرر الأخبار الرياضية في صحيفة ذي جورنال نيوز الصادرة في وايت بلينز، بولاية نيويورك.

5

"أصبح لدينا حركة"

أعلى: الدكتور كينغ يرسم الخطوط العريضة للاستراتيجيات الهادفة إلى مقاطعة الباصات في مونتغمري، ولاية الاباما. كان من بين مستشاريه روزا باركس الجالسة الثانية من اليمين في الصف الامامي. بعد أن رفضت روزا باركس التخلي عن مقعدها في الباص، أوقفت واحتجزت ثم سجنت. تمّ اكتشاف صورة عملية احتجازها بعد انقضاء نصف قرن تقريباً خلال تنظيف مكتب مفوض المدينة.

كان من شأن المقاطعة الناجحة للحافلات العمومية المنفصلة عنصرياً في مونتغمري، بولاية ألاباما، والتي بدأت مع توقيف روزا باركس في الأول من كانون الأول/ديسمبر، 1955، أن حوّلت قضية الحقوق المدنية إلى حركة سياسية جماهيرية. وأظهرت أن باستطاعة الأفريقيين الأميركيين أن يتوحدوا وينخرطوا في عمل سياسي منظم وكانت الدليل على بروز مارتن لوثر كنغ جونيور، كالقائد الذي لا غنى عنه (الذي كان أساسياً للحركة) والذي ألهم الملايين وجعلهم يتمسكون بالمعايير الأخلاقية العالية للمقاومة غير العنيفة وبنى جسوراً بين الأميركيين من كافة الأعراق والمذاهب والألوان. وفي حين ان العديد من الناشطين الشجعان ساهموا في ثورة الحقوق المدنية في الستينات من القرن الماضي، كان كنغ أكثر من أي فرد آخر هو الذي أجبر ملايين الأميركيين البيض على المواجهة المباشرة لحقيقة قوانين "جيم كرو" العنصرية، وقام بصياغة الواقع السياسي الحقيقي الذي أتاح للتشريع البارز للحقوق المدنية الصادر عام 1964 وتشريع حقوق التصويت الصادر عام 1965 أن يصبحا قانونين.

"تعبت من الاستسلام": مقاطعة الحافلات العمومية في مونتغمري

سوف تقول روزا باركس لاحقاً عن اليوم الذي غيّر حياتها: "التعب الوحيد الذي كنت أشعر به كان التعب من الاستسلام". كانت باركس، وهي خريجة مدرسة ثانوية في وقت كان فيه من الصعب على السود في الجنوب الحصول على شهادات مدرسية، عنصراً ناشطاً في الفرع المحلي للجمعية القومية لتقدّم الملونين (NAACP) كما كانت ناخبة مسجلة (ميزة أخرى لا يحصل عليها سوى عدد قليل من السود الجنوبيين حينئذ) وشخصية محترمة في مدينة مونتغمري بولاية ألاباما. حضرت في صيف عام 1955 مؤتمراً قيادياً من أعراق مختلفة في معهد هايلاندر فوك، وهو مؤسسة في ولاية تينيسي كانت تُدرّب منظمي نقابات العمال ومُناصري إلغاء التمييز العنصري.

وهكذا، علمت باركس بجهد لتحسين أحوال الأفريقيين الأميركيين واعتبرت انها في وضعية جيدة تسمح لها بتوفير حالة للاختبار في حال برزت الفرصة لها للقيام بذلك.

في الأول من كانون الأول/ديسمبر، 1955، حصلت باركس على وظيفة كخيّاطة في متجر كبير محلي. وعندما ركبت الحافلة في طريق عودتها إلى منزلها في ذلك اليوم، جلست في الصف الأمامي لقسم المقاعد المخصصة "للملونين" بين صفي المقاعد المخصصة "للبيض" و"للسود". وعندما امتلأت المقاعد المخصصة للبيض وركب رجل أبيض في الحافلة، أمر سائق الحافلة روزا باركس بأن تتخلى عن مقعدها. رفضت باركس. فأُلقي القبض عليها، وسُجنت وفي النهاية حُكم عليها بدفع غرامة بلغت 10 دولارات زائداً 4 دولارات مصاريف المحكمة. كانت باركس في ذلك الوقت في عمر 42 سنة، وكانت بعد هذه الحادثة قد تجاوزت الخط الفاصل بانخراطها في العمل السياسي المباشر الآن.

قام المجتمع الأهلي الغاضب للسود بتأسيس تجمّع تحسين مونتغمري (MIA) لتنظيم حملة مقاطعة لنظام الحافلات العمومية في المدينة. وبهدف الحؤول جزئياً دون حصول نزاعات بين زعماء المجتمع الأهلي، تحوّل المواطنون إلى القس مارتن لوثر كنغ جونيور الذي كان قد وصل حديثاً إلى المدينة. كان كنغ، المعيّن حديثاً قساً للكنيسة المعمدانية في ديكستر أفينيو، في السادسة والعشرين من عمره فقط، ولكنه كان قد وُلد ليكون قائداً: والده القس مارتن لوثر كنغ الاب ترأس كنيسة إيبنزر المعمدانية ذات النفوذ في أتلنتا وكان عضواً ناشطاً في فرع جورجيا للجمعية القومية لتقدم الملونين (NAACP) ورفض منذ العشرينات من القرن العشرين الركوب في نظام الحافلات التي تفصل بين البيض والسود في أتلنتا.

قال كنغ الشاب، في أول خطاب له أمام جمعية تحسين مونتغمري (MIA):

"ليس أمامنا أي بديل سوى الاحتجاج. لقد أظهرنا طوال سنوات عديدة صبراً مدهشاً. كنا أحياناً ندع أخوتنا البيض يشعرون بأن الطريقة التي نُعامل بها تُعجبنا. ولكننا نأتي اليوم في هذا المساء لإنقاذ أنفسنا من ذلك الصبر الذي يجعلنا نصبر على أي شيء أقل من الحرية والعدالة."

نظّم المقاطعون بقيادة كنغ مجموعات من السيارات للانتقال سوية، حيث كان سائقو سيارات الأجرة السود يأخذون نفس التعرفة، 10 سنتات، التي كانوا سيدفعونها للركوب في الحافلة. العمل السياسي المباشر غير العنيف الذي لجأ إليه المقاطعون من خلال الانتقال بالسيارات أو بالعربات التي تجرها الخيل، وحتى بالسير على الأقدام، أجبر المدينة على دفع ثمن اقتصادي فادح بسبب أساليب التمييز العنصري التي تتعبها.

كما جعل هذا الأمر من كنغ شخصية قومية حيث كان حضوره القوي ومهاراته الخطابية التي لا تضاهى وتستقطب الدعاية للحركة، تجتذب الدعم والتأييد من البيض المتعاطفين، ولا سيما أولئك الموجودين في الشمال. استنتجت مجلة "تايم" في وقت لاحق أن كنغ" برز من المجهول ليصبح أحد القادة البارزين للناس في البلاد."

وحتى بعد أن تعرض منزل كنغ للهجوم، وإلقاء القبض عليه، مع أكثر من 100 فرد من المقاطعين، بتهمة "عرقلة حافلة"، استمر في كياسته وفي المتمسك بالطرق اللاعنفية مما أكسبه احترام الحركة وأضرّ بسمعة مُناصري التمييز العنصري في مونتغمري. وعندما هز انفجار منزل كنغ بينما كانت زوجته وطفلته بداخله، بدا للحظة ان اضطرابات سوف تنتج عن ذلك. ولكن كنغ قام بتهدئة مشاعر الجمهور قائلاً:

"نحن نرغب في محبة أعدائنا، أن نكون خيّرين معهم. هذا هو ما يجب أن نتبعه، يجب أن نقابل الكراهية بالمحبة. يجب أن نحب اخوتنا البيض مهما فعلوا بنا."

قال شرطي أبيض من مونتغمري إلى أحد الصحفيين فيما بعد: "سوف أكون صادقاً معك، لقد انتابني فزع شديد. أُدين بحياتي إلى ذلك ... الواعظ، كما يدين الناس البيض الذين كانوا هناك بحياتهم إليه."

في نهاية المطاف، تطلّب إلغاء التمييز العنصري المُتبع في نظام الحافلات في مونتغمري ليس إلى مُبادرة وشجاعة روزا باركس والقيادة السياسة لكنغ، فحسب بل وأيضاً إلى جهد قانوني من نمط جهود الجمعية الوطنية لتقدّم الملونين. ومع وقوف المقاطعين بشجاعة ضد التمييز العنصري، أشار محامو المطالبين بإلغاء التمييز العنصري إلى سابقة براون ضد مجلس التعليم عندما ألقوا بمداخلاتهم أمام المحكمة اعتراضاً على قانون الحافلات في مونتغمري. ردت المحكمة العليا في تشرين الثاني/نوفمبر 1956 طلب الاستئناف الأخير الذي قدمته المدينة وانتهى بذلك نظام التمييز العنصري في الحافلات في مونتغمري. انتقلت بعد ذلك حركة الحقوق المدنية إلى معارك جديدة متسلحة بقرار المحكمة العليا.

الاعتصامات

بعد وقت قصير من النهاية الناجحة لمقاطعة الحافلات العمومية في مونتغمري، أسس مارتن لوثر كنغ وعدد من الشخصيات الرئيسية للحركة، وهم القساوسة رالف أبرناثي، وتي. جاي. جيمسون، وجوزيف لوري، وفريد شاتلزوورث، وسي. كاي. ستيل، والناشطون إيلاً بيكر وبايارد راستن، مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية (SCCC). كرّست هذه المنظمة الجديدة للحقوق المدنية نشاطاتها لاتباع نهج أكثر جرأة من ذلك الذي اتبعته الجمعية القومية لتقدّم الملونين التي كان توجهها

صورة الاعتصام في مونتغمري، بولاية الاباما سنة 1961. مجرد جلوسهم بهدوء في مطاعم منفصلة عنصرياً، عرّض مناصرو الحقوق المدنية أنفسهم للتوقيف ... ولأمور أسوأ بكثير.

قام الزعيم العمالي أي فيليب راندولف (إلى اليمين) بتأسيس وقيادة "نقابة حمّالي عربات النوم في القطارات" التي وفرت للعديد من الأميركيين الأفريقيين مجالاً نادراً لإشغال وظائف مخصصة للطبقة الوسطى. تهديد راندولف بالقيام بمسيرة إلى واشنطن، سنة 1941 أجبر الرئيس فرانكلين دي روزفلت على منع التمييز العنصري من جانب مقاولي وزارة الدفاع وكان هذا بمثابة نموذج للمسيرة الشهيرة عام 1963.

قانونياً. أطلق هذا المؤتمر "حملة متواصلة قوية للوطنية القومية" تمثلت في جهد لتسجيل الناخبين.

في هذا الوقت ازداد تبرم الناشطين الأصغر سناً من التكتيكات المتدرجة لكنغ. في عام 1960، شكل حوالي 200 منهم، ومنهم الطالب في جامعة هوارد ستوكلي كارمايكل، لجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية أو ما عرف اختصارا (SNCC). أمّا وفي غرينزبورو، بولاية نورث كارولينا، فقام أربعة من طلاب الصف الجامعي الأول في كلية نورث كارولينا الزراعية والتقنية، وجميع طلابها من السود، بأخذ الأمور بأيديهم.

عند الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر الأول من شباط/فبراير من العام 1960، جلس الطلاب، ايزيل بلير جونيور (يسمى الآن جبريل خازن)، وفرانكلين يوجين ماكين، وجوزيف ألفرد ماكلين، وديفيد لينيل على مقاعد مخصصة للبيض فقط إلى طاولة لتناول الغداء في متجر وولورث المحلي الكبير. لم تقدم لهم أية خدمة ولكنهم بقوا جالسين بهدوء إلى أن أغلق المتجر أبوابه بعد ساعة. في صباح اليوم التالي، جلس 20 طالباً من السود على مقاعد طاولات الغداء في نفس المتجر في مجموعات مكونة من ثلاثة أو أربعة طلاب. نشرت صحيفة غرينزبورو ريكورد تقريراً بأنه "لم يحدث أي اضطراب، ويبدو أنه لم تجرِ أية أحاديث باستثناء ما تبادله أفراد تلك المجموعات. أخذ بعض الطلاب كتباً من حقائبهم وبدا وكأنهم يدرسون." قال بلير للصحيفة إن الراشدين السود "كانوا لطفاء وخائفين... حان الوقت لأن يستيقظ أحد ما ويغير الوضع ... وقررنا أن نبدأ هنا."

الاحتلال غير العنيف لمكان عام، أو الاعتصام، يعود على الأقل إلى حملات المهاتما غاندي لنيل استقلال الهند عن بريطانيا. في الولايات المتحدة، استخدمت المنظمات العمالية ومؤتمر المساواة العرقية (CORE) الذي مقره في الشمال أسلوب الاعتصام أيضاً. وعندما بدأت الأحداث في غرينزبورو في جذب الانتباه، تحرك مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية بسرعة للمشاركة في هذا التكتيك للحقوق المدنية، وعلى مدى الشهرين التاليين انتشرت الاعتصامات في أكثر من 50 مدينة.

كانت لأحداث ناشفيل بولاية تنيسي أهمية خاصة، حيث كان مجلس القيادة المسيحية في ناشفيل التابع لكنغ هو الذي يعدّ لهذه اللحظة. في العام 1955، كان كنغ قد اتصل بالقس جيمس لوسون، الناشط في مجال الحقوق المدنية وهو مبشر خدم في الهند ودرس حركة المقاومة اللاعنفية المسماة "ساتيا غراها" التي اتبعها غاندي. حث كنغ لوسون على العمل في الجنوب قائلاً: "تعال الآن، ليس لدينا أي شخص مثلك هناك."

بدأ لوسون العمل مع مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية لكنغ وباشر في عام 1958 بتدريب جيل جديد من الناشطين غير العنيفين. شمل طلابه ديانا ناش، وجيمس بيفل، وجون لويس، الذي يشغل الآن منصب ممثل جورجيا في مجلس النواب الأميركي. وسوف تبرز أسماء جميع هؤلاء بسرعة في حركة الحقوق المدنية. اتفقوا خلال ندوات التدريب هذه على تنفيذ سلسلة من الاعتصامات في مطاعم المتاجر الكبرى. فقد كان يسمح للسود بإنفاق المال في هذه المتاجر لكنه لم يسمح لهم بتناول الطعام في مطاعمها.

نظم الناشطون من ناشفيل عملياتهم بعناية وتحركوا بتأنٍ. وعندما بدأ الاعتصام في غرينزبورو بجذب الاهتمام القومي، كانوا على أتم الاستعداد. في شباط/فبراير، 1960، بدأ المئات من هؤلاء الناشطين حركات الاعتصام. أكدت أوراق التعليمات الموزعة على المشاركين من الطلاب على حسن السلوك الشخصي والالتزام الصارم بنموذج اللاعنف الذي يقدمونه إلى العالم:

> لا ترد الضربة او اللعنة إذا أسيء إليك... لا تسد المداخل إلى المتاجر وإلى ممراتها.
> كن لطيفاً ومهذباً في كافة الأوقات.
> أجلس مستقيماً وواجه دائماً طاولة الطعام...
> تذكر تعاليم يسوع المسيح، والمهنداس (المهاتما) غاندي ومارتن لوثر كنغ.
> تذكر المحبة وعدم العنف، وليبارك الله كل واحد منكم.

في العادة كان مطعم الغداء يقفل عندما يبدأ الاعتصام، ولكن بعد حصول الأحداث الأولى، بدأت الشرطة تُلقي القبض على المحتجين، وكانت المحاكمات اللاحقة تستقطب جماهير غفيرة. وعندما أُدين المحتجون بالسلوك المُخلّ بالنظام، اختار الناشطون قضاء الحكم في السجن بدلاً من دفع الغرامة.

شكلت ناشفيل مثالاً أولياً لعدم تمكن نظام جيم كرو من البقاء حيّا بعد فضحه على الملأ. كان الصحافي الأسطوري ديفيد هالبرستام في بداية عمله المهني،

وساعدت تقاريره إلى صحيفة ناشفيل تنيسي في جذب اهتمام وسائل الإعلام القومية. انتشرت حركة الاعتصام عبر مناطق عديدة من البلاد، وما لبث وأن ذهل الأميركيون عبر البلاد من صور فوتوغرافية كتلك التي نشرت في صحيفة نيويورك تايمز في 28 شباط/فبراير، 1960. قال شرح الصورة: "رجل أبيض يلوّح بمضربه، وطوله 18 بوصة (46 سنتمتراً)، باتجاه امرأة سوداء في مونتغمري. وقد أصيبت بجروح بسبب الضربة. حصل الاعتداء أمس بعد ان لامست المرأة رجلا أبيض آخر. لم يلقِ الشرطي الواقف قريباً من الحادث القبض على أي شخص."

في 19 نيسان/أبريل من تلك السنة، انفجرت قنبلة في منزل المستشار القانوني الرئيسي لطلاب ناشفيل. فنظم بسرعة حوالي ألفي أفريقي أميركي مسيرة إلى دار البلدية حيث واجهوا رئيس البلدية. سألت ديانا ناش، هل يؤيد رئيس البلدية إلغاء التمييز العنصري في المطاعم؟ فأجاب، "نعم، ولكني لا أستطيع ان أقول لشخص كيف يدير عمله التجاري. إنه يتمتع بحقوق أيضاً."

هذا "الحق" في التمييز العنصري يكمن في جوهر الكفاح. في غضون ذلك، أثرت الدعاية السيئة على رجال الأعمال في ناشفيل، كما فعل ذلك التناقض بين تصرف الطلاب السود الوقورين غير العنيفين، وتصرف أخصامهم المسلحين والعنيفين بدرجة مفرطة. بدأت المفاوضات السرية، وفي 10 أيار/مايو 1960، وبهدوء ودون ضجيج، بدأ عدد من المطاعم في وسط المدينة بتقديم الطعام إلى زبائن سود. لم تحصل أحداث لاحقة وأصبحت ناشفيل بسرعة فيما بعد أول مدينة جنوبية تنجح في البدء بإلغاء التمييز العنصري في مرافقها العامة.

ركاب على طريق الحرية

إلتحق بعض زعماء اعتصام ناشفيل من الشباب بلجنة التنسيق الطلابية السلمية، التي ساهمت في العام 1961 في انطلاقة مبادرة «ركاب على طريق الحرية». وكان المحامون السود بزعامة ثورغود مارشال التابعون لحركة الحقوق المدنية الأميركية قد حصلوا على قرار في العام 1946 من المحكمة العليا يحظر التمييز في السفر على الحافلات التي تقل الركاب بين الولايات. (يجدر هنا التنويه أنه بموجب نظام الحكم الفدرالي، يكون من السهل بالنسبة للحكومة القومية تنظيم التجارة التي تعبر حدود الولايات). فقد وسعت المحكمة في قرارها الصادر في العام 1960 الذي بتت فيه في قضية بوينتون ضد ولاية فرجينيا حكمها ليشمل محطات الحافلات والمرافق الأخرى المرتبطة بالسفر عبر الولايات. ولكن امتلاك الحق في شيء ما وممارسته هما أمران مختلفان تماما.

فقد كان من المفهوم على نطاق واسع أن أي أميركي من أصل إفريقي يمارس حقه الدستوري في الجلوس في مقدمة الحافلات التي تنقل الركاب عبر الولايات أو يستخدم المرافق المخصصة للبيض فقط في محطات الحافلات في الولايات الجنوبية يجابه برد عنيف للغاية. ومن خلال فهمهم لهذه الحقيقة، قامت مجموعة مختلطة تضم 13 عضوا، بمن فيهم المدير القومي لمنظمة كور جيمس فارمر، الذي غادر واشنطن في حافلة. وكان فارمر ورفاقه يعتزمون التوقف في عدة محطات في طريقهم إلى نيو أورلينز. وقال إنه «إذا ما ألقي القبض علينا، فسنقبل بذلك الاعتقال. وإذا ما تعرضنا لأعمال عنف، فسنكون على استعداد لتقبل ذلك العنف دون الرد عليه بالمثل.»

وكان فارمر محقا في حدسه حين توقع أنه ورفاقه سوف يتعرضون للعنف. ولعل أسوأ حادثة عنف وقعت كانت بالقرب من مدينة أنيستون بولاية ألاباما. وعند مغادرة أتلانتا، انقسم ركاب الحرية إلى مجموعتين، إحداهما تستقل حافلة تابعة لشركة غراي هاوند، والأخرى تستقل حافلة تابعة لشركة تريلويز. وعند وصول الحافلة التابعة لشركة غراي هاوند إلى مدينة أنيستون، كان الناس، على غير المعتاد، يصطفون على أرصفة الشوارع. وسرعان ما اتضح السبب؛ إذ إنه عندما وصلت الحافلة إلى موقف الحافلات في المحطة، هاجمها حشد كبير من الغوغاء وذلك باستخدام الحجارة والقبضات الحديدية لتحطيم بعض نوافذ الحافلة. وقام شرطيان كانا في الحافلة، في مهمة لمراقبة ركاب الحرية، بإغلاق باب الحافلة ومنعا أعضاء منظمة عنصرية سرية تدعى عصابة كو كلاكس كلان من دخول الحافلة.

وحين وصلت في نهاية المطاف قوة من عناصر الشرطة المحلية، كان أفرادها يلاطفون الحشد من الغوغاء ولم يعتقلوا أحدا منهم ولم يتخذوا أي إجراء سوى

القس بيري أي سميث الثالث، من برينتوود، ولاية مريلاند، والقس روبرت ستون من مدينة نيويورك يركبان باص الحرية في حزيران/يونيو 1961 من واشنطن العاصمة إلى فلوريدا. إلى اليمين: الباص التابع لشركة تريلويز الذي صعد إليه ركاب الحرية يقترب من محطة الباصات في جاكسون، ولاية مسيسيبي.

يواكب ركاب الحرية المسافرين من مونتغمري، ولاية الاباما إلى جاكسون، ولاية مسيسيبي، رجال الحرس الوطني الذين امتشقوا حربات الحربية بجهوزية. يظهر أكثر من 20 راكبا إضافيا من ركاب الحرية يظهرون خلف رجال الحرس.

مرافقة الحافلة إلى مشارف المدينة. وواصل الغوغاء، الذين صار عددهم حسب بعض التقديرات نحو 200 شخص، ملاحقتهم للحافلة في سيارات وشاحنات. وعلى بعد حوالي 10 كيلومترات من مدينة أنيستون اضطرت الحافلة إلى التوقف بسبب العجلات الفارغة من الهواء. وحاولت مجموعة من الرجال البيض ركوب الحافلة، ورمى أحدهم قنبلة حارقة عبر نافذة الحافلة. ويروي المؤرخ ريموند أرسينولت في كتابه عن ركاب الحرية قائلا: «إن ركاب الحرية لم يكن محتما عليهم الهلاك إلى أن أقنع انفجار خزان الوقود الغوغاء على أن الحافلة بكاملها على وشك أن تنفجر.» وما هي إلا دقائق حتى دمرت النيران الملتهبة الحافلة، وتعرض ركاب الحرية، كما ذكرت حينها وكالة الأسوشيتد بريس للأنباء، إلى ضرب مبرح وتلطخوا بالدماء التي أريقت منهم بفعل الضرب الذي تعرضوا له على يد الغوغاء.

أما المجموعة الثانية من ركاب الحرية فقد تقاسموا الحافلة التي كانوا يستقلونها مع بعض عناصر المنظمة العنصرية السرية الذين استقلوا الحافلة في مدينة أتلانتا. وحين رفض الركاب السود أن يخلوا المقاعد الأمامية ويجلسوا في المقاعد الخلفية، وجه لهم عناصر العصابة العنصرية السرية بعد ذلك ضربا مبرحا. كما تعرض ركاب الحرية من البيض ومنهم المربي البالغ من العمر 61 عاما والتر بيرغمان بشكل خاص لاعتداء وحشي. وقد تمسك جميع المشاركين بما تعلموه حول نظرية غاندي السلمية؛ حيث لم يقاوم أحد منهم. وعندما وصلت الحافلة إلى مدينة برمنغهام في نهاية الأمر، لم يزدد الأمر إلا سوءا. وقد روى معلق الأخبار من شبكة سي بي إس التلفزيونية هاوارد كي سميث شهادة أدلى بها شاهد عيان وقال فيها: "عندما وصلت الحافلة إلى المدينة، أمسك بعض الغوغاء القساة بتلابيب الركاب في الأزقة والممرات وأخذوا يضربونهم بالأنابيب وبحلقات المفاتيح، وبالقبضات الحديدية.» وتردد ركاب الحرية برهة داخل محطة الحافلات، التي يتم فيه الفصل بين السود والأبيض، ثم دخلوا إلى حجرة الانتظار المخصصة للبيض فقط. وتعرضوا أيضا لضرب مبرح، فقد بعضهم وعيه جراء ذلك، في حين لم يحرك رئيس شرطة برمنغهام يوجين «بول» كونر ساكنا ورفض كبح جماح عناصر العصابة العنصرية السرية ومؤيديهم.

ورغم كل ذلك فقد عقد ركاب الحرية العزم على مواصلة المسيرة. وفي واشنطن، طلب وزير العدل الأميركي روبرت. كينيدي من حاكم ولاية ألاباما جون باترسون ضمان سلامة الركاب أثناء مرورهم من ولايته. ولكن باترسون رفض الاستجابة لطلب كينيدي قائلا: «إن مواطني الولاية غاضبون جدا بحيث أنني لا أستطيع ضمان توفير الحماية لهذه الحفنة من الرعاع.

أما في في ناشفيل، فقد خشيت ديان ناش مما يحث من عواقب سياسية. وقالت فيما بعد «إنه إذا ما توقفت مسيرة الحرية بسبب العنف، فإنها كانت تشعر أن مستقبل الحركة يوشك أن يتوقف قبل الأوان وذلك سوف يولد انطباعا قويا بأنه كلما بدأت حركة ما، فإن كلما يجب القيام به لإيقافها هو الهجوم عليها بعنف شديد وعندها سيتوقف السود عند حدهم.» ثم انطلق مجهود جديد بتعزيزات من لجنة التنسيق الطلابية السلمية والناشطين الآخرين من السود والبيض الذين يكملون مسيرة ركاب الحرية الأصليين.»

ففي 20 أيار/مايو، استقلت مجموعة من ركاب الحرية حافلة تابعة لشركة غرايهاوند من برمنغهام إلى مونتغومري، بولاية ألاباما. وأفادت وكالة أنباء أسوشيتد برس أن حشدا من الغوغاء قدر بنحو 1000 استقبل الحافلة «فور» وصولها إلى المحطة. وكان ضمن الجرحى نائب وزير العدل الأميركي جون سايغنثالر. وما كان من وزير العدل روبرت كينيدي إلا أن بادر بإرسال 400 فرد إلى مدينة مونتغومري من عناصر الشرطة الفدرالية لفرض النظام، في الوقت الذي وعد فيه كونغرس المساواة العرقية بمواصلة مسيرة الحرية، وتوجه إلى مدينة جاكسون بولاية ميسيسيبي، ومن ثم إلى نيو إورليانز. وأبلغ جيمس فارمر صحيفة النيويورك تايمز «أن العديد من التلاميذ وقفوا على أهبة الاستعداد في المدن الأخرى للعمل كمتطوعين إذا دعت الحاجة إلى ذلك؛ وإن قرابة 450 أميركا تقدموا خطوة إلى الأمام، وركبوا الحافلات، واكتظت بهم السجون، حين رفض فارمر ورفاقه الآخرون دفع الغرامات التي فرضت عليهم بسبب «خرقهم للسلم الأهلي»، ولاسيما في مدينة جاكسون.

وفي 29 أيار/مايو، أمر وزير العدل الأميركي روبرت كينيدي اللجنة المعنية بالتجارة بين الولايات باعتماد لوائح صارمة لفرض تكامل وسائل النقل والمواصلات المشتركة بين الولايات.

وقد مهد النصر الذي تحقق لركاب الحرية الطريق أمام الحملات التي تلت ذلك من أجل الحقوق المدنية. وهذه ليست المرة الأولى التي تجبر فيها الصحافة الحرة الأميركيين، خلال هذه السنوات الحرجة، على ألقاء نظرة فاحصة على واقع القمع العنصري؛ حيث أن عصابة من الغوغاء في برمنغهام قد أوسعت مصورا في صحيفة محلية يدعى تومي لانغستون ضربا مبرحا وهشموا آلة التصوير الخاصة به. ولكنهم نسوا أو تغافلوا عن إزالة الفيلم من آلة التصوير، وبعد ذلك نشرت الصحيفة لاحقا صورة لفتى أسود من المتفرجين تعرض لضرب وحشي مبرح على يد الغوغاء. وكلما زادت علميات الاعتقالات كلما جذب ذلك المزيد من انتباه

وسائل الإعلام ومزيدا من التغطية الإعلامية.

وقد برز زعماء دين من البيض بين أولئك الذين أثنوا على شجاعة وبسالة ركاب الحرية وأقروا بعدالة قضيتهم. وطالب القس بيلي غراهام بمحاكمة المعتدين، وأعلن أنه «من المؤسف أن يعامل بعض الناس في أي مجتمع كان على اعتبار أنهم مواطنون من الدرجة الثانية.» وشجب الحاخام برنار بامبيرغر العنف والتفرقة العنصرية من قبل البيض ووصفها بأنها تتنافى تماما مع القانون والأخلاق. وانتقد البيض الذين يحثون الناشطين في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية على التمهل في نشاطهم. ويكتب ريموند أرسينولت قائلا «إن العالم لا يخلو من الخيرين والصالحين وخير مثال على ذلك تلك الفتاة البالغة من العمر 12 عاما التي أخذت تقدم الماء للضحايا الذي أصيبوا بالاختناق من جراء الدخان القادم من الحافلة التي كانت تلتهمها النيران؛ حيث عاودت تملأ خمسة غالونات من الماء رغم سيل الشتائم والإهانات والعبارات البذيئة التي كان يكيلها عليها أفراد المنظمة العنصرية السرية كوكلاكس كلان.

مونتغمري، ولاية الاباما: ألقي القبض على حوالي 70 رجل دين من مختلف الأديان والطوائف بعد ان اشتركوا في صلوات لمناهضة التمييز العنصري أمام قاعة البلدية، آب/أغسطس 1962.

حركة ألباني

تصوّر حملتان رئيسيتان للحقوق المدنية خلال العامين 1962 و1963 حدود وإمكانيات المقاومة غير العنيفة. فقد كان الأميركيون الأفريقيون في مدينة ألباني بولاية جورجيا، التي كانت تنتهج في إدارتها نظام الفصل العنصري، يشتركون تقليديا في أكبر عدد ممكن من النشاطات السياسية في ظل نظام جيم كرو الجنوبي العنصري. وفي العام 1961 تمكن متطوعون تابعون للجنة التنسيق الطلابية غير العنيفة من زيادة دفع الجهود الجارية لتسجيل الناخبين. انشأوا مركزاً لتسجيل الناخبين كان بمثابة قاعدة أساسية لحملة من الاعتصامات، والمقاطعات، وعمليات الاحتجاج الأخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1961، شكّل عدد من المنظمات السوداء المحلية «حركة ألباني»، بقيادة وليام جي. أندرسون، وهو طبيب شاب متخصص في جراحة العظام. تسارعت وتيرة الاحتجاجات، وبحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر، كان قد سُجن أكثر من 500 متظاهر. قابل أندرسون مارتن لوثر كنغ جونيور وزميله القس رالف أبرناثي، راعي الكنيسة المعمدانية الأولى في مونتغمري، والمساعد الرئيسي لكنغ في مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية. قرر أندرسون أن يطلب مساعدة كنغ للمحافظة على زخم حركة ألباني ولتأمين الرعاية القومية لقضيتها.

أثبت مدير شرطة ألباني، لوري بريتشيت، أنه خصم بعيد النظر لكنغ وللناشطين الآخرين. أدرك بريتشيت أن تغطية وسائل الإعلام الرئيسية لأخبار عنف التمييز العنصري ضد ناشطين ملتزمين غير عنيفين في مجال الحقوق المدنية أستقطبت أميركيين عديدين وحولتهم إلى معارضة نظام جيم كرو. عمل بريتشيت باجتهاد لحرمان حركة ألباني من الإفادة الجديدة من «لحظة وسائل الإعلام.» فقام بتحذير ضباط الشرطة في ألباني من ممارسة أي شكل من العنف ضد المحتجين وبالأخص إذا كان مراسلو الصحف قريبين من المكان. وفي حين أن المحتجين الأوائل نجحوا في «ملء السجون»، وزعهم بريتشيت على سجون عبر المقاطعات المجاورة. استنتجت دائرة المعارف، «نيو جورجيا انسيكلوبيديا»، في نهاية المطاف، أن أعداد الراغبين بالاشتراك في عمليات الاحتجاج المتوفرين لكنغ كانت تتناقص بسرعة أكبر من تناقص المساحات في السجون المتوفرة لبريتشيت.»

أدرك بريتشيت أيضاً أن كنغ كان نجم وسائل الإعلام وأن التغطية الصحفية القومية سوف تنحسر في حال عدم توفر «زاوية» ليتابع كنغ عمله من خلالها. عاد كنغ عدة مرات إلى ألباني، وألقي القبض عليه عدة مرات وأُدين لإخلاله بالأمن. عندما عرضت المحكمة على كنغ وأبرناثي قضاء مدة في السجن أو دفع غرامة، اختارا الدخول إلى السجن متأكدين بأن هذا الخيار سوف يجتذب قطعا تغطية صحفية، ولكنهما وجدا أن فاعل خير مجهولا، مناصرا للتمييز العنصري، وظفه بريتشيت، كان قد قام بدفع الغرامة المفروضة عليهما.

وعندما جاءت «لحظة وسائل الإعلام» في النهاية، لم تكن تلك التي أمل كنغ بها. وبحلول 24 تموز/يوليو 1962، كان أفريقيون أميركيون عديدون من ألباني قد بدأوا يشعرون بخيبة الأمل بسبب غياب التقدم. في تلك الليلة هاجم جمهور من ألفي أسود مسلحين بالطوب، والزجاجات والحجارة مجموعة من رجال شرطة ألباني وشرطة السير في ولاية جورجيا. أدى ذلك إلى خسارة أحد رجال الشرطة سنّين من أسنانه، وضباط لوري بريتشيت المدربين جيداً لم يردوا على الهجوم وتمكن مدير الشرطة سريعا من الإمساك بزمام المبادرة، فسأل: «هل رأيتم تلك الحجارة غير العنيفة؟»

تحرك كنغ بسرعة للحد من الأضرار. فألغى مظاهرة جماهيرية كانت مقررة وأعلن يوما للتكفير والغفران. لكن إنذارا فدراليا ضد المظاهرات اللاحقة

في ألباني أضاف إلى الصعوبات: فحتى ذلك الوقت كانت قضية الحقوق المدنية تتمتع بمساندة القانون. أما الأعمال اللاحقة في ألباني فقد سمحت لمناصري التمييز العنصري بتصوير كنغ وأتباعه كمنتهكين للقانون.

أدرك كنغ أن وجوده في ألباني لم يعد يساعد الحركة الأوسع. استمر أعضاء في لجنة التنسيق الطلابية غير العنيفة، والجمعية الوطنية لتقدم الملونين، ومؤتمر المساواة العرقية، وغيرهم من الناشطين المحليين في الكفاح في ألباني وتمكنوا في نهاية المطاف من تأمين مكاسب حقيقية للأفريقيين الاميركيين من سكان المدينة. أما بالنسبة لكنغ ومؤتمر القيادة المسيحية في الجنوب الذي يرأسه، فكانت ألباني تجربة يمكن تعلّم الدروس منها، كما شرح كنغ ذلك في سيرة حياته:

> «عندما كنا نخطط استراتيجيتنا لبيرمنغهام بعد عدة أشهر، أمضينا ساعات عديدة في تقييم حركة ألباني ومحاولة التعلم من أخطائها. ساعدت عمليات التقييم التي قمنا بها في جعل تحركاتنا اللاحقة أكثر فعالية، ولكنها كشفت أيضاً عن أن ألباني كانت بعيدة عن ان تكون فشلاً تاماً.»

اعتقال في برمنغهام

إذا كان مدير شرطة ألباني، لوري بريتشيت يمتلك الذكاء السياسي والتجرّد العاطفي لمحاربة اللاعنف باللاعنف، فنظيره في برمنغهام، ألاباما، بول كونور، لم يكن كذلك. توقّع كنغ والقادة الآخرون للحركة، وكانوا مصيبين في ذلك، بأن كونور سوف يثبت أنه عدو مثالي. وصف كاتب سيرة حياة كنغ، مارشال فرادي، كونور بأنه "مناصر منمّق للتمييز العنصري، من النوع العتيق الذي يستخدم الخداع غير المبرر، متسلّط في متوسط العمر، قصير القامة وبدين ويضع على رأسه قبعة قش مرفوعة ... ويتصرف بمزاج سريع الغضب المشهور به." لم يُمثّل كونور وجهات نظر كافة المواطنين البيض في برمنغهام، إذ أن الانتخابات البلدية الأخيرة حققت تقدماً للمرشحين الإصلاحيين. ولكنه كان يسيطر على الشرطة، و"الترحيب" الذي لاقاه ركاب الحرية في برمنغهام يصوّر جيداً ما يمكن أن يتوقّع الناشطون مواجهته هناك.

ألباني، ولاية جورجيا: متظاهرون أميركيون أفريقيون يركعون للصلاة خلال جلسة محاكمة ركاب الحرية الذين ألقي القبض عليهم هناك في كانون الأول/ديسمبر، 1961.

كانت ألباني قد علّمت كنغ وفريق مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية (SCCC)، التركيز على أهداف محددة بدلاً من التفكيك العام لنظام التمييز العنصري. وكما كتب كنغ عن ذلك في وقت لاحق:

> استنتجنا أنه يُمكن، في المجتمعات المحلية المتصلبة، شنّ معركة أكثر فعالية إذا تمّ تركيزها ضد مظهر واحد من النظام المُعقّد للتمييز العنصري وشره. لذلك قررنا تركيز كفاحنا في برمنغهام على مجتمع رجال الأعمال، لأننا عرفنا ان السكان السود يملكون قدرة شراء كافية بحيث أن توقفهم عن الشراء قد يصنع الفرق بين الربح والخسارة لشركات تجارية عديدة.

في 3 نيسان/أبريل 1963، أطلق الناشطون دورة من الاعتصامات في المطاعم. وفي السادس منه، تبعت الاعتصامات مسيرة نحو دار بلدية برمنغهام. وبدأ الأميركيون الأفارقة في المدينة يقاطعون الشركات التجارية في وسط المدينة وهي طريقة من التحرّك اعتبرها كنغ «فعّالة بدرجة مدهشة». أزال عدد من المتاجر بسرعة الإشارات التي تقول «للبيض فقط» وواجهوا بذلك تهديداً من بول كونور بخسارة رخصهم في الأعمال التجارية. ومع ازدياد عدد المتطوعين، وسّع أفراد حركة برمنغهام جهودهم بالقيام باعتصامات راكعة في دور الكنائس المحلية واعتصامات في المكتبات العامة. فازداد عدد الذين اعتقلوا وامتلأت السجون بهم.

ظلّت استجابة الشرطة صامتة حتى هذه النقطة. وصفت صحيفة النيويورك تايمز حدثاً نموذجياً:

> دخل ثمانية من السود إلى المكتبة العامة المنفصلة عنصرياً. وساروا عبر ثلاثة من أربعة طوابق من مبنى المكتبة، وجلسوا على الطاولات يطالعون المجلات والكتب. كان رجال الشرطة حاضرين ولكنهم لم يأمروهم بالمغادرة. غادروا المكتبة طوعاً بعد حوالي نصف ساعة.
>
> كان هناك حوالي *25* رجلاً أبيض في المكتبة عند دخول السود إليها. أطلق بعضهم ملاحظات ازدرائية مثل: «رائحة نتنة تفّح هنا». وسأل آخرون السود «لماذا لا تذهبون إلى منازلكم؟» ولكن لم تحصل أية أحداث.»

في 10 نيسان/أبريل، اتبع كونور مثال بريتشيت وحصل على أمر من المحكمة يمنع كنغ، وفرد شاتلزوورث و134 قيادياً آخر من المشاركة في المقاطعات، والاعتصامات، والمرابطة أمام أبواب المؤسسات، وغير ذلك من أشكال النشاطات الاحتجاجية. وكان أي انتهاك لهذا الأمر سوف يعتبر تحقيراً للمحكمة، ويُعاقب بالسجن لمدة تفوق بدرجة كبيرة العقوبة التي تُفرض على حركة إخلال بسيط بالأمن.

توفّر لكنغ الآن خيار: قرر مع ابرناثي ان ينتهكا أمر المحكمة، وأصدر كنغ بياناً مختصراً:

> لا نستطيع بضمير مرتاح ان نذعن لمثل هذا الأمر الذي نعتبره إساءة استعمال غير مُنصفة، وغير ديمقراطية، وغير دستورية للعملية القضائية. نفعل ذلك ليس لعدم احترامنا للقانون بل بسبب احترامنا الكبير للقانون. ليست هذه محاولة لتجنّب أو لتحدي القانون أو للمشاركة في إحلال فوضى عارمة. تماماً كما أننا بضمير مرتاح لا نقبل الإذعان إلى قوانين غير عادلة، لا يُمكننا أيضاً أن نحترم الاستخدام غير العادل للمحاكم.

نحن نؤمن بنظام قانوني يستند إلى العدالة والأخلاق. ووفقاً لمحبتنا الكبيرة لدستور الولايات المتحدة ورغبتنا في تطهير النظام القضائي لولاية ألاباما، نُخاطر بالقيام بهذه الحركة الحرجة إدراكنا للتداعيات المحتملة التي قد تولّدها.

في يوم الجمعة العظيمة، 12 نيسان/أبريل 1963، قاد مارتن لوثر كنغ مسيرة احتجاج تجاه وسط المدينة في برمنغهام. بعد اجتياز خمس مربعات شوارع من مباني المدينة، ألقي القبض على كنغ، وابرناثي وحوالي 60 شخصاً آخر من ضمنهم قس أبيض شارك في الاحتجاج. وعندما أُدخل كنغ إلى السجن، علّق كونور: «هذا ما جاء ليقوم به هنا، أن يُلقى القبض عليه. لقد حقق الآن رغبته.»

رسالة من سجن برمنغهام

في زنزانته في السجن، أنتج كنغ أحد أكثر الوثائق الاستثنائية في تاريخ الفكر الأميركي. عارض عدد من القساوسة البيض المحليين، المؤيدين لأهداف كنغ الطويلة المدى، تكتيكاته للمدى القصير. نشروا بياناً عاماً وصفوا فيه المظاهرات التي يقوم كنغ بتنفيذها بأنها «غير حكيمة وغير مناسبة في التوقيت». «وعارضوا العصيان المدني لكنغ «مهما كانت هذه الأفعال سلمية من الناحية التقنية.»

كان جواب كنغ رسالة من سجن برمنغهام. ولعدم توفّر ورق كتابة لديه كتب هذه الرسالة على هوامش صفحات صحيفة يومية. أحاطت الكلمات المكتوبة بخط كنغ إعلانات عن مواد مكافحة الحشرات وأخبار نادي الحديقة، حسب ما يتذكره مساعد كنغ الذي هرّب المطبوعة إلى خارج السجن. ورغم ذلك فقد حملت هذه الهوامش تنديداً شديد اللهجة بعدم التحرّك في وجه الظلم، وأظهرت إيماناً مدهشاً بحتمية انتصار قضية الحرية في أميركا.

فأجاب كنغ على اتهامات القساوسة البيض بحقيقة عالمية خالدة. ردّ كنغ على اتهامه بأنه شخص خارجي يحرض على التوتر في برمنغهام، بالقول إننا عندما نواجه الاضطهاد لا يبقى هناك أُناس خارجيون. «الظلم في أي مكان هو تهديد للعدالة في كل مكان. إننا عالقون في شبكة لا مفر منها من العلاقات المُتبادلة، مربوطون برداء واحد من المصير. فأي شيء يؤثّر على فرد مباشرة، يؤثر على الجميع بصورة غير مباشرة.» أما فيما يتعلق بالتوتر: «فهناك نوع من التوتر البنّاء، غير العنيف والضروري للنمو.» وأضاف كنغ، «بالنسبة لأولئك الذين لا يعانون بأنفسهم من علّة التمييز العنصري، لا يبدو أبداً أي عمل مباشر على أن توقيته جيد ... فكلمة، «إنتظر»، كانت غالبا ما تعني «أبداً». وأردف كنغ، «لا يستطيع أي رجل أن يضع جدولاً زمنياً لحصول رجل آخر على الحرية».

واستشهد كنغ، رغم إقراره بأنه وأتباعه انتهكوا فعلاً أمر المحكمة، بالتمييز الذي دأب عليه القديس أوغسطين بين القوانين العادلة والقوانين الظالمة. وأكدّ أن المرء الذي ينتهك قانوناً ظالماً بغية إثارة وعي أفراد مجتمعه الأهلي» يعبّر في الحقيقة عن أعظم احترام للقانون»، شريطة أن يعمل «بشكل علني محِب وباستعداد صادق لتقبل العقوبة». كان كنغ يقود بالمثال من خلال كتابته من الزنزانة.

آمن كنغ من تلك الزنزانة بأن الحرية في الولايات المتحدة سوف، بل يجب أن، تنتصر. وقال «لا أخشى أبداً نتيجة كفاحنا، سوف نحقق هدف الحرية ... لأن هدف أميركا هو الحرية. ومصيرنا مرتبط بمصير أميركا، الإرث المقدس لدولتنا والمشيئة الأبدية لله مجسدان في مطالبنا التي يتردد صداها... وأنهى كنغ كلامه بالقول، «في أحد الأيام، سوف يعترف الجنوب بأبطاله الحقيقيين.»

أصبح لدينا حركة

لأن حملة برمنغهام كانت تتطلب قيادتهما، فقد قام مارتن لوثر كنغ جونيور ورالف أبارناثي بدفع كفالتهما بعد قضاء ثمانية أيام في السجن. استعانا بفكرة تُنسب إلى القس جيمس بيفل، أحد الناشطين في حركة الحقوق المدنية الذين عُرفوا باسم ركاب حافلات الحرية والمشاركين في اعتصام ناشفيل الذي جنّده كنغ للخدمة كمدير للعمليات المباشرة والتوعية بالمقاومة السلمية في منظمة اسمها مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية. ولإدراكهما بأن عدد عائلات السود التي تستطيع أن تتحمل وجود مُعيلهم الأول في السجن عدد محدود جدا، بدأ بيفل تنظيم صفوف الأفريقيين الأميركيين الشبّان: وتمّ توعية طلاّب الجامعات، وطلاّب المدارس الثانوية، وحتى طلاّب المدارس الابتدائية مبادئ اللاعنف. وأصبحوا على استعداد للقيام بمسيرة إلى وسط المدينة، وللدخول هناك في مطاعم الغذاء المخصصة للبيض فقط، والمطالعة في المكتبات العامة المخصصة للبيض فقط، والصلاة في الكنائس المخصصة للبيض فقط. ورحبت كنائس البيض لبعض الطوائف، على الأقل، بالشباب السود.

كان قرار استخدام الأطفال قراراً مُثيراً للجدل. ودافع المدير التنفيذي لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية (SCLC)، القس وايات تي والكر، عن هذا القرار على أساس أن "الأطفال الزنوج سوف يحصلون على تعليم خلال خمسة أيام في السجن أفضل مما سوف يتعلمونه خلال خمسة أشهر في مدرسة تطبق الفصل العنصري." سَرَد كنغ في سيرة حياته حكاية مراهق أسود قرر المشاركة في المسيرة بالرغم من اعتراضات والده:

«قال الولد: أبي، لا أريد أن أُخالف أوامرك، ولكني التزمت. فإذا حاولت أن تبقيني في المنزل عنوة، سوف أهرب منه خلسة. إذا اعتقدت بأني استحق أن أُعاقب لفعلي هذا، فسوف أتلقى العقاب برحابة صدر. لأنه، كما ترى، أنا لا أفعل ذلك لأنني أريد أن أكون حراً فحسب بل أفعل ذلك أيضاً لأني أريد أن تحصل أنت ووالدتي على الحرية، وأريد أن تحصلا على الحرية قبل أن تموتا.» فكّر الوالد بالأمر من جديد ومنح ابنه بركاته.»

في 2 أيار/مايو 1963، انطلق المئات من الطلاب الأفريقيين الأميركيين المزودين بأجهزة راديو لاسلكي وهم ينشدون «سوف ننتصر». أُلقي القبض على مئات منهم مما جعل سجن برمنغهام مكتظا بما يتجاوز سعته. وربما ما كان أهم من ذلك هو توتر مزاج بول كونور إلى درجة وصلت إلى نقطة الانفجار.

في 3 أيار/مايو، قرر كونور إيقاف المظاهرات بالقوة. استعمل خراطيم المياه المضغوطة بقوة، بدرجة تكفي لسلخ القشرة عن الشجر، فوقع المتظاهرون على الأرض وتدحرجوا على الشوارع الإسفلتية. وتنفيذاً لأمر مدير الشرطة، استُخدمت كلاب الشرطة لتفريق الجماهير، وعضّت الكلاب عدة متظاهرين.

كان الناشط في لجنة التنسيق اللاعنفية للطلاب جيمس فورمان في المركز

الرئيسي لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية عندما وصلته هذه الأنباء. أفاد لاحقاً أن القادة في ذلك المركز «قفزوا مُبتهجين ... وهم يقولون مراراً وتكراراً: لقد أصبح لدينا حركة. أصبح لدينا حركة. فقد عاملتنا الشرطة معاملة وحشية.» وكان رأي فورمان أن هذا التصرف «كان مبيّتا، ومقصودا ووحشياً جداً، ولكن المؤرخ سي. فإن وودوارد استنتج مما حدث أن:»المشاركين الأكثر نضوجاً في الحملة أدركوا أهمية وقيمة إتاحة الفرصة التي أتيحت لهم لالتقاط صور توثق ما حدث.»

عاود المتظاهرون الشباب ممارسة التظاهر في كل يوم خلال ذلك الأسبوع كما عادت أيضاً خراطيم المياه والكلاب. وهيمنت الصور، وأفلام الفيديو، والتقارير المكتوبة حول هذه الأحداث على نشرات الأخبار في الولايات المتحدة وفي العديد من المناطق في العالم. حافظ المتظاهرون على الاستمرار في أسلوبهم السلمي رغم مواجهتهم أعظم استفزاز. وكان جيمس بيفل يتجول في الشوارع وهو يصيح عبر مكبّر للصوت: «إذا كنتم لا تريدون التظاهر بطريقة سلمية فارحلوا من هنا». وبحلول 6 أيار/مايو، كان بول كونور يحتجز الآلاف من السجناء الأطفال على أرض المعارض بالولاية.

عبَّر مقال افتتاحي في صحيفة نيويورك تايمز عن الشعور السائد لدى أعداد متزايدة من الأميركيين:

> «لا يستطيع أي أميركي تربى على احترام كرامة الإنسان أن يقرأ عما حدث بدون خجل من الأعمال الوحشية التي ارتكبتها قوات الشرطة في ألاباما ضد المتظاهرين السود والبيض المطالبين بالحقوق المدنية. استعمال كلاب الشرطة وخراطيم المياه المضغوطة بقوة لإخضاع أولاد المدارس في برمنغهام يُشكِّل عاراً قومياً. اقتياد مئات الصبية وغيرهم ممن لم يصلوا سن المراهقة بعد إلى السجون ودور الاحتجاز بسبب مطالبتهم بحقهم الطبيعي في الحرية يحول العملية القانونية إلى مهزلة.»

شارك قارئ مهم في واشنطن العاصمة الشعور بالإحساس نفسه. وهذا ما رواه كاتب سيرة حياة كنغ، مارشال فرادي:

بيرمينغهام، ولاية ألاباما، أيار/مايو، 1963: خراطيم المياه مفتوحة بضغطها الأقصى بحيث يمكنها أن تزيل اللحاء عن الشجر. مفوض شرطة المدينة بول كونور أمر باستعمال هذه الخراطيم ضد المحتجين غير العنيفين المطالبين بالحقوق المدنية، وقد شاهدت البلاد كلها هذا المشهد بهلع.

وقعت أعيّن الرئيس في المكتب البيضاوي على صورة تُظهر رجل شرطة يُمسك بقوة بقميص شاب أسود وباليد الأخرى رسن كلب يدور برأسه حول القسم الأوسط من جسم شاب، فقال الرئيس لمجموعة من زواره في ذلك اليوم، «لقد جعلني هذا المشهد أشعر بالغثيان.»

في 7 أيار/مايو، أُصيب فرِدْ شاتلزوورث لتعرّضه للرش بواسطة خرطوم مياه إطفاء الحريق مما قذفه للارتطام بجدار كنيسته. أعلن بول كونور الذي وصل بعد بضع دقائق: «من المؤسف أن هذا المشهد فاتني... كنت أتمنى أن يُحمل بعيدا في عربة نقل الموتى.»

بحلول 9 أيار/مايو، لم يعد كبار رجال الأعمال في برمنغهام قادرين على تحمّل المزيد. تفاوضوا على اتفاق مع كنغ وشاتلزوورث، يقضي بأن تلغي المؤسسات والشركات في برمنغهام الفصل العنصري في مطاعم الغداء ودورات المياه، وصنابير مياه الشرب الموجودة في مشروعاتها. وأن تتعهد بتوظيف وترقية السود. وإطلاق سراح المتظاهرين المسجونين وإسقاط التهم عنهم. ووصف بول كونور هذا اليوم بأنه «أسوأ يوم في حياتي.»

عكَس انتصار حركة برمنغهام شجاعة وانضباط المتظاهرين الأميركيين الأفريقيين وعبَّر عن القيادة المُلهمة والعنيدة لرجال من أمثال مارتن لوثر كنغ الإبن، رالف ابرناثي، وفرِدْ شاتلزوورث، وجيمس بيفل، وآخرين. أجبرت الحركة الأميركيين، في صحفهم وعلى شاشات أجهزة التلفزيون لديهم، على المواجهة المباشرة لحقيقة وحشية نظام جيم كرو، كما عكست تلك المثالية التي بقيت حيّة رغم حقبة العبودية والفصل العنصري، وأيضاً نفاذ الصبر بسبب التأجيل الطويل لتحقيق الوعود. في 8 أيار/مايو، أجرى قاضي محكمة الأحداث في برمنغهام جلسة استماع لقضية صبي عمره 15 سنة ألقي القبض عليه خلال مظاهرات 3 أيار/مايو:

> القاضي: أفكر في أحيان كثيرة في ما قاله الآباء المؤسسون: «لا توجد حرية بدون انضباط». الآن أريد منك أن تذهب إلى منزلك وأن ترجع إلى مدرستك. هل ستفعل ذلك؟
>
> الولد: هل أستطيع أن أقول شيئاً؟
>
> القاضي: قل ما تريده.
>
> الولد: حسناً، يمكنك قول ذلك لأنك تتمتع بحريتك. الدستور يقول إننا جميعا متساوون، ولكن السود غير متساوين.
>
> القاضي: ولكنكم حققتم مكاسب كبيرة وهي لا زالت موجودة. الأمر يستغرق وقتاً.
>
> الولد: إننا ننتظر منذ أكثر من *100* عام.

المسيرة إلى واشنطن

كان ما جرى في برمنغهام انتصاراً حقيقياً، ولكنه انتصار مُكلف. لم يكمن الحل على المدى الطويل في انتصار الأفريقيين الأميركيين على التمييز العنصري في مدينة واحدة في كل مرة أو في تحمّل الضرب، وعض الكلاب، وسيول المياه من خراطيم إطفاء الحريق. حتى حين سجلت حركة الحقوق المدنية مكاسب حقيقية، ظلّ كل

تقدّم يواجه معارضة شرسة. وكان لا بد من نشر قوات فدرالية لتأمين قبول جيمس ميريديث، أول طالب أسود يدخل جامعة ميسيسيبي في عام 1962. وفي السنة التالية قام حاكم ولاية ألاباما، جورج واليس الذي كان قد وعد في خطاب تنصيبه بممارسة «التمييز العنصري الآن، التمييز العنصري في الغد، التمييز العنصري إلى الأبد»، بتنظيم عملية «اعتصام على باب مبنى المدرسة». ولم يتم ضمان تسجيل الأميركيين الأفريقيين فيفيان مالون وجيمس هود في جامعة ألاباما إلاّ بفضل تدخل مدراء الشرطة الفدرالية. وفي اليوم التالي بالذات جرى اغتيال مدغار إيفرز، قائد جمعية الدفاع عن حقوق الملونين، فرع ميسيسيبي، خارج منزله في مدينة جاكسون. وفي مدينة برمنغهام بالذات، في الخامس عشر من أيلول/سبتمبر عام 1963، زرع ثلاثة أفراد من منظمة كوكلوكس كلان 19 عبوة من متفجرات الديناميت في الدور السفلي للكنيسة المعمدانية في الشارع السادس عشر، المركز الرئيسي غير الرسمي لحركة برمنغهام. وقد لقيت جرّاء ذلك أربع فتيات مصرعهن، والفتيات هنَّ أدي ماي كولينز، وكارول روبنسون، وسينثيا وسلي، ودنيز ماك نير، وأُصيب 22 آخرون بجروح.

وفي 11 حزيران/يونيو 1963، أبلغ الرئيس جون إف كينيدي أبناء الشعب إنه سوف يقدّم إلى الكونغرس مشاريع قوانين تُحرّم التمييز العنصري في كافة المرافق التابعة للقطاع الخاص: في الفنادق، والمطاعم، والمسارح، ومتاجر بيع التجزئة وأمثالها. قال الرئيس: «إننا نواجه بصورة أولية قضية أخلاقية. إنها قضية قديمة قدم الكتب المقدسة وواضحة وضوح الدستور الأميركي». لكن العوائق التي تقف أمام التصديق على قوانين فعّالة تضمن الحقوق المدنية ظلت تواجه عقبات جسيمة.

وقد عقد عدد من القادة السود العزم والتصميم على تغيير الواقع السياسي الذي سببت فيه الكونغرس في قوانين الحقوق المدنية. كان أحد هؤلاء القادة أي فيليب راندولف. وكان راندولف الذي كان حينها قد تجاوز السبعين من عمره قد نظم في السابق وعلى مدى عقود نقابة «أخوية حمالي أمتعة المسافرين في عربات النوم في القطارات». كان الأفريقيون الأميركيون يزودون منذ مدة طويلة أعداداً كبيرة من المساعدين في عربات القطارات. كانت هذه الوظائف من بين الأفضل المتوفرة للسود في الكثير من مناطق البلاد. وبرز راندولف، كقائد لهؤلاء الحمالين، كشخصية هامة في الحركة العمالية الأميركية.

وبالعودة إلى عام 1941، كان الرئيس فرانكلين دي روزفلت قد سعى إلى رفع الإنتاج الدفاعي توقعاً لاحتمال دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. وقد واجه راندولف الرئيس روزفلت، وطلب منه وضع حد للتمييز العنصري في المؤسسات الحكومية الفدرالية ولدى مقاولي وزارة الدفاع. حذّر راندولف بأنه إذا لم يتم ذلك، فإنه سوف يُطلق مسيرة احتجاجية حاشدة إلى العاصمة واشنطن. فاستجاب روزفلت لهذا الطلب وأصدر على الفور أمراً تنفيذياً يقضي بمنع التمييز العنصري في الصناعات الدفاعية والمكاتب الفدرالية، وشكّل لجنة أطلق عليها «الممارسات العادلة في التوظيف». وبعد انتهاء الحرب، ساهم الضغط الذي مارسه راندولف في إصدار الرئيس هاري إس ترومان أمراً تنفيذياً عام 1948 ألغى بموجبه التمييز العنصري في القوات المسلحة الأميركية.

وبدأ راندولف، ومساعده الموهوب بايارد راستين، التفكير في القيام بمسيرة مماثلة على أمل «تجسيد الحقوق المدنية واحتياجات الاقتصاد القومي ضمن عملية واحدة». فتشكلت مجموعة ما يعرف بـ»الستة الكبار» من قادة الحقوق المدنية لتنظيم الحدث. وكانت هذه المجموعة تضم كلا من راندولف، وكنغ، وروي ويلكنز (ممثلاً للجمعية القومية لتقدم الملونين)، وجيمس فارمر (ممثلاً لمؤتمر المساواة العرقية)، وجون لويس (ممثلاً للجنة الطلابية للتنسيق السلمي). وحددوا 28 آب/أغسطس 1963 موعدا لانطلاق المسيرة، ونصب لنكولن في العاصمة واشنطن موقعا رئيسيا لتجمّع الحشود.

سوف تكون «المسيرة إلى واشنطن التي أطلق عليها «المسيرة من أجل فرص العمل والحرية، «أكبر مظاهرة سياسية عرفتها البلاد في تاريخها. وقد قامت الحافلات والقطارات المستأجرة بنقل المشاركين في المسيرة من كافة أنحاء البلاد. وقد تجمّع في ذلك اليوم عدد بلغ ربع مليون أميركي وربما أكثر من ذلك حسبما أفادت بعض التقديرات، وقد شارك في المسيرة ما لا يقل عن 50 ألف أميركي أبيض. وقد وقف على المنصة مجموعة من مشاهير أبطال حركة الحقوق المدنية، من قادة مسيحيين ويهود، ورؤساء نقابات وممثلين مسرحيين. وعزفت المغنية الكنترالتو السوداء ماريان اندرسون، التي كانت قد قدمت أغنياتها عند نصب لنكولن عام 1939 حين لم يسمح لها بالغناء في قاعة كونستيتيوشن في واشنطن، النشيد الوطني. وألقى كل واحد من الستة الكبار خطاباً أمام الجماهير في ذلك اليوم باستثناء فارمر الذي كان قد أُلقي القبض عليه خلال مظاهرة احتجاج جرت في لويزيانا.

وأهم لحظة ظلت محفورة في الذاكرة هي لحظة إلقاء كنغ خطابه؛ إذ إن العديد يعد هذا الخطاب على أن أفضل خطاب ألقاه أي أميركي في أي وقت مضى، وكان عنوان الخطاب «لدي حلم» أو «يراودني حلم» وقد استنبط فيه مواضيع من التوراة ومن نصوص أميركية رمزية كالدستور، وإعلان الاستقلال، وخطاب أبراهام لنكولن في غيتسبيرغ. وقد نظّم كنغ ملاحظاته وفق أسلوب وإنشاء المواعظ التي كان يُلقيها في قداس الأحد الصباحي.

وقد بدأ الخطاب بربط قضية الحقوق المدنية بالوعود السابقة التي لم يتم الوفاء بها. وقال كنغ إن قرار إعلان تحرير الأرقاء الذي أصدره لنكولن يبدو في نظر الأرقاء المحررين وكأنه «فجر مشرق جاء لينهي سنوات الليل الطويل تحت الأسر والعبودية،.» لكن بعد انقضاء 100 سنة، «يجد الزنجي نفسه ... منفياً في أرضه. وأضاف كنغ أنه عندما كتب مؤسسو الدولة إعلان الاستقلال والدستور، «كانوا

"الستة الكبار" يجتمعون في نيويورك لرسم خطة المسيرة إلى واشنطن. من اليسار إلى اليمين: جون لويس، ويتني يونغ، أي فيليب راندولف، مارتن لوثر كينغ الإبن، جيمس فارمر وروي ويلكينز.

يوقعون سند دين يتوجب على كل أميركي أن يرث مسؤوليته. وشكّل هذا السند وعداً بضمان «الحقوق التي لا يُمكن التصرّف بها في الحياة، والحرية، والسعي في سبيل السعادة لكافة الرجال، نعم، الرجال السود كما الرجال البيض.»

واستأنف كنغ خطابه: «تخلّفت أميركا عن تسديد السند وعلى الأقل بالنسبة لمواطنيها الملونين.»

نرفض الاعتقاد بأن بنك العدل قد أفلس. نرفض الاعتقاد بعدم وجود أموال كافية في الخزائن الضخمة للفرص في هذه البلاد. ولذلك أتينا لصرف هذا الصك، الصك الذي يعطينا لدى الطلب ثروات الحرية وأمن العدالة.

حذّر كنغ قائلاً: «لن تعرف أميركا راحة ولا هدوء قبل أن يُمنح الزنجي حقوق المواطنة الخاصة به.» ولكنه أردف أيضا يقول إنه:

حتى يتسنى لنا الحصول على حقوقنا المشروعة فإنه يتحتم علينا ألا نتورط في أعمال خاطئة، وأن نبتعد عن السعي من أجل أن نروي تعطشنا للحرية بالشرب من كأس المرارة والبغض. علينا أن نُنظّم كفاحنا إلى الأبد على مستوى عالٍ من الكرامة والانضباط. ويجب ألا نسمح لاحتجاجنا الخلاّق أن يتدهور إلى مستوى أعمال العنف الجسدي.

يعتقد البعض أن كنغ تحدث بصورة ارتجالية عندما ألقى جزء «الحلم» من خطابه. كانت المتشددة الدينية المشهورة ماهاليا جاكسون على المسرح عندما كان كنغ يُلقي خطابه وقالت له: «أخبرهم عن الحلم، مارتن.» ففعل ذلك.

.... وهكذا رغم مواجهتنا للصعوبات اليوم وغداً، لا زال لدي حلم. إنه حلم مُتجذّر بعمق في الحلم الأميركي.

لدي حلم بأن أرى في يوم من الأيام هذه البلاد تنهض لتعيش المعنى الحقيقي لإيمانها: «نتمسك بهذه الحقائق على أنها بديهية، بأن كافة الرجال خلقوا متساوين.

لدي حلم بأن أرى في يوم من الأيام على التلال الحمراء لجورجيا أولاد أرقاء سابقين وأولاد مالكي أرقاء سابقين قادرين على الجلوس سوية حول مائدة الإخاء.

لدي حلم بأن أرى في يوم من الأيام حتى في ولاية ميسيسيبي، الولاية التي تتصبب عرقاً بسبب سخونة الظلم، تتصبب عرقاً بسبب سخونة الاضطهاد، تتحول إلى واحة من الحرية والعدالة.

لدي حلم بأن أطفالي الأربعة الصغار سوف يعيشون في يوم من الأيام في دولة لن تعاملهم حسب لون بشرتهم ولكنّ وفق محتوى أطباعهم.

لدي حلم في هذا اليوم!

وبينما تسارعت كلمات وصور أحداث ذلك اليوم في شتى أنحاء البلاد وحول العالم، تسارع الزخم لإحداث تغيير حقيقي. ولكنها ظلت هناك معارك كان لا زال يتعين خوضها، والانتصار، كان يبدو أقرب فأقرب، ولكن المشوار لا يزال طويلا حتى يتحقق.

" اليوم لدي حلم!"، مارتن لوثر كينغ يخاطب أضخم مظاهرة سياسية عرفتها البلاد على الإطلاق. اعتبر العديدون ان خطابه في عام 1963 كان أروع خطاب ألقاه أي أميركي.

روزا باركس:
أُمّ حركة الحقوق المدنية

أصبحت روزا مكولي باركس تعرف اليوم بأنها «أُمّ حركة الحقوق المدنية»، لأن إلقاء القبض عليها بسبب رفضها التخلي عن مقعدها في الحافلة العمومية أشعل فتيل المقاطعة المحورية للحافلات العمومية في مونتغومري، بولاية ألاباما. لم تكن روزا تنوي صنع التاريخ عندما غادرت عملها كخيّاطة لتركب في حافلة عمومية بعد ظهر اليوم الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1955. كانت مُنهكة وكل ما أرادته هو الذهاب إلى منزلها. وهكذا، عندما طلب منها سائق الحافلة الانتقال إلى المقاعد الخلفية كي يجلس مكانها رجل أبيض، لم تتمكن من حمل نفسها لفعل ذلك.

قالت لاحقاً: «لم تكن نيتي عندما ركبت الحافلة بأن يُلقى القبض عليَّ. ركبت الحافلة وأنا أنوي الذهاب إلى منزلي.»

وفي حين أنها لم تكن تعلم بأن عملها هذا سوف يطلق حركة مقاطعة الحافلات العمومية التي استمرت 381 يوماً، فإنها كانت تعرف شيئاً واحداً وهو: أن مقاطعتها الشخصية للحافلات بدأت في ذلك اليوم. وقالت: «كنت أعرف بقدر ما يتعلق الأمر بي، بأني لن أركب ثانية في حافلة منفصلة عنصرياً.»

إلقاء القبض على روزا باركس وسجنها لفترة قصيرة، وهي السيدة المحترمة للغاية في المجتمع الأهلي الأسود، ومقاطعة الحافلات العمومية التي تبعت ذلك، أديا إلى صدور قرار المحكمة العليا بحظر التمييز العنصري

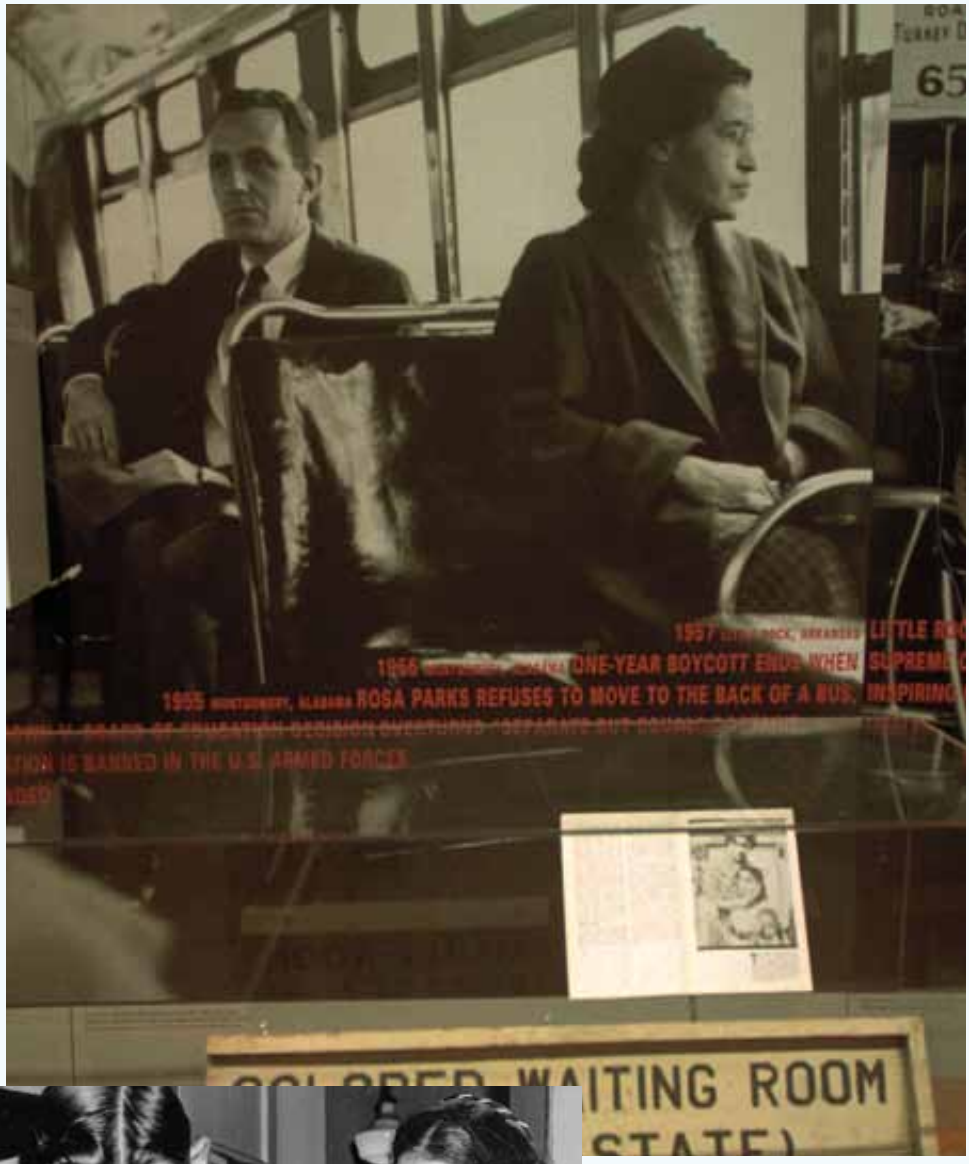

أعلاه: روزا باركس جالسة في الصف الأمامي في الباص، بعد ان أصدرت المحكمة العليا للولايات المتحدة قراراها الذي نص على اعتبار التمييز العنصري في الباصات الذي كان سائداً في نظام الباصات في مونتغمري، بولاية الاباما، عملاً غير دستوري. أشعل رفض روزا باركس في كانون الأول/ ديسمبر 1955 التخلي عن مقعدها في الباص ليجلس رجل أبيض مكانها فتيل مقاطعة الباصات في مونتغمري، وأطلق حياة مارتن لوثر كينغ المهنية كمدافع عن الحقوق المدنية. إلى اليسار، روزا باركس خلال اخذ بصمات أصابعها بعد توقيفها.

في الحافلات العمومية للمدينة. كما دفعت هذه المقاطعة إلى الشهرة قومياً قساً شاباً غير معروف كثيراً اسمه مارتن لوثر كنغ جونيور. وضعت المقاطعة تحت قيادته نمطاً من الاحتجاج اللاعنفي المستند إلى المجتمع الأهلي، وهو النمط الذي أصبح الاستراتيجية الناجحة لحركة الحقوق المدنية.

كانت هناك قوى عديدة في المراحل الأولى من حياة روزا باركس ساعدت في صياغة نهج نشاطها الهادىء المعارض. ولدت روزا لويز مكولي في 4 شباط/ فبراير، 1913، في مدينة تاسكاغي، بولاية الاباما. كانت طفولتها تدور حول كنيسة صغيرة حيث كان عمها قساً فيها. هناك نشأ لديها إيمان ديني قوي وشعور بالاعتزاز العرقي. تحدثت باركس لاحقاً بفخر عن أن الكنيسة الأسقفية الإصلاحية الأفريقية كانت على مدى أجيال مناصرة قوية لمساواة السود.

تأثرت أيضاً بقوة بجديها، وبالأخص بجدها. استجاب جدها لمخاوف العائلة من المنظمة العنيفة العرقية السرية، المعروفة باسم كوكلاكس كلان، بإبقائه دائما على بندقية جاهزة للإطلاق قريبة منه. ومع أن الاحتمال الحقيقي جداً للعنف من جانب منظمة كلان لم يتجسد أبداً بالنسبة لعائلتها المباشرة، لكن موقف التحدي الذي اتخذه جدها ساعد في تكوين تفكيرها.

في سن الحادية عشرة أُرسلت روزا إلى مدرسة للبنات في مونتغومري كان جميع طالباتها من السود وجميع معلماتها من البيض. تعلمت روزا في المدرسة «الإيمان بأننا نستطيع أن نفعل ما نريده في الحياة». تعلّمت أيضاً من معلماتها أن الناس البيض ليسوا كلهم متعصبين.

في هذه المدرسة تعرفت على الفتاة جوني كار، وبدأت مرحلة صداقة بينهما دامت طوال الحياة. قالت كار عن طفولة صديقتها: «كنت أنا مُضجّة وثرثارة، وأما هي فكانت هادئة للغاية وتبتعد دائماً عن المشاكل. ولكن كانت تركزّ كل طاقتها على كل شيء تعمله. وكانت هادئة إلى درجة أنك لن تعتقد مطلقاً بأنه من الممكن أن تصل إلى حد إلقاء القبض عليها.»

أرادت باركس أن تصبح معلمة ولكنها اضطرت إلى التوقف عن متابعة دراستها للعناية بوالدتها المريضة. (حصلت لاحقاً على شهادة الدراسة الثانوية). عندما بلغت الثامنة عشرة من عمرها، وقعت في غرام الحلاق ريموند باركس وتزوجت منه لاحقاً. خلال جزء من فترة الحرب العالمية الثانية عملت في معسكر ماكسويل في مونتغومري حيث لم يكن يُمارس التمييز العنصري (يعرف الآن بقاعدة ماكسويل الجوية). وقد عزت روزا في وقت لاحق حنقها تجاه نظام النقل العمومي المنفصل عنصرياً إلى تناقضه مع نظام النقل المندمج في المعسكر الذي عرفته.

بعد أن انتهت مقاطعة الحافلات العمومية بنجاح عام 1956، استمرت باركس تعمل في الدفاع عن الحقوق المدنية. انضمت في عدة مناسبات إلى كنغ لدعم جهوده. وفي السنة التالية انتقلت باركس إلى الشمال، إلى ديترويت، بولاية مشيغان، حيث عملت مع عضو الكونغرس جون كونيرز، الذي كان يمزح بالقول إنه كان يزور مكتبه عدد أكثر من الناس لمقابلة مساعدته من الذين كانوا يأتون لمقابلته.

أُدخلت باركس إلى قاعة مشاهير النساء القومية عام 1993. ومنحها الرئيس كلينتون عام 1996 جائزة ميدالية الحرية وحصلت على الميدالية الذهبية للكونغرس عام 1999. أنشأ مجلس القيادة المسيحية الجنوبية جائزة باسمها عرفت باسم جائزة روزا باركس السنوية للحرية.

بعد وفاتها في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، صادق الكونغرس على قرار يسمح بعرض جثمانها بشرف في القاعة المستديرة لمبنى الكابيتول مقر الكونغرس الأميركي. كانت الفرد الحادي والثلاثون وأول امرأة، وثاني فرد أسود يمنحه الكونغرس هذا الشرف منذ بدء هذا التقليد في عام 1852.

روزا باركس، في سن 84، تعرض برنامجاً لاحتفال تدشين مدرسة روزا باركس الابتدائية في سان فرانسيسكو، بولاية كاليفورنيا.

كانت روزا باركس متواضعة دائماً بالنسبة لدورها في حركة الحقوق المدنية، وعزت الفضل لقوة عليا لقرارها بعدم التخلي عن مقعدها في الحافلة العمومية في ذلك اليوم. قالت روزا باركس: «كنت محظوظة لأن الله منحني القوة التي احتجت إليها في الوقت الدقيق الحرج عندما أصبحت الظروف ناضجة للتغيير. أشكر الرب في كل يوم لأنه أعطاني القوة لعدم التحرك من مقعدي.»

بقلم **كنيث إم. هير**

مدير تحرير الصفحة الأولى لصحيفة مونتغومري (ألاباما) أدفرتايزر، ومؤلف كتاب: «لماذا ساروا إلى الحرية -1955 1956: قصة مقاطعة الحافلات العمومية في مونتغومري».

ناشطون في مجال الحقوق المدنية:

موت في مسيسيبي

شكّل اغتيال الناشطين في مجال الحقوق المدنية جيمس شاني، وأندرو غودمان، ومايكل شويرنر في مؤامرة اشترك في تنفيذها رجال شرطة وأفراد من منظمة كوكلاكس كلان في ولاية مسيسيبي في 21 حزيران/يونيو 1964، أحد الأحداث المحورية في تاريخ حركة الحقوق المدنية. ولأن اثنين من الضحايا كانا من البيض، ولأن اختفاءهم أربك المحققين طوال صيف عام 1964 تقريباً، فقد أصبحت القضية الشغل القومي الشاغل الذي جذب اهتمام مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) والصحافة العالمية إلى مدينة فيلادلفيا الصغيرة، بولاية مسيسيبي، وهي المدينة التي اختفى فيها هؤلاء الشباب.

كانت مسيسيبي تاريخياً ولاية محافظة مارس فيها البيض سطوة هائلة على أغلبية السكان السود. وعلى مر السنين، أصبح البيض في المدينة يتخذون موقفاً فائق الارتياب تجاه الناس الغرباء عن المدينة أو تجاه أي انسان يهدد "طريقة الحياة في الجنوب"، ويعني ذلك التمييز العنصري وحرمان السود من العديد من الحقوق الأساسية. ابتداءً من العام 1961، استهدف الناشطون في مجال الحقوق المدنية ولاية مسيسيبي في جهودهم لتشجيع توسيع حقوق التصويت نظراً لأن بيئتها القمعية لا تسمح إلا لعدد قليل من السود بالتصويت. كانت عملية تسجيل الناخبين عملاً صعباً وكثيراً ما كان المتطوعون لهذا العمل يتعرضون للضرب والسجن.

وإذ كانت حركة الحقوق المدنية تخشى عدم فهم بقية الولايات المتحدة بالكامل لأهمية هذه الأحداث، فقد دبرت خطة لتنفيذ مشروع صيف مسيسيبي، الذي عرف لاحقاً "بصيف الحرية"، حيث يقوم خلاله حوالي ألف طالب جامعي، ومعظمهم من البيض الشماليين، بالتدفق على الولاية للمساعدة في تسجيل الناخبين، ومن خلال وجودهم، يستطيعون نشر معرفة أفضل بالوضع في مسيسيبي. مع توقع حصول مثل هذا ا"لغزو"، تشددت المقاومة المحلية وتعهد القادة المعارضون بقوة في الولاية بالتصدي لهذه الخطة، وأعيد إحياء منظمة كوكلاكس كلان، المؤلفة من جماعات أهلية من البيض الذين أخذوا القانون بأيديهم والذين كانوا يلجأون تاريخياً إلى العنف والتخويف لفرض تطبيق التقاليد العرقية الإقليمية.

في أول يوم بالذات من أيام برنامج صيف الحرية في 21 حزيران/يونيو، قام ثلاثة ناشطون في مجال الحقوق المدنية، وهم شاني، طالب أسود من ولاية مسيسيبي عمره 21 سنة، وغودمان، طالب جامعي من نيويورك عمره 20، وشويرنر، عامل اجتماعي من المنطقة الشرقية السفلى لمدينة نيويورك الذي أصبح ناشطاً متمرساً عندما بلغ سن 24، بقيادة سيارتهم إلى قرية صغيرة نائية يقطنها السود تسمى لونغديل للتحقيق في اعتداء جديد ارتكبه أفراد من منظمة كوكلاكس كلان. كان الثلاثة قد زاروا هذه القرية قبلاً على أمل فتح صف لتعليم السود كيفية التسجيل للانتخاب.

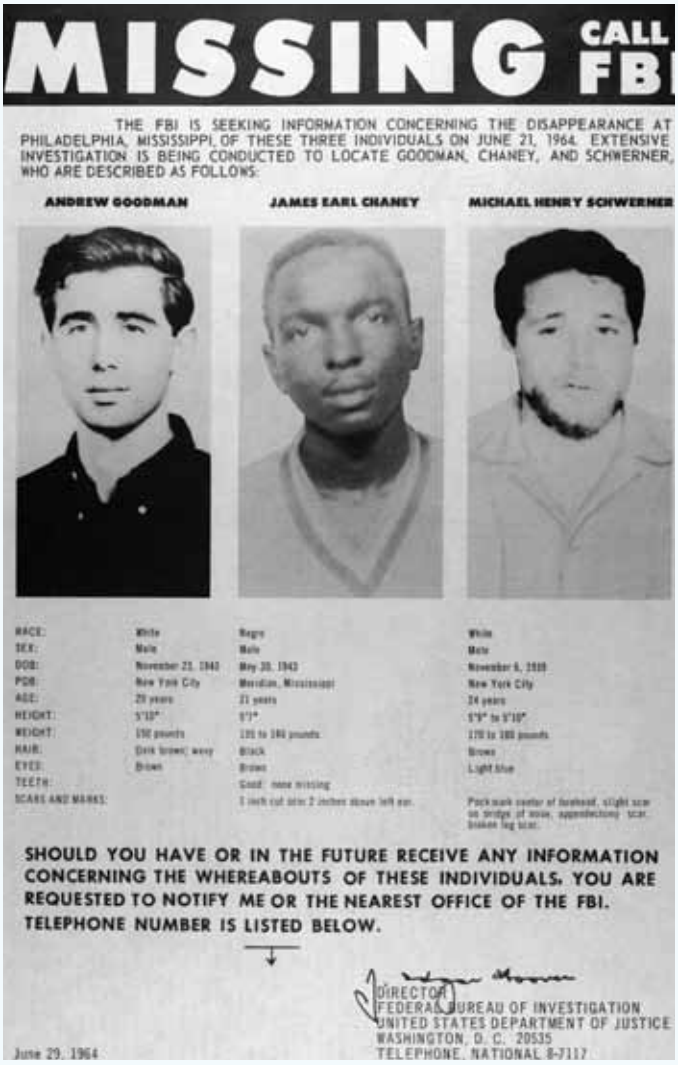

اكتشفت عملية بحث دامت 44 يوماً قام بها مكتب التحقيق الفدرالي في ولاية مسيسيبي جثث الناشطين في حقل الحقوق المدنية الذين جرى قتلهم وهم، اندرو غودمان، جيمس ايرلي شاني، ومايكل هنري شويرنر.

بعد أن قابلوا مراجعهم هناك وشاهدوا البقايا المتفحمة من الكنيسة التي أشعلت منظمة كوكلاكس كلان النار فيها، توجه الشباب الثلاثة نحو الغرب باتجاه مدينة فيلادلفيا، مركز المقاطعة، حيث أوقف نائب مدير الشرطة، سيسيل راي برايس سيارتهم بحجة تجاوز حدود السرعة. وضعهم قيد الاحتجاز ورافقهم إلى سجن المقاطعة في نيشوبا. لم يبدِ الناشطون أية مقاومة رغم شكهم الطبيعي برجال الشرطة المحلية، ولكنهم مثلهم مثل كل فرد في حركتهم كانوا يؤمنون بقوة اللاعنف وعدم المواجهة لتحقيق أهدافهم. لم تكن تتوفر لهم أية طريقة لمعرفة أن برايس كان مشتركاً شخصيا في

في العام 2005، بعد 41 سنة من مقتل غودمان وشاني وشويرنر، حُكم على إدغار راي كيلن بجريمة قتلهم.

مؤامرة دبرتها منظمة كوكلاكس كلان لإبقائهم في السجن إلى أن يتم جمع حشد من الناس.

في وقت متأخر من تلك الليلة أطلق نائب مدير الشرطة سراح الشبان الثلاثة الذين عادوا فوراً إلى سيارتهم واستأنفوا رحلتهم نحو ميريديان، حيث كان مركزهم الرئيسي الذي يبعد مسافة نصف ساعة في السيارة جنوباً. في الطريق العام الريفي المظلم، طاردهم حشد من سيارات منظمة كوكلاكس كلان ومن بينها سيارة نائب مدير الشرطة. وأوقفوا وأخرج رجال منظمة كلان ضحاياهم من السيارة وأطلقوا النار عليهم وقتلوهم ثم أخفوا جثثهم في سد ترابي كان يجري بناؤه في أراضي مزرعة ألبان مجاورة.

تبع ذلك بحث دام 44 يوماً طاف خلالها عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي، الذين أرسلهم الرئيس جونسون، إلى كل أرجاء الولاية. ظل العالم طول ذلك الصيف يقرأ التقارير المتعلقة بلغز اختفائهم بينما رفض المسؤولون في ولاية مسيسيبي حتى التحقيق في القضية مصرين على أن اختفاء الرجال الثلاثة ليس سوى خدعة محتملة. وعندما عثر رجال مكتب التحقيقات الفدرالي في 4 آب/أغسطس على جثث الناشطين الثلاثة، اندلعت احتجاجات عنيفة شملت كل البلاد، مطالبة بإلقاء القبض على الذين ارتكبوا مثل هذه الجريمة الشنيعة ومعاقبتهم.

طبقاً للنظام القضائي الأميركي تحاكم جرائم القتل بموجب قانون الولاية، وفي محاكم الولاية التي حصلت فيها الجريمة. وعندما امتنعت ولاية مسيسيبي عن توجيه تهم القتل، سعت الحكومة الفدرالية إلى بدائل. وكانت واشنطن، ابتداءً من أربعينات القرن العشرين، تحاول، دون تحقيق أي نجاح، مقاضاة الرعاع الجنوبيين الذين ارتكبوا عمليات شنق من غير محاكمة قانونية وفقاً لقوانين قديمة للحقوق المدنية تعود إلى فترة إعادة الإعمار. لم تتمكن وزارة العدل من القيام بذلك قبلا بنجاح، ولكنها قررت المحاولة من جديد. في أوائل كانون الأول/ديسمبر 1964، أوقف مكتب التحقيقات الفدرالي 21 رجلاً في هذه القضية، أفراد من منظمة كوكلاكس كلان المحلية، وعدة ضباط شرطة من بينهم رئيس شرطة مقاطعة نيشوبا ونائبه، ووجهت إليهم تهمة التآمر لانتهاك الحقوق المدنية للناشطين الثلاثة. اضطر المدعون العامون إلى اللجوء حتى إلى المحكمة العليا من أجل توضيح القوانين وتبرير استعمالها في هذه القضية. ولكن في عام 1967، وفي حُكم شَكّل مَعلماً بارزاً، وجدت هيئة محلفين فدرالية من سكان مسيسيبي سبعة من المدعى عليهم مذنبين وأصدرت المحكمة الفدرالية أحكاماً بالسجن وصلت الى 10 سنوات.

أثبتت عملية اغتيال شاني، وغودمان، وشويرنر أنها شكلت نقطة حاسمة في التغلب على المقاومة الشرسة "لقلعة مسيسيبي." وفي حين ان بعض الناشطين في مجال الحقوق المدنية اشتكوا من أن توجيه الاهتمام والتدقيق القومي نحو مسيسيبي تطلّب مقتل رجال بيض في نهاية الأمر، فقد ساعدت ردود الفعل القومية القوية في القضاء على الأشكال الشريرة بدرجة خاصة من أشكال التمييز العنصري في الولاية إلى الأبد. واليوم يصوت المواطنون السود في ولاية مسيسيبي بأعداد كبيرة ويشغلون مناصب في المجلس التشريعي للولاية وقد مثلوا ولايتهم في الكونغرس الأميركي.

خلال العقود التي عقبت عام 1964، شعر العديد من مواطني ولاية مسيسيبي بالخجل الشديد من تصرف ولايتهم خلال حقبة الحقوق المدنية، وتم توجيه مطالبات إلى الولاية لتقوم بمواجهة سوء معالجتها للقضية. في 21 حزيران/يونيو 2005، بعد انقضاء 41 سنة بالضبط على اختفاء الشباب الثلاثة، أدانت محكمة الولاية في مسيسيبي إدغار راي كيلن، المنظم في كلان الذي قام بتدبير المؤامرة، والذي كان لا زال فاراً من المحاسبة، بتهمة جريمة قتل متعمد. رحّب الأميركيون من كافة الأعراق والاثنيات بالحدث واعتبروه نصراً رمزياً وحلاً جزئياً لجريمة ظل يسيطر شبحها على البلاد لفترة زمنية طويلة.

بقلم **فيليب دراي**

مؤلف كتاب «رجال الكابيتول: القصة الملحمية لإعادة الإعمار من خلال حياة أول الأعضاء السود في الكونغرس.» كما شارك دراي مع سيث كيغين في تأليف كتاب «لسنا خائفين: قصة غودمان، وشويرنر، وشاني، وحملة الحقوق المدنية لمسيسيبي.»

مدغار إيفرز:
شهيد حركة مسيسيبي

كان مدغار إيفرز، رئيس الجمعية القومية لتقدم الملونين (NAACP) في ولاية مسيسيبي قيادياً نشطاً، لكن حياته كانت قصيرة جداً بسبب اغتياله في العام 1963. مثّل فقده وهو في السابعة والثلاثين من عمره تراجعاً مأساوياً لحركة الحقوق المدنية، ولكنها أثارت مزيدا من الاحتجاجات واستقطبت اهتمام وتعاطف الحكومة الفدرالية مع قضيته.

ولد مدغار في ريف ولاية مسيسيبي عام 1925، وخدم في القوات المسلحة الأميركية في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية وعاد إلى الوطن ليستكمل الدراسة في كلية ألكورن (مؤسسة تعليمية اشتُهرت بأنها للسود تاريخياً تقع بالقرب من مدينة لورمان، في ولاية مسيسيبي) حيث برز كطالب متفوق وكلاعب رياضي متميز. قابل هناك من أصبحت زوجته في المستقبل ميرلي، وتزوجها في العام 1951.

أصبح إيفرز تحت رعاية تي. آر. أم. هوارد، الطبيب ورجل الأعمال الأسود الذي كان قد أسس وكالة تأمين وعيادة طبية في دلتا المسيسيبي. كما شكل هوارد المجلس الإقليمي للقادة الزنوج في المسيسيبي، وهي جمعية تدافع عن الحقوق المدنية استخدمت منهجا يعتمد على التواصل بين "القمة والقاعدة"، كي تُشجّع كبار المتخصصين في المجالات المختلفة ورجال الدين من الأفريقيين الأميركيين على الدعوة إلى مساعدة الذات، وملكية الشركات والمشروعات التجارية، وفي نهاية المطاف، المطالبة بالحقوق المدنية بين السود على نطاق أوسع.

مدغار ايفرز في العام 1963. وقد تم اغتياله في وقت لاحق من تلك السنة.

عقد إيفرز العزم على أن يرى الحريات التي دافع عنها في الخارج وقد تأصلت جذورها في وطنه. وبرز بسرعة كأحد الناشطين الأكثر فعالية في المجلس الإقليمي للمسيسيبي. ومِثله مثل هوارد، مزج بين العمل في المجال التجاري مع المشاركة في حملات الحقوق المدنية، فعمل كبائع بوالص تأمين في شركة ماغنوليا للتأمين على الحياة التي يملكها هوارد، بينما كان ينظّم الفروع المحلية للجمعية القومية لتقدم الملونين ويقود عمليات مقاطعة محطات البنزين التي تمنع استخدام السود دورات المياه بها. (كانت إحدى الملصقات التي توضع على إفريز السيارات تقول: "لا تشتري البنزين من مكان لا تستطيع أن تستعمل فيه دورة المياه").

في عام 1954 تحدى إيفرز نظام التمييز العنصري من خلال تقديم طلب للالتحاق بكلية الحقوق في جامعة مسيسيبي التي كان جميع طلابها من البيض، والتي كانت تعرف باسم "أُولي ميس" – أو السيدة الجليلة وهو التعبير الذي كان يطلقه العبيد على زوجة مالكهم . رُفض طلب إيفرز ولكن نضاله حاز إعجاب صندوق الدفاع القانوني للجمعية القومية لتقدم الملونين وما لبث وأن عُيّن أول سكرتير ميداني للجمعية في مسيسيبي، وكانت هذه مهمة خطرة وموحشة.

قال إيفرز في إحدى المرات، "قد يبدو الأمر مضحكاً، ولكني أعشق الجنوب. لا أختار العيش في أي مكان آخر. يوجد هنا أرض يستطيع الإنسان فيها أن يُربي قطعان المواشي، وسوف أفعل ذلك في يوم ما. وهناك بحيرات حيث يستطيع المرء إطلاق صنارة والتقاط سمكة قادوس. وهناك مكان يلعب فيه أولادي ويكبرون ليصبحوا مواطنين صالحين، هذا إذا سمح لهم الرجل الأبيض بذلك."

في ذلك الوقت، كان تعاون البيض يبدو أمراً مشكوكا به جداً. في تلك السنوات حصلت في المسيسيبي حادثتان من أكثر عمليات القتل شناعة من دون محاكمة في الولايات المتحدة، وهما عملية قتل المراهق إيمت تيل وعمره 14 سنة في العام 1955، وعملية شنق ماك شارلز باركر عام 1959 في بوبلارفيل. ساعد إيفرز في التحقيق في حادثة قتل تيل، وهي قضية استقطبت اهتماماً قومياً واسعاً. رغم وجود إثباتات قوية تؤكد إدانة المدّعَى عليهم، لم تستغرق تبرئتهم من جانب هيئة المحلفين المؤلفة من الذكور البيض أكثر من 67 دقيقة. قال أحد المحلفين في وقت لاحق إن الهيئة أخذت استراحة لتناول المرطبات من أجل تمديد المداولات لأكثر من ساعة "لجعلها تبدو صحيحة".(في أيار/مايو 2004، أعادت وزارة العدل التحقيق في جريمة القتل بعد أن وصفت المحاكمة التي جرت عام 1955 بأنها "إجهاض بشع للعدالة". ولكن بسبب وفاة شهود عديدين منذ مدة طويلة وتبعثر المستندات الثبوتية، امتنعت هيئة محلفين كبرى عن إدانة المتهم الأخير الذي بقي على قيد الحياة).

ردت ولاية مسيسيبي بعنف على قرار المحكمة العليا في قضية براون ضد مجلس التعليم في عام 1954، والأمر الصادر عنها بإلغاء الفصل العنصري في المدارس العامة في البلاد. تعهدت

تُلقي ميرلي ايفرز خطاباً في اجتماع حاشد في جامعة هوارد بعد مقتل زوجها ميدغار ايفرز. سوف تبرز ميرلي ايفرز كمناصرة بارزة للحقوق المدنية وسوف تشغل لاحقاً منصب رئيسة الجمعية القومية الأميركية للملونين (NAACP).

مجموعات من البيض المحليين، عرفت باسم "مجالس المواطنين"، بمقاومة الدمج بأي ثمن. قام إيفرز، الذي كان قد رُفض طلبه سابقاً للدخول إلى "جامعة مسيسيبي"، بمساعدة السود الآخرين في جهودهم للتسجيل في تلك الجامعة. في العام 1962، تم قبول تسجيل الجندي القديم في سلاح الجو جيمس ميريديث في هذه الجامعة بأمر مباشر أصدره رئيس المحكمة العليا الأميركية هيوغو بلاك. عارض مسؤولو الولاية هذا الأمر ولم يتمكن ميريديث من بدء دراسته في هذه الجامعة إلا بعد ليلة من المظاهرات قتل خلالها شخصان وأصيب المئات بجروح.

وحتى بعد أن أدت جهود إيفرز في الدفاع عن ميريديث إلى مضاعفة الشعور بالكره نحوه من جانب المناصرين للفصل العنصري، استمر بتنظيم سلسلة من المقاطعات، والاعتصامات، والاحتجاجات في جاكسون، أكبر مدينة في ولاية مسيسيبي. وحتى الجمعية القومية لتقدم الملونين عبّرت عن قلقها أحياناً من اتساع نطاق جهود إيفرز. فعندما قاد مارتن لوثر كنغ جونيور حملة الحقوق المدنية التي شاركت فيها شخصيات كبيرة في برمنغهام، بولاية ألاباما، في ربيع عام 1963، ضاعف إيفرز نشاط حركته في جاكسون، حيث طالب بتعيين رجال شرطة من السود، وتشكيل لجنة مشتركة من البيض والسود، وإلغاء الفصل العنصري في مطاعم وسط المدينة، واستعمال الألقاب الدالة على الاحترام (سيد، سيدة، آنسة) من جانب البيض عند تعاملهم مع المتسوقين السود في متاجر وسط المدينة.

كان رد فعل المدينة منذراً بالسوء. فقد أنشأ عمال في أرض للمعارض بولاية مسيسيبي المجاورة سلسلة من المناطق المُسيّجة تتسع لاحتجاز الآلاف من المتظاهرين، وكانت تلك رسالة فظة لأولئك الذين كانوا يفكرون في التظاهر. لكن إيفرز ومؤيديه لم يرتدعوا، بل واصلوا كفاحهم. شارك السود المحليون، ومن بينهم العديد من الأطفال، في التظاهرات الحاشدة، ومقاطعة المتاجر والمسيرات والانضمام إلى صفوف المضربين. مثلت هذه المظاهرات أوج السنوات الطويلة لعمل إيفرز في حقل المطالبة بالحقوق المدنية. ووصلت الأمور إلى نقطة حاسمة عندما ظهر إيفرز على شاشة التلفزيون المحلي لكي يشرح أهداف حركته. فلم يتعود البيض رؤية أشخاص سود على شاشة التلفزيون ولا سيما لعرض قضيتهم والتعبير عنها بأنفسهم، فشعر العديدون منهم بالغضب الشديد.

ما لبث وأن جرت محاولات لقتل إيفرز. ألقيت قنبلة في مرآب سيارته وصدمته شاحنة كادت أن تقتله. وعند عودته إلى منزله في ليلة 12 حزيران/ يونيو 1963، تعرض لهجوم وأُطلقت عليه النار عندما حاول الخروج من سيارته. توفي قرب الباب الأمامي لمنزله.

أثار اغتيال مثل هذا القائد الشعبي غضب أفراد المجتمع الأسود. حصلت مواجهات عديدة طوال عدة أيام بعد اغتياله مع رجال الشرطة في وسط مدينة جاكسون. وحتى البيض الذين كانوا يديرون المدينة صُدموا بمقتل إيفرز لأنه رغم كونه مشاغباً فقد كان وجوده أمراً مألوفاً على الأقل. وافق قادة المدينة بصورة استثنائية على السماح بمسيرة صامتة لتكريمه وفيما تتابع وصول قادة حركات الحقوق المدنية من جميع أنحاء البلاد للتعبير عن تحية الوداع له. دُفن في المقبرة القومية في آرلنغتون في واشنطن العاصمة وجرت مراسم تشيعه في جنازة عسكرية كاملة. تولى شارلز، شقيق ميدغار، بعض مهامه في حملة جاكسون، وأصبحت زوجته ميرلي ناشطة معروفة جداً وقد تسلمت رئاسة اجتماعات الجمعية القومية لتقدم الملونين من عام 1995 حتى عام 1998.

كان قدر ميدغار إيفرز أن يرتبط اسمه بإحدى القضايا القانونية الأكثر تخييبا للآمال في حقبة المطالبة بالحقوق المدنية. استدعت المحكمة قاتله، وهو عنصري أبيض متشدد اسمه بايرون دو لا بكويث، وريث عائلة قديمة في مسيسيبي، مرتين في الستينات من القرن العشرين. ولكن في كل مرة كانت هيئة المحلفين المكونة من البيض فحسب تبرئه من التهمة. ودام الأمر إلى أن جاء عام 1994، بعد ثلاثة عقود من قيادة إيفرز لأقرانه من مواطني ولاية مسيسيبي في حملة لمناهضة التعصب وعدم التسامح، حين تمت إدانة بيكويث وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، وقد توفي وهو في السجن عام 2001.

لقد انتصر إيفرز في النهاية حتى بعد موته. ففي السنة التي قُتل فيها، تمكن 28 ألف مواطن أسود من ولاية مسيسيبي من تسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين. لكن بحلول عام 1971، ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من ربع مليون فرد. بحلول عام 1980، وصل هذا الرقم إلى نصف مليون. بحلول عام 2005 كان في ولاية مسيسيبي أكبر عدد من المسؤولين المنتخبين السود في البلاد، حيث شملوا حوالي ربع وفد الولاية إلى مجلس النواب الأميركي وحوالي 27 بالمئة من مجموع أعضاء المجلس التشريعي في الولاية.

بقلم **فيليب دراي**

مؤلف كتاب «رجال الكابيتول: القصة الملحمية لإعادة الإعمار من خلال حياة أول أعضاء في الكونغرس من السود.» كما شارك دراي سِث كاغين في تأليف كتاب « لسنا خائفين: قصة غودمان، وشويرنر، وشاني، وحملة الحقوق المدنية للمسيسيبي.»

6

«لا يمكن لها أن تستمر»

إقامة المساواة القانونية

من أعلى إلى أسفل: القس هوسيا ويليامز يُلقي خطاباً في حشد للتسجل للانتخاب في سلما، بولاية ألاباما سنة 1965.

1966: بعد أن أصبح قانون حقوق التصويت نافذ المفعول، يصطف أميركيون أفريقيون في ألاباما لتسجيل أصواتهم كناخبين.

شكّلت حركة الحقوق المدنية التي قادها مارتن لوثر كينغ الإبن وآخرون العامل الحافز الذي لا غنى عنه لإقرار قانونين جديدين حاز على أهمية لا تُضاهى. فقانون الحقوق المدنية للعام 1964 وقانون حقوق التصويت للعام 1965 أقاما بثبات المساواة القانونية للأميركيين الأفارقة. صدر القانونان بسبب التحوّل البنيوي للسياسات الأميركية بضمنها الصعود غير المتوقع لرئيس قومي جنوبي مُناصر للحقوق المدنية الذي ساعد في التغلّب على القوى التي كانت تمنع سابقاً المُصادقة على قوانين الحقوق المدنية. وقبل كل شيء آخر، جاء الدعم للمصادقة على هذين القانونين من الأعداد المتزايدة للناخبين المطالبين بالتغيير، أي ملايين الأميركيين الذين هالهم أعمال مناصري التمييز العنصري في الجنوب.

تغير المشهد السياسي الأميركي

منذ أن فشل مشروع إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب الأهلية في تأمين الحقوق المدنية للسود في الجنوب الأميركي، أحبط عائقان كبيران الجهود على المستوى القومي لإنهاء نظام جيم كرو العنصري: نظام الأحزاب السياسية وأنظمة الكونغرس الأميركي. عندما استحوذت الولايات المتحدة على مناطق واسعة تحتفظ في واقع الأمر بالأرقاء (ومنها كاليفورنيا والكثير من المناطق التي أصبحت اليوم الجنوب الغربي الأميركي) جراء حربها مع المكسيك (1846-1848)، شكّلت الأحزاب السياسية في البلاد بصورة متزايدة مواقفها حول الخطوط الإقليمية: أيّد الحزب الديمقراطي الجنوب، وتوسّع نظام العبودية، وأيّد حزب الويغز (الأحرار) ولاحقاً الحزب الجمهوري الشمال وعارضا توسيع نظام العبودية إلى المقاطعات التي تمّ الاستحواذ عليها حديثاً، وكثيراً ما ساد الاعتقاد بينهما أن الإلغاء الكامل لنظام العبودية ليس سوى مسألة وقت. كان الحزبان خلال تلك الحقبة يحبذان الاستخدام الجريء للسلطة الفدرالية لتعزيز التنمية الاقتصادية. الجنوبيون والديمقراطيون، لخشيتهم من العمل الفدرالي ضد نظام العبودية، أيدوا سيادة الولايات الفردية بمواجهة حكومة فدرالية تكون مُحدّدة سلطتها بتلك السلطات الممنوحة لها في الدستور. كانت لمفهوم «حقوق الولايات» هذا جذور عميقة في التاريخ الأميركي. ولكن في أوائل القرن التاسع عشر أصبح ذلك المفهوم متشابكاً مع قضايا العبودية والتمييز العنصري والحقوق المدنية.

استمرت هذه الأنماط بعد الحرب الأهلية. وكما رأينا، ضغط الجمهوريون الراديكاليون ما بعد الحرب لتنفيذ عملية إعادة إعمار تضمن للأفريقيين الأميركيين حقوقهم. بعد انتهاء عملية إعادة الإعمار استمر "حزب لنكولن"، أي الحزب الجمهوري، بالتمتع بدعم معظم السود. في غضون ذلك، تطور الحزب الديمقراطي إلى تحالف من المواطنين الجنوبيين المناصرين للتمييز العنصري وسكان المدن في الشمال، من المهاجرين وعمال الصناعة في أحيان كثيرة. مع توالي سنوات القرن العشرين، أصبح الجناح الشمالي للحزب ليبرالياً سياسياً بدرجة أكبر، ومع قيام السياسات الاقتصادية للبرنامج الجديد الذي وضعه الرئيس فرانكلين دي. روزفلت، أصبح ذلك الجناح أكثر قبولاً للسلطات الفدرالية الواسعة. وكثيراً ما كان يُثار غضب الديمقراطيين الشماليين الليبراليين ضد التمييز العرقي في الجنوب ولكن لم يكن باستطاعة حزبهم أن يتنافس على مستوى الوطن بكامله بدون دعم "الجنوب الصلب".

شكلت أنظمة مجلس الشيوخ الأميركي عقبة كبيرة أخرى أمام تشريعات الحقوق المدنية. ففي حين كانت المُصادقة على قانون تتطلب موافقة غالبية بسيطة فقط، كان يحق لكل عضو في مجلس الشيوخ إيقاف عملية التصويت رافضاً ببساطة التوقّف عن الخطابة خلال مناقشات المجلس والتخلي عن دوره في الكلام. في ذلك الوقت كانت غالبية ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ تستطيع التصويت على "إغلاق" باب المناقشة. ومن الناحية العملية، كان من غير الممكن لمجلس الشيوخ المُصادقة على أي قانون دون الحصول على دعم ثلثي أعضاء المجلس. معنى ذلك أن أعضاء مجلس الشيوخ الجنوبيين المُنتخبين في ولايات كان فيها السود محرومين روتينياً من حق التصويت يستطيعون إحباط المُصادقة على قوانين الحقوق المدنية، وقد فعلوا ذلك في الواقع.

إلقاء الخطب الطويلة "المعطلة للتصويت" والمناهضة للحقوق المدنية، كما أصبحت تُعرف الخطب الطويلة التي يلقيها أعضاء من مجلس الشيوخ، أعاقت التصويت على قوانين كثيرة على مرّ السنين. في عام 1946 أحالت الخطب الطويلة التي دامت أسبوعاً كاملاً التصديق على قانون حاز على تأييد الغالبية ونص على منع التمييز العنصري في أمكنة العمل. وفي عام 1957، استمر عضو مجلس الشيوخ ستروم ثورموند (ديمقراطي من ساوث كارولينا) في إلقاء خطبة دامت 24 ساعة و18 دقيقة بدون توقف في جهد غير ناجح لمنع التصديق على قانون الحقوق المدنية المعتدل للعام 1957.

لكن كوكبة من القوى السياسية كانت تتحول ببطء وبطرق أثبتت أنها ساعدت حركة الحقوق المدنية. فقد ازدادت أهمية تصويت السود، على الأقل في الشمال. ففي معظم مراحل تاريخ البلاد كانت غالبية الأميركيين الأفريقيين تقطن الجنوب. خلال النصف الأول من القرن العشرين، بدأ العديد منهم في مغادرة الجنوب متجهين إلى شيكاغو والى مدن شمالية أخرى. توجّه عدد من السود يُقدّر بحوالى 6 ملايين فرد إلى الشمال خلال مرحلة "الهجرة الكبرى". لم يكن الشمال متحرراً من التمييز العرقي ولكن كان بإمكان السود أن يدلوا بأصواتهم وبذلك أصبحوا هدفاً جاذباً متزايداً للسياسيين الطموحين.

في العام 1960، صمم المرشح الديمقراطي للرئاسة وعضو مجلس الشيوخ جون إف كندي على زيادة حصته من أصوات الأميركيين الأفريقيين الذين كانوا ينتخبون تاريخياً لصالح الحزب الجمهوري. وعندما سُجن مارتن لوثر كنغ الإبن، عقب الاعتصام الذي نفّذه في أتلنتا، اتصل كندي هاتفياً بزوجة كنغ، كوريتا سكوت كنغ، للإعراب عن تعاطفه في حين كان وشقيقه، وزير العدل المُقبل، روبرت إف كندي، يعملان على تأمين إطلاق سراح كنغ. بعد أن أطلق سراح كنغ مقابل كفالة، اعترف كنغ "بدينه العظيم من الشكر إلى كندي وعائلته". حصل كندي على نسبة قدرت ب 70 بالمئة من أصوات الأفريقيين الاميركيين في انتخابات حامية فاز فيها كندي على نائب الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون بنسبة تقل عن واحد بالمئة من الأصوات الشعبية.

وفي حين يختلف المؤرخون حول سجل الحقوق المدنية خلال إدارة كندي، فإن من الإنصاف الملاحظة أن هذا السجل كان أفضل من سجلات الرؤساء السابقين في القرن العشرين، لكنه لم يكن بالقوة التي أرادها الناشطون المناصرون للحقوق المدنية. حثّ جون وروبرت كندي بتكرار كنغ على عدم الضغط بقوة شديدة. ولكن عندما استمر كنغ في شق طريقه إلى الأمام كان الاثنان يوافقان بصورة عامة على ما يفعله.

وكما ذُكر سابقاً، أدخل الرئيس كندي تشريعات واسعة النطاق حول الحقوق المدنية في أعقاب أحداث بيرمنغهام. وبعد اغتيال كندي في تشرين الثاني/نوفمبر 1963، انتقلت مسؤولية إصدار هذه التشريعات إلى كاهل نائب الرئيس وخليفته ليندون جونسون.

ليندون بينز جونسون

امتلك الرئيس الجديد سلاحين هائلين: شخصية قوية استثنائية، وإتقان فائق لإجراءات وشخصيات الكونغرس الأميركي ربما لم يضاهيه فيه أحد في التاريخ الأميركي. خدم جونسون كرئيس منذ عام 1954 وحتى عام 1960. وحسب قول كاتب سيرته روبرت داليك: «خدم كزعيم الأكثرية الأكثر فعالية في تاريخ مجلس الشيوخ». فقد أضاف إلى تضلّعه بقواعد وتقاليد مجلس الشيوخ التي كثيراً ما تكون مُبهمة ما يمكن تسميته

بقدرات فائقة على الإقناع الشخصي. قال نائب الرئيس، هيوبرت همفري: «كان يدخل مثل الموجة العارمة تماماً. كان يخترق الجدران ... كان يُسيطر على كامل الغرفة.»

المؤرخة دوريس كيرنز غودوين، التي خدمت كباحثة في البيت الأبيض تحت قيادة جونسون، تتذكر قدرة جونسون على تركيز كافة طاقاته لاستخراج صوت مطلوب من سناتور متردد. أطلقت على ذلك اسم "المعالجة". كاتب سيرة حياة مارتن لوثر كينغ، مارشال فرادي، وصف ذلك بالقول:

> "طريقة شرسة للإقناع يسبقها نوع من الغمر المتدرج: لف ذراع ماردة حول كتف زميل بينما يده الأخرى تُمسك بإحكام طية سترته، ثم تسوية ربطة عنق السناتور، ثم وكزه بلطف ولكم صدره وإدخال إصبعه في قميصه. ويقوم جونسون بخفض وجهه ليقترب أكثر وأكثر من وجه زميله لمضاعفة الحض إلى أن ينحني الرجل إلى الخلف مثل علامة الهلالين."

وُلد جونسون فقيراً في تكساس وأدرك بصورة حميمة الظروف التي كان يعيش في ظلها الأميركيون الأفارقة والأميركيون المكسيكيون. وكعضو في مجلس النواب، ومن ثم، عضوا في مجلس الشيوخ يمثل ولاية جنوبية أجبرته الحقائق الانتخابية على تخفيف بعض وجهات نظره التقدمية المتعلقة بالحقوق المدنية والمساواة العرقية. ولكن بعد وصوله بصورة غير متوقعة إلى سدّة الرئاسة وضع جونسون المدى الكامل لمهاراته السياسية في خدمة العمل على إقرار قوانين الحقوق المدنية التي اعتبرت معالماً في التاريخ الأميركي.

وكما قال الرئيس الجديد لريتشارد روسل، السناتور النافذ من جيورجيا، الذي وضعت معارضته لقانون الحقوق المدنية عائقاً هائلاً: "لن أثير اعتراضات تافهة ولن أقدّم تسويات. سوف أقر القانون كما هو يا ديك، وإذا وقفت في طريقي فسوف أمر من فوقك. أريدك فقط أن تعرف ذلك لأني مهتم بأمرك."

قانون الحقوق المدنية للعام 1964

على مدى فترة تقرب من قرن من الزمن، استطاعت ولايات عديدة التهرّب من الأمر الصريح المنصوص عليه في التعديل الرابع عشر للدستور الأميركي:

> لا يجوز لأية ولاية أن تُصدر أو تطبق أي قانون ينص على تقليص الامتيازات أو الحصانات لمواطني الولايات المتحدة، كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرّم أي شخص من الحياة، أو الحرية، أو الملكية دون اللجوء إلى الإجراءات القانونية، أو تنكر الحماية المتساوية للقوانين لأي إنسان يخضع لنطاق سلطاتها.

قرارات المحاكم في قضايا مثل قضية براون ضد مجلس التعليم، وقضايا عديدة أخرى كسبها ثيرغود مارشال والجمعية الوطنية لتقدّم الملونين، ثبّتت في النهاية أن الحكومة، وحتى حكومات الولايات في عمق الجنوب، لا يحق لها التمييز ضد الأفريقيين الأميركيين أو أي إنسان آخر. خاطر ناشطون مُناصرون للحقوق المدنية مثل ركّاب الحرية بحياتهم، ولكن، على الأقل، لم يكن هناك أي شك بأن القانون كان إلى جانبهم، وأن الذين هاجموهم كانوا ينتهكون القوانين.

لكن أصحاب دار سينما أو كافتيريا في متجر ليسوا الحكومة. ونتيجة لذلك، أُجبرت حركة الحقوق المدنية على شن معاركها في مدينة واحدة وضد مؤسسة واحدة في كل مرة. وفي حين أدّى الرفض الشجاع لروزا باركس الانتقال إلى المقاعد الخلفية في الحافلة العمومية إلى إلغاء التمييز العنصري في وسائل النقل العام في مدينة مونتغمري، بولاية الأباما، فقد كان المطلوب وجود المئات أو حتى الآلاف من أمثال روزا باركس ومارتن لوثر كنغ لإلغاء التمييز العنصري كليا في الجنوب.

ومن الواضح أن إصدار التشريعات كان ضرورياً لمنع أعمال التمييز العنصري الخاصة في الأماكن العامة. قد تُمثّل مثل هذه القوانين توسيعاً دراماتيكياً للسلطة الفدرالية. فالدستور الأميركي يشرح ما يجوز أو لا يجوز أن تفعله الحكومة الفدرالية، وأيضاً حكومات الولايات بموجب التعديلات التي أُدخلت عليه بعد الحرب الأهلية. لكن لا يتكلّم القانون عن ما يجب على كافتيريا في متاجر وولوورث أن تفعله أو لا تفعله.

في نهاية المطاف، سوف يؤكد أنصار ما أصبح لاحقاً قانون الحقوق المدنية لعام 1964، وما قبلته المحاكم لاحقاً، أن الكونغرس يملك سلطة منع التمييز العنصري في الوظائف، والمرافق العامة، وغير ذلك من مظاهر الحياة. وأشاروا إلى النص الدستوري (المادة 1، القسم 8) الذي يُخوّل الكونغرس "تنظيم التجارة ... بين الولايات المختلفة". وبحلول منتصف القرن العشرين كانت كل معاملة اقتصادية تقريباً قد أصبحت تأخذ شكلا ما من أشكال التجارة بين الولايات، إذا أمعن النظر فيها عن كثب بدرجة كافية. في عام 1969، على سبيل المثال، رفضت المحكمة العليا في قضية دانيال ضد بول، ادعاء "نادٍ ترفيهي" يمارس التمييز العنصري بأن عدم وجود نشاط له بين الولايات يعفيه من أحكام قانون الحقوق المدنية. كان من بين استنتاجات المحكمة: أن مطعم الوجبات الخفيفة يقدّم هامبرغر ومقانق على خبز، وأن "المكونات الرئيسية التي دخلت في صنع هذا الخبز أُنتجت وعولجت في ولايات أخرى."

أثار قانون الحقوق المدنية لعام 1964 الذي أدخله الرئيس جونسون إحدى المنافسات السياسية الكبيرة في تاريخ البلاد. ولكن القانون ساد في البلاد لأن الكثيرين من المواطنين نظروا بعمق في عيني بول كونور (المرشح العنصري عن الحزب الديمقراطي لرئاسة بلدية بيرمنغهام بولاية ألاباما في حقبة كفاح الحقوق المدنية) ولم يعجبهم ما رأوه. لكن إقرار القانون في الكونغرس كان سيتطلب كل مهارات جونسون الهائلة. فقد كان مفهوماً أن غالبية الجمهوريين والديمقراطيين الشماليين سوف يدعمون مشروع القانون ولكن كان على جونسون أن يحصل على أغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ لكي يتغلّب على تكتيك استعمال الخطب الطويلة التي لا يُمكن تجنبها لعرقلة التصويت على القانون التي سوف يُلقيها الديمقراطيون الجنوبيون.

في أول خطاب عن حال الاتحاد ألقاه جونسون في 8 كانون الثاني/يناير 1964، حثّ الكونغرس على "جعل هذه الجلسة ... تُعرف بالجلسة التي صنعت للحقوق المدنية أكثر مما صنعته المئة جلسة الأخيرة مجتمعة." شهدت الأشهر التي تلت عمليات للتحري عن الحقائق ومناقشات مُكثّفة أجراها الكونغرس حول القانون. عقد مجلس النواب جلسات نقاش عامة دامت في مجموعها ما يزيد عن 70 يوماً، قدم خلالها 275 نائباً تقريباً حوالي 6 آلاف صفحة من الشهادات. في نهاية هذه العملية صادق مجلس النواب على مشروع القانون بموافقة 290 ومعارضة 130 نائباً.

"لا يمكن ان تستمر الأمور هكذا ...."، قال ذلك الرئيس ليندون بي جونسون وهو يوقع قانون الحقوق المدنية للعام 1964 بحضور زعماء الكونغرس ووزير العدل روبرت اف كينيدي (في الخلف، مباشرة وراء جونسون).

استمر إلقاء الخطب الطويلة في مجلس الشيوخ لمدة 57 يوماً ولم يُجرِ مجلس الشيوخ خلالها تقريباً أية أعمال أخرى. ومع استمرار إلقاء الخطب (حمل أحد أعضاء المجلس معه خطاباً مكوناً من 1500 صفحة لإلقائه في قاعة المجلس)، أخضع الرئيس جونسون أعضاء كثيرين في مجلس الشيوخ إلى ما سمي "بالمعالجة"، وضغطت مجموعة متنوعة من نقابات العمال ورجال الدين والناشطين في حقل الحقوق المدنية لكسب تأييد أعضاء المجلس على إنهاء المناقشات وإجراء تصويت نهائي. وأخيراً، في 10 حزيران/يونيو 1964، صوّت مجلس الشيوخ بأغلبية 71 مُقابل 29 على إنهاء المناقشات، وكانت هذه المرة الأولى التي ينجح فيها طلب إنهاء المناقشات في تاريخ الولايات المتحدة في شؤون تتعلق بالحقوق المدنية. بعد مرور أسبوع واحد أصدر مجلس الشيوخ صيغته لمشروع قانون الحقوق المدنية. وفي 2 تموز/يوليو 1964 صادق مجلس النواب على صيغة مجلس الشيوخ وأرسل مشروع القانون إلى البيت الأبيض.

وقّع الرئيس جونسون على مشروع القانون في ذلك المساء بالذات، خلال خطاب مُتلفز عُرض في كل البلاد قال فيه: "لقد لقي أميركيون عديدون من كل عرق ومن كل لون حتفهم خلال المعركة من أجل حماية حريتنا." وأضاف،

"لقد عمل أميركيون من كل عرق ومن كل لون على بناء دولة من الفرص المتوسعة. والآن بلغت الدعوة جيلنا من الأميركيين لمواصلة البحث الذي لا ينتهي عن العدل داخل حدود بلادنا.

إننا نؤمن بأن جميع الناس خلقوا متساوين. ولكن العديدين محرومون من المعاملة المتساوية.

إننا نؤمن بأن جميع الناس يملكون حقوقاً لا يمكن التصرف بها. ولكن لا يتمتع أميركيون عديدون بهذه الحقوق.

إننا نؤمن بأن جميع الناس يستحقون نعم الحرية. ولكن لا زال الملايين منهم محرومين من هذه البركات، ليس بسبب تقصيرهم، بل بسبب لون بشرتهم. الأسباب محفورة بعمق في التاريخ والتقاليد وطبيعة الإنسان. ويُمكننا أن نفهم، بدون ضغينة أو بغض، كيف حصل كل ذلك.

ولكن لا يمكن لهذا الأمر أن يستمر. فدستورنا، أساس جمهوريتنا، حرّمه ... إن هدف القانون بسيط.

إنه لا يُقيّد حرية أي أميركي، طالما احترم حقوق الآخرين.

إنه لا يمنح معاملة خاصة لأي مواطن.

إنه يقول إن الحدود الوحيدة لأمل الإنسان بالحصول على السعادة، وبمستقبل أولاده، سوف تكون قدرته الخاصة.

باتجاه عقارب الساعة من الأعلى: "سوف ننتصر". ناخبة سجلت اسمها حديثاً في سلما، بولاية ألاباما، في آب/أغسطس 1965. آذار/مارس، 1965: يقرأ مدير شرطة فدرالي أمر محكمة يحظر القيام بمسيرة احتجاج تطالب بتسجيل الناخبين كان من المقرر تنفيذها في سلما، الاباما. يظهر الدكتور كينغ إلى اليمين ويظهر إلى اليسار اندرو يونغ، عاقداً ذراعيه، وهو الذي اصبح لاحقا سفيرا للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ورئيس بلدية اتلانتا، بولاية جورجيا. المتظاهرون المطالبون بالحقوق المدنية يقتربون من مونتغمري، الاباما في اليوم الرابع من المسيرة من سلما إلى مونتغمري. انضم أميركيون من سائر أنحاء البلاد إلى هذا الجهد. المحتجون الأربعة في الأمام أتوا من (اليسار إلى اليمين) نيويورك (أول اثنين)، وولاية مشيغان، وسلما، ولاية الاباما.

إنه يقول بالفعل إن الناس المتساوين أمام الله سوف يصبحون متساوين أيضاً أمام صناديق الاقتراع، في صفوف المدارس، في المصانع...

إخوتي المواطنون، لقد وصلنا الآن إلى وقت الاختبار. ويجب أن لا نفشل. دعونا نُقفل ينابيع السم العرقي. دعونا نُصلي للحصول على قلوب حكيمة ومتفهمة. دعونا نتخلص من الخلافات الهامشية ونجعل دولتنا كاملة. دعونا نسرّع قدوم ذلك اليوم الذي تصبح فيه حقوقنا التي لا تُقاس وروحنا التي لا حدود لها حرة.

سلطات القانون

بعد مرور قرنين على العبودية، والتمييز العنصري، وعدم المساواة القانونية، والمساوئ الاقتصادية الناجمة عن ذلك، أعطى قانون الحقوق المدنية لعام 1964 إلى الحكومة الفدرالية والأفراد العاديين السلطة القانونية التي يحتاجون إليها لاجتثاث التمييز العنصري (والتمييز بين الرجل والمرأة، حيث يحظر القانون التمييز أيضاً على أساس الجنس).

تمّ توضيح هذه السلطة بموجب أحكام عريضة سُميت "بنود رئيسية." تشمل النقاط الرئيسية ما يلي:

البند 1: ألغى التطبيق غير المتساوي لشروط تسجيل الناخبين.

البند 2: تم حظر التمييز العنصري في المرافق العامة. خوّل هذا البند الأفراد رفع قضايا للحصول على أمر إنصاف قضائي لتأمين ذلك (أمر صادر من المحكمة يأمر الفرد بعمل أو بعدم عمل شيء)، وسمح لوزير العدل الأميركي بالتدخل في تلك القضايا التي يعتبرها "ذات أهمية عامة للناس."

البند 3: خوّل وزير العدل الأميركي رفع قضية، شرط أن تُعزّز مادياً التقدّم المنتظم في مجال إلغاء التمييز العنصري في المرافق العامة"، حيث لم يكن باستطاعة الفرد المظلوم بحد ذاته رفع مثل هذه القضية.

البند 4: خوّل وزير العدل رفع قضية لفرض إلغاء التمييز العنصري في المدارس العامة. هدف هذا الحكم إلى تسريع التقدّم البطيء الذي تحقق خلال العقد منذ قضية براون ضد مجلس التعليم.

البند 5: وسّع أحكام القانون لتشمل "أي برنامج أو نشاط يتلقى مساعدة مالية فدرالية." وخوّل الحكومة الفدرالية الامتناع عن تقديم أموال فدرالية إلى أي برنامج من هذا النوع يمارس التمييز العنصري.

البند 6: حظر التمييز العنصري في التوظيف من جانب أي مؤسسة أعمال توظف أكثر من 25 شخصاً. وشكل لجنة الفرص المتساوية في التوظيف لمراجعة الشكاوى المتعلقة بالتمييز العنصري عند التوظيف، والاستخدام، والتعويض، والترقية.

قانون حقوق التصويت لعام 1965: الخلفية

شكّلت قرارات المحاكم وقوانين الحقوق المدنية أدوات حاسمة في إقامة وحماية وفرض تطبيق الحقوق المدنية للأفريقيين الأميركيين. لكن الطريقة الأكيدة لضمان دوام هذه الحقوق تمثلت في تمكين السود سياسيا من القيام بأنفسهم في التشديد على شراكتهم الكاملة في النظام الديمقراطي. ومن الممكن القول إن حق التصويت كان حينئذ يمثل الحق الأساسي الذي يتصدر غيره من كافة الحقوق الأخرى، وهو كان حقاً لم يتمتع به الأفريقيون الأميركيون في الجنوب، من الناحية العملية، منذ فشل عملية إعادة الأعمار.

إذا نظرنا إلى الوراء، نرى أن النخبة من البيض الجنوبيين أعادت فرض هيمنتها السياسية بعد انسحاب الجيوش الشمالية من الجنوب في عام 1877. وضمن ذلك شكل منع التصويت شأناً حاسماً لتحقيق هدفهم هذا، والذي تمّ تنفيذه من خلال عدد من الأساليب المختلفة. في بداية الأمر كان العنف الفج هو الأداة المفضّلة الأولى. وقد تطور بعده عدد من الممارسات الأخرى.

كانت إحدى هذه الممارسات "ضريبة الرأس"، وهي ضريبة خاصة كانت تفرض بصورة متساوية على كل عضو في المجتمع الأهلي. وكان المواطنون الذي يتخلفون عن دفع هذه الضريبة يعتبرون غير مؤهلين للتصويت. أدخلت ولايات جنوبية عديدة ضريبة الرأس بين الأعوام 1889 و1910، ونظراً لمدى فقر الأفريقيين الأميركيين فقد أبطلت ضريبة الرأس حق التصويت لأعداد كبيرة من الناخبين السود، والبيض الفقراء أيضا. منع التعديل الرابع والعشرون للدستور الأميركي (1964) حرمان أي مواطن من حق التصويت في أي انتخابات لمنصب فدرالي بسبب تخلفه عن دفع ضريبة الرأس. ومدد قرار اتخذته المحكمة العليا الأميركيه بعد سنتين هذا التحريم لكي يشمل انتخابات الولايات والانتخابات المحلية.

وتمثلت ممارسة أخرى "بشرط معرفة القراءة والكتابة" لتسجيل الناخبين. وكانت تطبق امتحانات شفهية وخطية موضوعية بدرجة عالية دائما تقريباً، ترافقت مع تشديد خاص على المتقدمين من الأفريقيين الأميركيين. امتنعت بعض الولايات حتى عن السماح للمقترع بأخذ الامتحان ما لم يقم بدعوته ناخب مسجل سابقا. وكان من غير الممكن تقريبا للعديد من الناخبين السود أخذ الامتحان بما أنه لم يكن هناك سوى عدد قليل جدا من الأفريقيين الأميركيين المسجلين على جداول الناخبين الجنوبيين أصلاً، كما كان القليل جداً من الجنوبيين البيض مستعدين للمخاطرة بنبذهم من المجتمع، أو ما هو أسوأ، في حال دعوا ناخباً أسود محتملاً. وكثيراً ما كانت الامتحانات غير منصفة بدرجة صارخة. كانت الامتحانات تتطلب أحياناً من مُقدّم الطلب تدوين فقرة من الدستور طِبقاً لما يمليه عليه مسجل المقاطعة، وكانت هذه الفقرة تقرأ بوضوح لمقدمي الطلبات البيض وتُتمتم تمتمة بالنسبة للسود.

وتبنّى المسؤولون عن الانتخابات في الجنوب عددا من التكتيكات لمنع مُقدمي الطلبات من السود من التأهل للتصويت. فعلى سبيل المثال، في ولاية ألاباما، كانت قرارات نجاح أو فشل مقدم الطلب في الامتحان تُتخذ بسرية، ولم تكن هناك طريقة لتحدي صحة القرارات المتخذة. ولا عجب إذاً أن يقوم مجلس مسجلي المقترعين في الاباما "بتأهيل" كل مقدم طلب تسجيل أبيض وعدم تأهيل أي مقدم طلب أسود على الإطلاق.

ومهما كانت الأساليب التكتيكية المستخدمة، كان التهديد بالعنف يكمن دائماً في الخلفية. كان من المحتمل أن ينشر المسؤولون عن الانتخابات في الصحف المحلية أسماء طالبي التصويت من السود. ولكن ذلك كان ينذر مجالس المواطنين البيض، وفروع منظمة كوكلوكس كلان، بشأن السود الذين قد يتوجب "إقناعهم" بسحب طلباتهم.

إزاء هذه الخلفية من التخويف والعنف، أطلق ناشطون من لجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية ومؤتمر المساواة العرقية، إضافة إلى منظمات أخرى، حملات لتسجيل الناخبين في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية السوداء في عمق الجنوب عام 1961. تطلب العمل شجاعة لا تصدق، وكما شرحت إحدى المتطوعات الأوائل، العاملة في مزرعة قطن، فاني لو هامر: "أعتقد أنه لو كان لدي أي عقل، لكنت ارتعبت، ولكن ما الهدف من الرعب؟ الشيء الوحيد الذي يستطيعون (الناس البيض) أن يفعلوه هو قتلي، ويبدو أنهم كانوا يحاولون القيام بشيء من هذا مرة تلو المرة منذ الوقت الذي أتذكره."

في عام 1964، أطلق مؤتمر القادة المسيحيين الجنوبيين، ومؤتمر المساواة العرقية، والجمعية القومية لتقدّم الملونين، ولجنة التنسيق اللاعنفية الطلابية، مبادرة "صيف الحرية". تطوع ما يزيد عن ألف شخص أبيض من الشمال، ومعظمهم من طلاب الجامعات، بالسفر إلى ولاية مسيسيبي لمساعدة الناخبين السود على تسجيل أسمائهم للتصويت. كان القصد من وجودهم أيضا جذب الاهتمام القومي إلى القمع العنيف لحقوق التصويت الذي يرزح تحته السود.

في 21 حزيران/يونيو 1964، اليوم الأول من مبادرة "صيف الحرية"، حقق المتطوعون هذا الهدف الأخير بطريقة مأساوية. تمّ الإبلاغ عن اختفاء ثلاثة ناشطين يناصرون الحقوق المدنية وهم، الأفريقي الأميركي جيمس شاني، واثنان من الأميركيين اليهود البيض، هما مايكل شويرنر وأندرو غودمان، وقد وُجدا لاحقاً مقتولَيْن. أجبر مقتلهما الأميركيين على المواجهة المباشرة للقضايا المتعلقة بحقوق التصويت والعنف. وفي حين أقنع المتطوعون الشجعان حوالي 17 ألف أفريقي أميركي شجعان أيضاً، بإكمال طلبات التسجيل للتصويت، فلم يقبل المسؤولون الرسميون عن الانتخابات أكثر من نسبة 10 بالمئة من هؤلاء السود. وبدأت تدرك أعداد متزايدة من الأميركيين أن السود يمثلون تقريبا نصف عدد سكان ولاية مسيسبي ولكنهم لا يمثلون سوى نسبة 5 بالمئة من الناخبين المسجلين فيها.

يوم أحد دموي في سلما

في العام 1964 أطلقت منظمات الحقوق المدنية حملة تسجيل للناخبين في سلما، بولاية ألاباما، وهي مدينة صغيرة تقع على بعد 50 ميلا تقريباً إلى الغرب من مونتغومري. كان يقطن سلما حوالي 15 ألف أسود ولكن لم يتمكن سوى 350 فرداً منهم من تسجيل أسمائهم للتصويت. وفي اجتماع شعبي حول حقوق التصويت، عقد في شباط/فبراير 1965، في بلدة ماريون المجاورة، أطلقت قوات الشرطة النار على شاب أسود يدعى جيمي لي جاكسون وقتلوه.

رداً على هذا العمل، دعا ناشطون إلى مسيرة من سلما إلى مبنى كونغرس ولاية ألاباما في مونتغومري، بقيادة جون لويس من لجنة التنسيق اللاعنفية الطلابية

"الأحد الدامي"، في سلما، ألاباما، 7 آذار/مارس، 1965. كانت عملية قمع أول مسيرة للحقوق المدنية من سلما إلى مونتغمري سريعة وشاملة. قال النائب الأميركي اللاحق جون لويس، "أعتقدت أني شاهدت الموت".

(SNCC)، ومساعد مارتن لوثر كنغ القس هوزيا وليامز. واجه المتظاهرون الذين بلغ عددهم حوالي 525 شخصاً، على جسر بيتوس فوق نهر ألاباما قوات شرطة ولاية ألاباما ورجال شرطة محليين. كانت أقنعة الغاز وعصي الشرطة جاهزة. أمر قائد شرطة الولاية، العقيد جون كلاود المتظاهرين بالعودة إلى كنائسهم، فأجابه القس وليامز: "هل نستطيع أن نتكلم مع الرائد؟ فجاءه الرد، "ليست هناك من كلمة تقال."

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن قمع المسيرة "كان سريعا وشاملاً." وصفت الصحيفة الهجوم الصاعق من شرطة الولاية وسردت كيف "اكتسحوا أول عشرة أو عشرين زنجياً ورموهم أرضاً وهم يصرخون وأذرعهم وسيقانهم في الهواء." وبينما كانت وسائل الإعلام الجاهزة تسجل أفعال الشرطة ليطلع عليها الجمهور القومي المرتعب، أطلقت قوات الشرطة قنابل الغاز المسيلة للدموع، وتعقب رجال فرض تطبيق القانون المحليون المتظاهرين المنسحبين بالأسواط والعصي. قال لويس، الذي أدخل إلى المستشفى بعد إصابته بضربة، "لقد ضربني أحد رجال شرطة الولاية على رأسي بالعصا... واعتقدت أني أرى الموت."

بالنسبة لملايين الأميركيين، عُرف يوم السابع من 7 آذار/مارس 1965 على أنه ببساطة يوم الأحد الدامي. وكانت ردة الفعل النموذجية لذلك ما صدر عن نائب ولاية مشيغان جيمس جي أوهارا، الذي وصف أحداث ذلك اليوم "بالعمل الهمجي، بأسلوب القوات الصاعقة تحت قيادة غوغائي متهور" (إشارة إلى حاكم ولاية ألاباما جورج والاس).

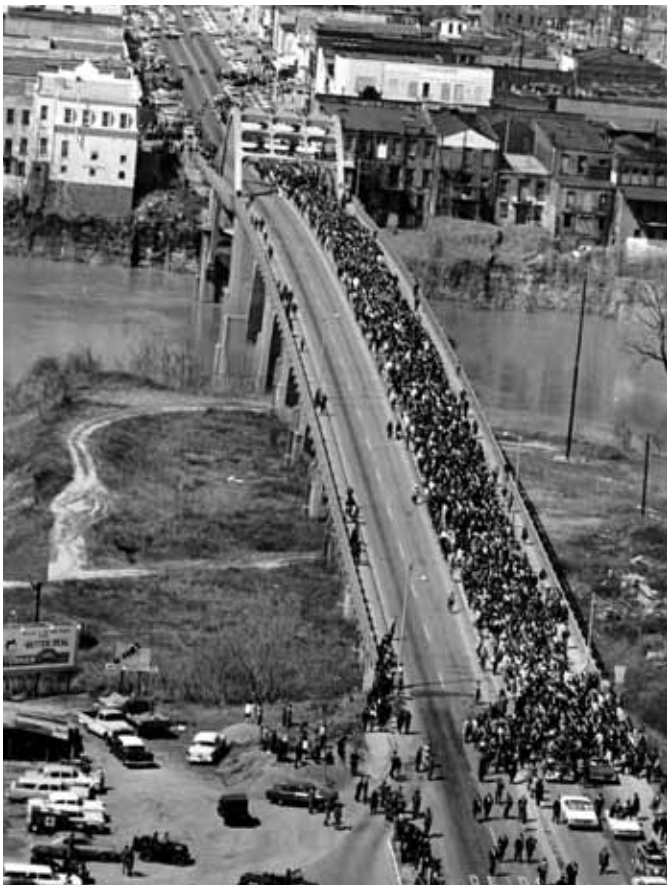

المتظاهرون يجتازون جسر إدموند بتيس عبر نهر ألاباما، 21 آذار/مارس 1965، بداية انطلاق المسيرة الثالثة من سلما إلى مونتغمري.

أعلن مارتن لوثر كنغ جونيور من أتلانتا أنه سوف ينظم مع رالف أبرناثي مسيرة ثانية من سلما إلى مونتغومري يوم الثلاثاء القادم. ودعا "القادة الدينيين من كافة أنحاء البلاد إلى الانضمام إلينا يوم الثلاثاء في مسيرتنا السلمية اللاعنفية للحرية." قبل حصول المسيرة أصدر قاضٍ فدرالي، غير معادٍ للناشطين، ولكنه مصمم على إجراء تحقيق أولي قبل اتخاذ القرار، أمراً من المحكمة يمنع قيام المسيرة موقتاً.

كان كنغ يواجه ضغوطاً سياسية مكثفة من كل جانب. المسؤولون الفدراليون حثوه على تأخير المسيرة. فبعد صدور أمر القاضي، كان كنغ وأتباعه سوف يُعتبرون منتهكين للقانون في حال قاموا بالمسيرة. لكن ناشطين شبانا ينتمي الكثيرون منهم إلى لجنة التنسيق اللاعنفية للطلاب، أرادوا التحرك بدرجة أسرع. وكان كنغ يخاطر بخسارة مركزه على رأس الحركة في حال لم يتمكن من تلبية طلباتهم.

في 9 آذار/مارس، قاد كنغ وأبرناثي حوالي 3 آلاف متظاهر سلمي من اتباعهما السود، وانضم إليهم المئات من رجال الدين البيض، في المسيرة الثانية من سلما إلى مونتغومري. واجه المتظاهرون من جديد شرطة الولاية عند جسر بيتوس. توقف المشتركون في المسيرة ثم أنشدوا نشيد الحركة: "سوف ننتصر"، ثم باشرت المجموعة بالصلاة، وقام أبرناثي بشكر الله على قيام المشاركين بالمسيرة "الذين جاؤوا لتقديم أجسادهم كضحية حية." طلب كنغ بعد ذلك من أتباعه العودة. قال كنغ لمراسل صحيفة واشنطن بوست، "كرجل مناهض للعنف، لم أكن قادراً على تحريك الناس إلى وضع من المحتمل أن يصبح عنيفاً."

خيّب قرار كنغ آمال بعض الناشطين الأكثر حماسة، لكن كنغ كان قد تباحث بهدوء مع مسؤولين فدراليين. كما أن أحداث الأحد الدامي كانت قد مارست ضغطاً كبيراً على الرئيس جونسون المتعاطف مع الناشطين. وفي نهاية المطاف، كان الكثير من الأميركيين قد رأوا ما فيه الكفاية. كما تنامت المطالبة بتنفيذ عمل فدرالي من جانب مجموعات دينية ومجالس تشريعية في الولايات ومن متظاهرين شباب ومن أعضاء في الكونغرس. ويبدو أن القائدين كانا قد عقدا صفقة ضمنية: لن ينتهك كنغ أمر المحكمة، بينما أوحت حكومة جونسون بهدوء بأن أمر المحكمة سوف يلغى قريباً.

في 15 آذار/مارس، أصدر جونسون القانون الذي سيصبح معروفا باسم قانون حقوق التصويت. استعمل جونسون في الخطاب الذي وجهه إلى الشعب في تلك الليلة لغة بسيطة للغاية ليخدم عبرها قيمة أميركية أساسية، أي الحق في التصويت:

> "ليست هناك مشكلة زنجية. ليست هناك مشكلة جنوبية. ليست هناك مشكلة شمالية. هناك فقط مشكلة أميركية.
>
> ونجتمع هنا الآن في هذه الليلة كأميركيين ... لحل هذه المشكلة.
>
> يقول الدستور إنه لا يجوز حرمان أي شخص من حق التصويت بسبب عرقه أو لونه. لقد أقسمنا جميعاً اليمين أمام الله بأن ندعم ذلك الدستور وندافع عنه.
>
> علينا أن نعمل الآن لإطاعة ذلك اليمين. ...
>
> ليست هناك قضية دستورية الآن. أمر الدستور واضح. ليست هناك قضية أخلاقية. إنه عمل خاطئ، خاطئ إلى حد قاتل، حرمان أي واحد من أقرانكم الأميركيين من حق التصويت في هذه البلاد. ليست هناك قضية حقوق ولايات أو حقوق قومية. هناك فقط الكفاح من أجل الحقوق الإنسانية.....
>
> إن ما جرى في سلما هو جزء من حركة أوسع تصل إلى كل جزء وكل ولاية في أميركا.إنها جهود الزنوج الاميركيين ليضمنوا لأنفسهم التمتع بكامل نعم الحياة الاميركية.
>
> قضيتهم يجب أن تكون قضيتنا أيضاً، لأنه ليس المطلوب فقط من الزنوج، بل منّا جميعاً التغلّب على إرث التعصب الأعمى والظلم الذي يؤدي بنا إلى الشلل. وسوف ننتصر. "

"لقد جئنا من ثلاثة قرون من العذاب والمشقة". المتظاهرون يصلون إلى مونتغمري.

بعد مرور يومين، ألغت المحكمة الفدرالية الأمر الذي يمنع المسيرة. كما أمر القاضي فرانك ام جونسون جونيور أيضاً بعدم تدخل سلطات الولاية والمقاطعة، بل وحتى ان تتخذ إجراءات ايجابية لحماية الناشطين. كتب القاضي في القرار الذي أصدره : "القانون واضح، إنه يحق للمواطنين أن يلتمسوا من حكومتهم تقويم التظلمات عن طريق تجمعات كبيرة... ويمكن ممارسة هذه الحقوق بالتظاهر، وحتى على الطرق العامة.

المسيرة من سلما إلى مونتغومري

بحلول 21 آذار/مارس (1965)، بدأ الآلاف من الأميركيين من كافة طبقات المجتمع بالتجمع في سلما للقيام بالمسيرة الثالثة من سلما إلى مونتغومري. خطط المشاركون في المسيرة لاجتياز كامل الطريق البالغ طولها 87 كيلومترا خلال خمسة أيام وأربع ليالٍ، على أن ينام المشاركون في العراء. وقد صارت الطريق التي ساروا عليها اليوم «درباً تاريخياً قومياً.»

بدعم من إدارة الرئيس جونسون والشعب الأميركي المتحمّس، جاء الاختلاف عن الجهود السابقة شديد الوضوح. كان العقيد جون كلاود، قائد قوات شرطة ولاية ألاباما، قد أمر بضرب المتظاهرين وإطلاق قنابل الغاز المسيلة للدموع قبل أسبوعين ولكنه الآن أصبح مجبرا على ركوب السيارة الرئيسية المرافقة للمتظاهرين عبر جسر بيتوس. كان رجال الشرطة العسكرية الفدرالية جاهزين لتقديم الحماية وتمّ وضع عناصر الحرس القومي لولاية ألاباما بصورة مؤقتة تحت القيادة الفدرالية. ومع بدء أكثر من 3 آلاف متظاهر أول مرحلة من مسيرتهم قال لهم أبرناثي: "عند وصولنا إلى مونتغومري، سوف نذهب إلى باب الحاكم والاس لنقول له، "يا جورج لقد انتهى كل شيء الآن. لقد حصلنا على حق الاقتراع."

أمر كنغ المتظاهرين بأن "سيروا سوية، يا أبنائي، ولا تتعبوا، وسوف تقودكم المسيرة إلى الأرض الموعودة."

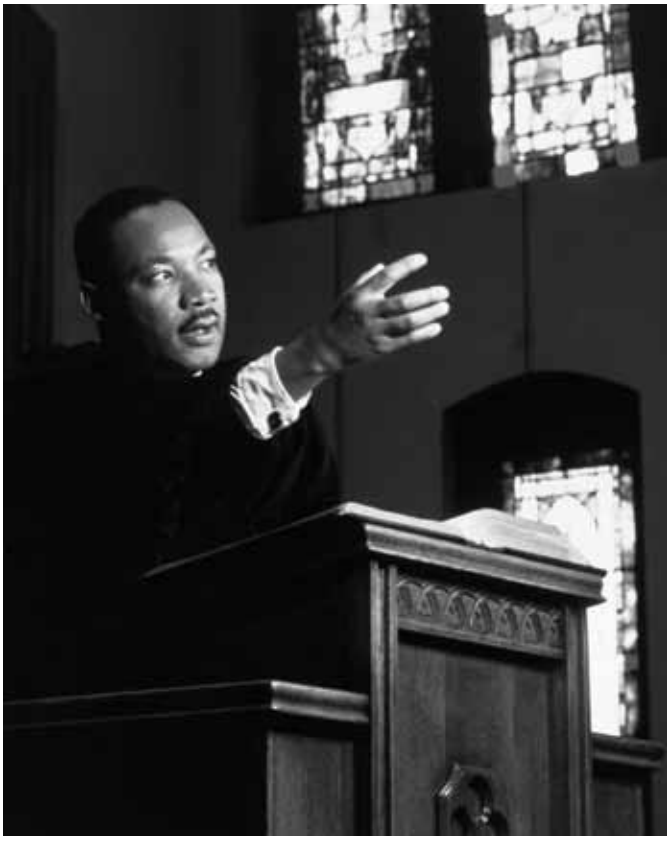

"كم سيدوم ذلك؟ ليس وقتاً طويلاً. لأنه لا يمكن لأي كذبة أن تدوم إلى الأبد"، قال القس مارتن لوثر كينغ في نهاية المسيرة من سلما إلى مونتغمري. يظهر في الصورة القس كينغ وهو يلقي خطبة في كنيسته المعمدانية في ابينيزر في أتلانتا، بولاية جورجيا.

قامت صحيفة نيويورك تايمز بتقديم هذا الوصف للجمهور الذي بدأ مسيرته على الطريق العام 80:

«كان هناك قادة الحقوق المدنية، والحاخامات، والطالبات الجميلات من المدارس المختلطة، وممثلون ملتحون من اليسار الطلابي، ونجوم سينما، وأطفال في عربات أطفال مجرورة. وكان هناك شخصان مكفوفا البصر ورجل بساق واحدة. ولكن بصورة غالبة كان هناك الزنوج الذين كانوا يؤمنون بأنهم حرموا من حق التصويت لفترة طويلة جدا.»

قطع المتظاهرون حوالي 11 كلم في اليوم الأول ونصبوا خيمتين كبيرتين من خيم السيرك حيث ناموا داخل أكياس النوم مع بطانيات. أعلن كنغ في اليوم التالي: «يسعدني أن أقول إني نمت داخل كيس نوم للمرة الأولى في حياتي وأشعر بصحة جيدة.» ولكن، بحلول اليوم الثاني، كانت القروح وضربات الشمس قد أصبحت من العوارض المنتشرة بين المتظاهرين.

ولأن الطريق العام كانت تضيق في المناطق الريفية، فقد أمرت المحكمة الفدرالية أن باستطاعة 300 متظاهر فقط المشاركة في المسيرة إلى أن تتوسع الطريق من جديد خارج مدينة مونتغومري. لكن عدداً لا بأس به من «المرافقين الإضافيين» اختاروا مرافقة المسيرة، واستمر ذلك خلال اليوم الثالث الذي تميز بأمطار غزيرة. ردّ المتظاهرون على المطر بإنشاد أغان كان من بينها «لن أدع أحدا يرجعني»، و»سوف ننتصر».

غادر كنغ المسيرة لفترة قصيرة لإلقاء خطاب طويل كان من المقرر أن يلقيه في كليفلاند، بولاية أوهايو. وهناك بيّن كنغ ما يدين به للمهاتما غاندي الذي كانت مسيرته الشهيرة إلى البحر قد سبقت مسيرة سلما إلى مونتغومري. قال كنغ، «يواجهنا التحدي لجعل العالم واحداً بالنسبة للاخوة. يجب أن نتعلم بأن نعيش سوية كإخوة، وإلاّ سوف نموت جميعا كأغبياء.»

مع اقتراب المتظاهرين من مونتغومري، تضخم عددهم إلى أكثر من 25 ألف شخص. جاؤوا على متن طائرات مستأجرة، وبالحافلات، والقطارات. ووصلت بعثة من مؤرخين أميركيين بارزين للمشاركة في المرحلة النهائية. أصدر هؤلاء بيانا قالوا فيه، «نعتقد أنه حان الوقت لإيجاد حل نهائي للقضية التي اندلعت الحرب الأهلية بسببها.» المغني والناشط المناصر للحقوق المدنية هاري بيلافونتي جاء بصحبة مجموعة من نجوم الغناء في هوليوود.

في 25 آذار/مارس، دخل المتظاهرون وعلى رأسهم مارتن لوثر كنغ إلى مونتغومري. ساروا في جادة ديكستر متّبعين المسار الذي سار عليه موكب الاحتفال بتنصيب الرئيس جيفرسون ديفيز قبل قرن، والذي كان أول وآخر رئيس للولايات الكونفدرالية الأميركية، الدولة التي أشعلت مناصرتها للعبودية فتيل الحرب الأهلية. والآن، بعد انقضاء قرن من الزمن اقترب المتحدرون من الأرقاء السود من مبنى الكابيتول في الولاية مطالبين بحقوقهم التي كانوا قد استحقوها منذ فترة طويلة والتي حرموا منها لفترة طويلة. قدموا عريضة جاء فيها:

«لم نجتز خمسة أيام و50 ميلاً فقط، بل اجتزنا ثلاثة قرون من العذاب والمشقات. جئنا إليك، يا حاكم ألاباما، لكي نُعلن بأننا يجب أن نحصل على حريتنا الآن. يجب ان نحصل على حق التصويت، يجب أن نحصل على حق

الحماية المتساوية أمام القانون، ويجب ان نضع نهاية لوحشية الشرطة.»

كان الحاكم والاس قد هرب من المشهد، ولكن ذلك لم يكن ذا أهمية.

ألقى كنغ في ذلك اليوم أحد أشهر خطاباته، ذكر فيه ما قالته إحدى المشاركات البالغة سبعين عاماً خلال حملة مقاطعة الحافلات العمومية في مونتغومري: سُئلت الأم بولارد في أحد الأيام ما إذا كانت تفضل ركوب الحافلة بدلا من السير على الأقدام فأجابت: «قدماي منهكتان، ولكن روحي مرتاحة.»

قال كنغ إن المسيرة التي انتهت للتو كانت «لحظة مضيئة في ضمير الناس.» وأشار بشكل خاص إلى الشرف والإلهام الذي أضفته رحلة «حج رجال الدين والمدنيين من كل عرق ودين الذين تدفقوا إلى سلما لمواجهة الخطر إلى جانب زنوجها المحاصرين.» وأردف قائلاً: «إنها فكرة جاء أوانها. لن تستطيع حتى الجيوش العاتية الزاحفة أن توقفنا. إننا نسير نحو أرض الحرية.»

يجب أن نتوصل إلى رؤيا كون النهاية التي نسعى إليها هي مجتمع مسالم مع نفسه، مجتمع يستطيع ان يعيش مع ضميره. سوف لن يكون ذلك يوما للرجل الأبيض ولا يوماً للرجل الأسود. بل سيكون يوم الرجل كرجل.

أعرف أنكم تتساءلون اليوم، «كم سيطول ذلك؟ جئت لأقول لكم في أمسية هذا اليوم إنه مهما كانت اللحظة صعبة، مهما كانت الساعة مخيبة للآمال، فإنها لن تكون طويلة لأن الحقيقة المطمورة في الأرض سوف تبرز مجدداً.

كم سيطول؟ ليس طويلاً، لأن ما من كذبة تستطيع العيش إلى الأبد.

كم سيطول؟ ليس طويلاً. لأنكم لا بد وأن تحصدوا ما زرعتم.

كم سيطول؟ ليس طويلا. لأن ذراع الكون الأخلاقي طويلة ولكنها تميل باتجاه العدالة.

سنّ قانون حقوق التصويت

بعد مرور خمسة أشهر، صادق الكونغرس ووقع الرئيس جونسون على قانون حقوق التصويت لعام 1965. قبل ظهر يوم 6 آب/أغسطس بقليل، ركب جونسون السيارة متوجها إلى مبنى الكابيتول (الكونغرس) الأميركي. كان هناك بانتظاره قادة الكونغرس وقادة حركة الحقوق المدنية، ومن بينهم مارتن لوثر كنغ وجون لويس. عندما وقَّع الرئيس جونسون على القانون، قال للمجتمعين:

"الحقيقة الأساسية للحضارة الأميركية ...هي ان الحرية، والعدالة، وكرامة الإنسان ليست مجرد كلمات بالنسبة لنا. نحن نؤمن بها. نحن نؤمن بها رغم كل النمو، وكل الضوضاء، وكل الوفرة. وهكذا، طالما بقي بعضنا مضطهدين وكنّا نحن جزءاً من هذا الاضطهاد، فإن ذلك سيوهن إيماننا ويقوّض قوة هدفنا الأسمى."

"يمثل هذا القانون انتصارا لحرية الزنجي الأميركي، ولكنه يمثل أيضا انتصارا لحرية الدولة الأميركية. سوف تعيش كل عائلة عبر جميع أنحاء هذه الأرض الباحثة العظيمة لتصبح أقوى في حريتها. وسوف تعيش متميزة في توقعاتها، وسوف تكون اشد افتخاراً لكونها أميركية بفضل القانون كما صادقتكم عليه والذي سوف أوقعه اليوم."

ما الذي يفعله قانون حقوق التصويت

كان التعديل الخامس عشر قد حرّم التمييز العنصري في حقوق التصويت، وهكذا لم يعد الأمر يتعلق بعدم تمتع الاميركيين الأفريقيين بالحق القانوني للتصويت، بل كانت المسألة أن بعض المسؤولين في الولايات وفي المجتمع الأهلي كانوا يحرمون السود بصورة نظامية من التمتع بهذه الحقوق. ونتيجة لذلك، قام قانون حقوق التصويت بتخويل الحكومة الفدرالية تولّي الإشراف على عملية تسجيل الناخبين في أية ولاية أو منطقة تصويت كانت قد اعتمدت في العام 1964 اختبار القراءة والكتابة، أو اختبارات التأهيل الأخرى، التي نتج عنها تمكن اقل من نصف المواطنين في سن التصويت من التسجيل للاقتراع أو الإدلاء بأصواتهم. وهكذا، شمل القانون ست ولايات جنوبية كاملة كما شمل عددا من المقاطعات في عدة ولايات أخرى. مناطق السلطات القضائية المشمولة في هذا التدبير، مُنعت من تعديل قواعد وأنظمة التصويت لديها قبل توفير الفرصة أولا للمسؤولين الفدراليين لمراجعة أية تغييرات قد يكون وراءها نية التمييز العنصري أو قد تؤدي إليه. منعت أحكام أخرى أي استخدام مستقبلي لاختبارات القراءة والكتابة، وأمرت النائب العام الاميركي المباشرة باتخاذ إجراءات قانونية لإنهاء استعمال ضريبة الرأس في انتخابات الولايات (التعديل الرابع والعشرون للدستور الاميركي الذي تمت المصادقة عليه في كانون الثاني/يناير 1964، منع أيضاً فرض ضريبة الرأس في انتخابات أي منصب فدرالي).

أدّى إدخال "فاحصين" فدراليين إلى إنهاء عمليات التخويف الجماهيرية للناخبين المحتملين من الأقليات. وكانت النتائج مبهرة. فبنهاية العام 1965 سجلت الولايات الخمس في عمق الجنوب لوحدها ما يزيد عن 160 ألف ناخب جديد من الاميركيين الأفريقيين ، وبحلول عام 2000 أصبحت معدلات تسجيل الاميركيين الأفارقة اقل من معدلات تسجيل الناخبين البيض بنسبة 2 بالمئة فقط. ففي الجنوب حيث كان اثنان فقط من الاميركيين الأفريقيين قد خدموا في العام 1965، إما في الكونغرس الاميركي أو في أحد المجالس التشريعية للولايات، أصبح عددهم اليوم 160.

كان قانون حقوق التصويت قد تمّ وضعه في الأساس لفترة خمس سنوات، ولكن ما لبث ان جرى تمديده وتوسيعه لإدخال شروط جديدة عليه مثل توفير المواد الانتخابية بلغتين.

في العام 1982 وقّع الرئيس رونالد ريغان تمديداً للقانون لمدة 25 سنة، وقال: "حق التصويت يمثل جوهرة التاج بالنسبة للحريات الأميركية"، وأضاف: "وسوف لن نسمح ببريقه ان يخبو." وفي العام 2006، وقع الرئيس جورج دبليو بوش تمديداً لمدة 25 سنة اخرى.

ردود فعل الجنوبيين البيض تجاه حركة الحقوق المدنية

غير الأفريقيون الأميركيون الذين خاضوا نضالات ملحمية للحصول على الحقوق المدنية عالم الجنوبيين البيض أيضاً. تبنى بعض البيض احتمال وجود أرض جديدة تتعايش فيها الأعراق. لكن ردة فعل الكثيرين غيرهم كانت عدائية. فهم خافوا من التغيير الاجتماعي والسياسي وتعاملوا بصورة غير مريحة مع الواقع الذي تبدو فيه طريقة حياتهم وكأنها انتهت إلى غير رجعة.

"طريقة الحياة الجنوبية" شملت خليطاً مميزاً من الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثلت بزهرة الماغنوليا ذات الرائحة الزكية، والوتيرة البطيئة للحياة، وجلاّب النعناع الحلو، وهو شراب كحولي شعبي. كما شملت طريقة الحياة الجنوبية تداعيات النظام العرقي في المنطقة، وهو النظام الذي يسيطر فيه البيض على السلطة ويتكيف فيه السود مع ذلك. قرون من العبودية وعقود من التمييز العنصري وطدت نظاماً قانونياً وسياسياً تميز بسيطرة البيض. وبحلول القرن العشرين، كان وصف "جيم كرو" قد أصبح العبارة المختصرة للتمييز العنصري المشروع (استنبطت هذه الجملة من اسم شخصية في مسرحية غنائية في القرن التاسع عشر كان الممثلون البيض فيها يطلون وجوههم بالماكياج الأسود لتصوير ثقافة الأرقاء بأسلوب كاريكاتوري). كانت حالات هائلة من عدم المساواة تظلل كل جانب من جوانب الحياة اليومية في الجنوب. كان السود ينادون البيض دائماً "بسيد" أو "سيدة" رغم أن البيض نادراً ما كانوا يستعملون ألقاب المجاملة هذه مع الأفريقيين الاميركيين. عمل السود في منازل البيض كمربي أطفال، وطهاة، وخدم منازل وأعمال الفناء الخارجي للمنزل. كان البيض يتوقعون الطاعة من السود وكانت مقاومة السوداء تبدو غير مفهومة مطلقا لديهم.

عبر السنوات الطويلة للعبودية والتمييز العنصري، أنتج الجنوبيون البيض وتشربوا صورا نمطية وحشية حول الأفريقيين الأميركيين: إنهم قذرون، كسولون، غير أذكياء، وشهوانيون. وأصبح السود حسب هذا إما مهرجين أو متوحشين، دون وجود أي منطقة عازلة بين الحالتين. وكثيراً ما كان البيض يصفون أنفسهم، مثل أوضاعهم وهواياتهم وحياتهم اليومية وقيمتهم الذاتية، بالمقارنة مع هذه المفاهيم الملفقة حول الأفريقيين الاميركيين. إذا كان السود مطيعين وصبيانيين، فلا بد أن البيض هم أقوياء ومحترمون. اللون الأسود يعني الانحطاط، وان يكون المرء حراً يعني انه ابيض. هدد كفاح الحقوق المدنية برفع منزلة الأفريقيين الاميركيين إلى أعلى والى خارج هذا "الموقع" الاجتماعي الذي صاغه البيض لهم. وقد يجد البيض الجنوبيون مواطنين أفارقة في مدارسهم وأحيائهم المجاورة، وفي مطاعمهم وأماكن اقتراعهم. خشي بيض كثيرون من هذه الرؤيا لمستقبل الجنوب.

وتوصل جنوبيون بيض عديدون إلى الاعتقاد أن الأفريقيين الأميركيين كانوا يقبلون، وحتى يتمتعون، بأدوارهم كمواطنين من الدرجة الثانية. وعندما تغلغلت حركة الحقوق المدنية عبر الجنوب في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، فإنها كشفت خطأ هذه المعتقدات. وبعد طول انتظار، عبّر الأفريقيون الأميركيون عن استيائهم وطالبوا بكرامتهم. واصطدمت الثورة السوداء بحدة مع مفاهيم البيض إلى درجة أن عديدين منهم كانوا لا يصدقون ما تراه أعينهم. ومع قيام منظمين شعبيين بقيادة حركة جماهيرية للمطالبة بمساواة السود، نهض البيض لمقاومة هذه الحركة.

ضمنت المحكمة الأميركية العليا بقرارها الذي اتخذته عام 1954، في قضية براون ضد مجلس التعليم، أن تكون المدارس الجنوبية أول ساحات القتال. فقد رأت المحكمة أن المدارس المنفصلة عنصرياً وسمت الأطفال السود "بشارة من الدونية" وأن الولايات الجنوبية يجب أن تدمج مدارسها "بأسرع ما يمكن".

استنكر السياسيون الجنوبيون قرار المحكمة. وبلغة لعبت على المخاوف العرقية الضمنية للبيض وأذكت الاحتقار للحكومة الفدرالية، ادعى أعضاء في مجلس الشيوخ مثل هاري بيرو من ولاية فرجينيا أن المحكمة تجاوزت حدودها. حاول الجنوبيون البيض المراوغة بشأن أمر المحكمة واحتشدوا لإعادة توجيه الضربة إلى إلغاء التمييز العنصري عند كل منعطف. نظم القادة

متظاهرون يحتجون على الدمج العنصري في مدرسة رسمية ابتدائية في نيو أورلينز، بولاية لويزيانا، سنة 1960.

ورجال الأعمال المحليون صفوفهم ضمن مجالس مواطنين، تألفت من مجموعات كانت تنتقم اقتصادياً من أي اسود، أو حتى ابيض، يجرؤ على مناصرة الدمج العرقي. في عام 1957 أمرت محكمة فدرالية بتنفيذ عملية الدمج في المدارس العامة في ليتل روك، بولاية اركنساو. تَمّ اختيار تسعة من السود للتسجيل في المدرسة الثانوية المركزية في ليتل روك، لكن الحاكم اورفال فوبوس منع الطلاب من الدخول إلى مبنى المدرسة. بعد أن تردد في بادىء الأمر، حشد الرئيس ايزنهاور مجموعة قتالية من الفرقة 101 المحمولة جواً التابعة للجيش الأميركي لتطبيق أمر المحكمة، وذلك بقيام أفراد هذه الوحدة بمرافقة "تسعة ليتل روك"، إلى الصف. وعند وصول عدة مراهقين أفريقيين أميركيين أخيراً إلى المدرسة الثانوية المركزية، واجهوا مجموعة غوغاء من البيض الأشرار. سخر أهل الطلاب البيض من الطلاب الداخلين ومن مداره الشرطة الذين يحمونهم. استنكر البيض الجنوبيون الغاضبون المشهد الذي ظنوا انه مات مع برنامج إعادة الإعمار: أي قوات فدرالية تحمي الحقوق المدنية للسود في الجنوب.

اندلعت اصطدامات مماثلة في نيو اورلينز عندما أصبحت تلك المدينة الأولى في عمق الجنوب التي تلغي التمييز العنصري. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1960، دخلت أربع طالبات أفريقيات أميركيات إلى مدرسة فرانتز الابتدائية في الحي التاسع للمدينة. كان هذا الحي من أفقر الأحياء في المدينة. بالإضافة إلى استيائهم من السود المنظمين والحكومة الفدرالية الناشطة، شعر الجنوبيون البيض أيضاً بفروقات طبقية عميقة. اعتقد سكان الحي التاسع البيض أن الأثرياء والمتنفذين في المدينة فرضوا الدمج العنصري عليهم، وعليهم فقط. وقد تحمل البيض الفقراء عبر المنطقة "عبء" الدمج. ففي حين حافظت الطبقات العليا على صمامات الأمان الاجتماعي لديها، كالنوادي الريفية، والمدارس الخاصة، والضواحي السكنية الحصرية، فقد واجه البيض الفقراء الواقع الذي يقتضي بأن تكون مدارسهم العامة، وبرك سباحتهم وأحيائهم في أحيان كثيرة هي الأماكن الأولى التي تشهد إلغاء التمييز العنصري.

وجد ملايين البيض الجنوبيين أبطالا لهم بين رجال السياسة مثل حاكم الاباما، جورج والاس الذي زرع واستغل، بهدف الكسب السياسي، الشعور المناهض بقوة للحقوق المدنية في خطاب ألقاه عام 1963 في مناسبة انتخابه حاكماً. أعلن والاس: "الفصل العنصري الآن، الفصل العنصري غداً، الفصل العنصري إلى الأبد". وأصبح والاس يمثل الصورة الفعلية للمقاومة البيضاء. وكذلك فان أعضاء منظمة كوكلوكس كلان، المنظمة العنيفة التي كانت تدفعها مشاعر التعصب العرقي واللاسامية ومحاباة مصالح السكان الأكثر غنى على حساب المهاجرين، واصلوا التصرف حسب الوهم نفسه: إن إراقة الدماء التي ارتكبوها يمكنها أن تؤجل قدوم يوم المساواة العرقية. في عام 1963 في بيرمنغهام بولاية ألاباما، قامت عناصر من منظمة الكلان بإلقاء قنبلة على كنيسة معمدانية سوداء تسببت بمقتل أربع فتيات. في السنة التالية، قتل رجال من منظمة كلان في فيلادلفيا، بولاية مسيسبي ثلاثة ناشطين في مجال الحقوق المدنية ودفنوهم تحت سد ترابي. اشمأز العديدون من البيض الجنوبيين من مثل هذا العنف الرهيب ونشأت انقسامات داخل الجنوب الأبيض. لكن الغالبية كانت ترغب بنفس النتيجة النهائية، أي العودة إلى حنين الأيام الماضية عندما كان السود يرفعون قبعاتهم أمام البيض ويقبلون بأدوارهم ضمن نظام جيم كرو للتمييز العنصري.

أعطى التطرف من جانب أحد الطرفين انتصاراً للطرف الآخر في كثير من الأحيان. فقد كانت أعمال العنف الرهيبة لمنظمة كلان بمثابة وخزة للضمير الأميركي وفي نهاية المطاف حركت البلاد خطوة أقرب نحو المصادقة على تشريعات الحقوق المدنية الملحمية، أي قانون الحقوق المدنية للعام 1964، وقانون حقوق التصويت للعام 1965. وعندما ساعد الرئيس جونسون، المواطن من ولاية تكساس والجنوبي الأصل، في تمرير هذين القانونين عبر الكونغرس، شعر الجنوبيون البيض بأنه قد خانهم.

أدى قانون الحقوق المدنية إلى الدمج المجتمعي في مؤسسات الأعمال والمرافق العامة. وفجأة، وجد البيض أنفسهم مجبرين على خدمة السود في متاجرهم وتناول الطعام إلى جانب السود في المطاعم. حطمّت هذه التغييرات إيقاع الحياة اليومية للبيض الجنوبيين. واستنكر العديد من البيض

منظمة كوكلوكس كلان، التي غالباً ما يلبس أعضاؤها أقنعة خاصة، ناصرت تفوق البيض واستخدمت الإرهاب والعنف ضد الأفريقيين الاميركيين واليهود والكاثوليك، وغيرهم.

صدور "قانون الانتهاكات المدنية" مؤكدين على أن مثل هذه القوانين الفدرالية تعرض حقوقهم بالذات للخطر. تمسكوا بالمبدأ القائل إن الحقوق لها نهاية وإنه عندما يكتسب السود الحرية، على البيض أن يتحملوا خسارة حرياتهم. وفي إطار تلك اللعبة التي تأرجحت عليها العلاقات العرقية في الجنوب، اعتقد البيض أن صعود السود سيعني هبوطهم. فقد منح قانون حقوق التصويت في المناطق التي تقطنها غالبية السود الأفريقيين الأميركيين سلطة جديدة مذهلة. ففي بعض تلك المعاقل في الجنوب القديم المستعبد، التي كان فيها عدد السود يزيد بأربعة أضعاف على عدد البيض، صوّت السود لانتخاب بعض رجالهم لشغل المناصب السياسية. وفي عدة أماكن ريفية مثل مقاطعة ماكون ومقاطعة غرين في ألاباما، سيطر الأفريقيون الأميركيون فجأة على السلطة السياسية. لم يكن بمقدور الكثير من البيض، قبل أعوام الحقوق المدنية، أن يتصوروا حصول مثل هذه التحولات. بحلول السبعينات من القرن العشرين، أصبح الشيء الذي كان غير ممكن توقعه حقيقة سياسية ملموسة.

غيَّرت حركة الحقوق المدنية إلى الأبد الحياة اليومية للبيض الجنوبيين، وأبطلت مواقفهم التقليدية ضد السود، وفي بعض المدن غيَّرت ميزان السلطة السياسية. نزعت هذه الحركة قشرة الخضوع عن الأفريقيين الأميركيين ومنحتهم كرامة جديدة. بدت الحياة بالنسبة للعديد من البيض الجنوبيين وكأنها لم يعد بالإمكان التعرف عليها لكثرة التغيير. بمواجهة واقع لم يكونوا يتوقعونه، رد بعض البيض مستعملين أي سلاح متوفر لديهم. حاول آخرون تجنب حصول الانتفاضة، وحاولوا المحافظة على طرق الحياة التي يعتزون بها بالرغم من اهتزاز الأرض من تحت أقدامهم. وفي النهاية، ثبت أن تجنب ما كان يحدث هو ضرب من المستحيل. ففي حين حارب البيض حركة الحقوق المدنية مستعملين استراتيجيات متنوعة للمقاومة، لم يتمكن الكثير منهم التهرب من باعها الطويل.

في نهاية المطاف غيرت حركة الحقوق المدنية الجنوب والبلاد كلها. ومع تغييرها لحياة وأذهان الجنوبيين، شعر بعض البيض أنهم تحرروا، تحرروا من التفويض الذي كان لديهم ويتيح لهم التحقير والقمع، تحرروا من الأدوار التي كانوا يقومون بها في التسلسل الهرمي العرقي المقيّد. مع ذلك وبعد دخول القرن الواحد والعشرين، ما زال انعدام المساواة العرقية يخيم على الحياة الأميركية. السود لا زالوا فقراء وسجناء وغير متعلمين بنسبة غير متكافئة رغم اختفاء الكثير من أشباح جيم كرو في الجنوب. أصبح بمقدور الأفريقيين الأميركيين، في أعقاب نجاح حركة الحقوق المدنية، الدراسة في مدارس مندمجة عرقيا، والترشح لشغل مناصب سياسية والنجاح في ذلك، والعيش بكرامة حرمهم منها نظام جيم كرو. تسربت هذه التغييرات أيضاً إلى حياة الجنوبيين البيض وأعادت تشكيل جوانب هذه الحياة. لقد دفعت حركة الحقوق المدنية الجنوبيين، السود والبيض على حد سواء، إلى التقدم في مسار يقود إلى المساواة العرقية.

غرفة الطعام في مدرسة رسمية مندمجة عرقياً.

بقلم **جاسون سوكول**

سوكول هو "زميل أبحاث ميلون" ما بعد الدكتوراه في جامعة بنسلفانيا، وهو أيضاً مؤلف كتاب "لقد ضاع كل ما لدي: الجنوبيون البيض في عصر الحقوق المدنية.»

الخاتمة

تُشكل أميركا الهائلة التنوع اليوم أحد موروثات حركة الحقوق المدنية.

لمَّا اجتمع مناصرو الحقوق المدنية ومؤيدوهم في مدينة سلما في 21 آذار/مارس 1965، حذّر أحد القادة المحليين لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية الصحافة أن "عدم مسؤولية" الناشطين الأكثر حماساً للمجابهة قد تلحق ضرراً هائلاً بالحركة. كان القس جيفرسون بي. روجرز يُشير بذلك إلى لجنة التنسيق اللاعنفية للطلاب، التي بدأ صبر قادتها ينفد بسبب الاستراتيجية التدرجية التي اتبعها مارتن لوثر كينغ، وأيضا بسبب الاتجاه السائد في حركة الحقوق المدنية. ان كل حركة اجتماعية ذات أساس شعبي واسع تواجه تقريباً توترات مشابهة، ولكن السنوات والعقود التي تلت ستثبت حكمة الاستراتيجية التي اتبعها كل من ثيرغود مارشال، وكنغ، وغيرهما. شكلت الانتصارات العظيمة لحركة الحقوق المدنية دليلاً على ان مفتاح التقدم في دولة القانون يكمن في إرساء المساواة القانونية الحقيقية للأميركيين الأفارقة، في المرافق العامة، وفي أماكن التعليم، وقبل كل شيء آخر في صناديق الاقتراع.

لكن لم تكن هذه الحقيقة قد توضّحت بعد. بحلول أيار/مايو 1966، كان ستوكلي كارمايكل، المتمرس القديم في الكثير من حملات تسجيل الناخبين، قد كرّس مركزه كرئيس جديد للجنة التنسيق اللاعنفية للطلاب. وفي خطاب ألقاه في غرينوود، بولاية مسيسيبي، أطلق كارمايكل دعوة إلى تشكيل "سلطة سوداء". ففي الحين الذي سعى فيه كل من ثرغود مارشال ومارتن لوثر كينغ الإبن إلى الدمج العنصري، كان كارمايكل يسعى إلى الانفصال العرقي. قال كارمايكل في خطابه، "الدمج خدعة ماكرة للمحافظة على تفوق البيض". في غضون ذلك كان حزب الفهود السود (تُفيد بعض التقارير بأن الاسم يرجع إلى شعار مرئي للناخبين الأميين استخدم في حملة تسجيل الناخبين في الاباما) الذي تأسس في اوكلاند، كاليفورنيا، في تشرين الأول/أكتوبر 1966 على يد الناشطين هيوي بي. نيوتن وبوبي سيل، كان قد استخدم أعضاء مسلحين هم "الفهود" لتعقب ضباط الشرطة الذين كان يُعتقد أنهم يستهدفون السود بصورة غير مُنصفة. وفي حين ان الحزب تمتع بقدر من الشعبية لفترة وجيزة، ولاسيما بفضل برامجه للخدمات الاجتماعية، فان المواجهات المسلحة مع أفراد الشرطة المحلية أدت إلى قتل أو سجن أعضاء بارزين في حزب "الفهود السود" والى معارضة العديد من الأميركيين للطرق العنيفة التي يتبعها، ونتج عن ذلك تجزؤ حركة الفهود. تلاشت الحركة تدريجياً في متاهة من الانشقاقات الحزبية والاتهامات المتبادلة.

كانت 1968 سنة الاضطرابات السياسية في الكثير من دول العالم الغربي. سوف تشهد تلك السنة في الولايات المتحدة اغتيال عضو مجلس الشيوخ روبرت إف كينيدي، الذي كان قد قدّم، بصفته وزيراً للعدل، المساعدة في الوقت المناسب إلى الناشطين في مجال الحقوق المدنية. كما شهدت تلك السنة نهاية الحياة العملية الاستثنائية لكينغ.

كان تكريس كينغ لسنواته الأخيرة في الكفاح من أجل تحقيق المساواة الاقتصادية بمثابة معيار لإنجازات حركة الحقوق المدنية في تأمين المساواة القانونية. في 3 نيسان/أبريل 1968، نظم كينغ حملة في ممفيس، بولاية تينيسي، لتأييد مطالب عمال التنظيفات المُضربين عن العمل، وجلّهم من السود.

اعتمد كينغ بقوة في خطابه الأخير على دراسته للإنجيل التي مارسها طوال حياته. وكانت كلماته تنبؤية:

«حسناً، لا أدري ماذا سيحصل الآن. أمامنا بعض الأيام الصعبة. ولكن ذلك لا يهمني الآن، لأني كنت في قمة الجبل. وإنا لا أهتم. مثل أي إنسان آخر، أريد أن أعيش حياة طويلة، فطول العمر له مكانه. ولكن ذلك الأمر لا يقلقني الآن. أريد فقط ان أنّفذ إرادة الله. وقد سمح لي بأن أصعد إلى أعلى الجبل. ومن هناك تطلعت، ورأيت «أرض الميعاد.» قد لا أصل إلى هناك معكم. ولكني أريدكم هذه الليلة أن تعرفوا اننا، كشعب، سوف نصل إلى أرض الميعاد. ولذلك أشعر بالسعادة هذه الليلة. لست قلقاً بشأن أي شيء، ولا أخشى أي إنسان. لقد رأت عيناي مجد مجيء الرب.»

في اليوم التالي بالضبط أنهت رصاصة قاتل حياة كينغ. وكان في التاسعة والثلاثين من عمره فقط. لكن الأطباء أكدوا انه توفي بقلب عمره 60 سنة، لان كينغ تحّمل لمدة طويلة جداً عبء الكثير من الناس. وحضر حوالي 300 ألف أميركي جنازة كينغ.

امتلاك منزل كان ولا يزال يُشكِّل جزءاً كبيراً من الحلم الأميركي. الى اليمين: بعد 42 سنة من سقوط دنيس ماكنير على يد أحد العنصريين، في الشارع السادس عشر في مدينة بيرمنغهام، تسلمت صديقتها كوندوليزا رايس منصب وزير خارجية الولايات المتحدة.

أطلق اغتيال مارتن لوثر كنغ الإبن مظاهرات في واشنطن العاصمة وفي أكثر من 100 مدينة أخرى. في تلك اللحظة كان من الممكن أن يطرح قصيرو النظر والجبناء تساؤلات حول عمل حياة كنغ. لكن أرض الميعاد التي وصفها كنغ كانت بطرق عديدة أقرب مما بدت في تلك الليالي الغاضبة التي أضاءتها الحرائق في نيسان/أبريل 1968.

انتصارات حركة الحقوق المدنية

التجربة التاريخية للأفريقيين الأميركيين سوف تبقى دائماً تجربة فريدة. لكن التطبيق الفدرالي ذا المعنى لحق التصويت زوّد الأفريقيين الأميركيين بأدوات استعملها مهاجرون ومجموعات من الأقليات الأخرى لمدة طويلة للسعي وراء الحلم الأميركي، ولتحقيقه. إن الناس الذين يشاركون في الانتخابات في الولايات المتحدة يتمتعون بسلطة سياسية حقيقية. وبفضل حق التصويت، وبمرور الزمن، منحت المساواة القانونية والسياسية للأفريقيين الأميركيين مكاسب في كل مجال تقريباً من مجالات الحياة.

فمثلاً، كان جون آر. لويس أحد ركاب حافلات الحرية الذين ضُربوا حتى نزفوا الدماء على أيدي الرعاع في مونتغومري عام 1961. واليوم يمثل لويس الدائرة الخامسة لولاية جورجيا في مجلس النواب الأميركي. خمسون تقريباً من زملائه النواب هم أفريقيون أميركيون ويتمتع العديد منهم بسلطة سياسية كبيرة كرؤساء لجان مؤثرة في الكونغرس.

الرئيس المنتخب باراك أوباما يلقي كلمة أمام حشد من مؤيديه في شيكاغو ليلة إعلان فوزه رئيساً للولايات المتحدة.

في العام 1963، كانت دنيس ماكنير من بين الفتيات اللواتي لاقين حتفهن عندما فجّر عضو في لجنة أمن أهلية عرقية الكنيسة المعمدانية في الشارع السادس عشر في مدينة بيرمنغهام. وفي العام 2005، تسلمت صديقتها كوندوليزا رايس منصب وزير خارجية الولايات المتحدة.

منذ العام 1966، ارتفعت نسبة المتخرجين من المدارس الثانوية للسود ثلاثة أضعاف تقريباً، وانخفضت معدلات الفقر إلى النصف تقريباً خلال تلك الفترة. ويعتبر بروز طبقة متوسطة سوداء تطوراً اجتماعياً ملحوظاً، وكذلك أيضاً ظهور العديد من المبادرين الناجحين في الأعمال، والعلماء، والمتفوقين من الأدباء والفنانين الأفريقيين الأميركيين.

رغم أن الأميركيين يستمرون في التصارع بشأن المسائل العرقية، فإن تلك المسائل تختلف بحدة عن تلك التي تطرّق إليها ثيرغود مارشال، ومارتن لوثر كنغ، وحركة الحقوق المدنية. وفي حين أن مسائل اليوم الحاضر ليست أقل واقعية، فإنها تعكس أيضاً التقدّم الحقيقي الذي تحقق عبر العقود التي تلت تلك الحركة.

لنأخذ التعليم كمثال، وتحديداً موضوع قرار المحكمة العليا في قضية براون ضد مجلس التعليم. فقد أصبحت القرارات الأخيرة الصادرة عن المحكمة العليا تستكشف الحدود المسموح بها لسياسات قانون "العمل الايجابي" (تحقيق المساواة في الفرص) التي تسعى إلى تقويم أوجه التمييز العنصري السابقة، كما أنها تتطلب من المؤسسات العامة أو تشجعها على أن تعكس ديموغرافية المجتمعات الأهلية التي تخدمها.

يُطلب من القضاة الآن، مثلا، إعداد تقارير حول الاحتياجات التنافسية في أي منطقة من مناطق المدارس التي سوف يُسمح فيها لكافة الأهالي اختيار مدرسة لأطفالهم. فإذا طلب عدد كبير منهم دخول مدرسة معينة، فلن يتمكن سوى بعض الطلاب من الالتحاق بالمؤسسة التي كانت اختيارهم الأول. وفي تلك الحالة، هل يجوز للمنطقة، حتى ولو بصفتها "كأداة لحل المعضلة"، الإصرار على رغبتها في المحافظة على توازن عرقي في تلك المدرسة العالية الشعبية، أو أن تحد من طلبات الدخول التي يجب قبولها؟

هل يتوجب على الحكومة أن تتدخل عندما تكون المدارس منفصلة عنصرياً بالواقع بسبب ترتيبات السكن الجديدة، وليس، كما كان الأمر في أيام ليندا براون، عندما كان الملايين من الطلاب الأفريقيين الأميركيين منفصلين عرقيا عن قصد ويحاولون في مدارس متردية ومتدنية المستوى؟

يمكن للأميركيين من جميع شرائح المجتمع أن لا يتفقوا بشأن مسائل كهذه، وهم حقاً لا يتفقون بشأنها. والقليل جداً من القادة الأميركيين لديهم أجوبة على هذه المآزق.

عند إرسال هذا الكتاب إلى الطبع، كان قد تمّ انتخاب باراك أوباما، إبن رجل أسود من كينيا وامرأة بيضاء من ولاية كانزاس، رئيساً للولايات المتحدة. في خطاب ألقاه خلال حملته الانتخابية، قال أوباما حول مسألة العرق:

«الرد على مسألة العبودية موجود أصلاً ضمن دستورنا. وهو دستور يتضمن في جوهره المثل العليا للمواطنة المتساوية في ظل القانون، دستور يعد شعبه بالحرية، والعدالة، والاتحاد الممكن جعله مثاليا، بل يجب جعله مثاليا بمرور الزمن.»

وكما قال الرئيس المنتخب للبلاد في ليلة انتصاره في الانتخابات:

«إذا كان هناك أي شخص لا تزال تراوده الشكوك بأن أميركا هي مكان يُمكن أن تتحقق فيه جميع الأشياء ، أو لا يزال يتساءل إذا كان حلم آبائنا المؤسسين لا يزال حياً في وقتنا الحاضر، أو لا يزال يتساءل عن قوة ديمقراطيتنا، فالليلة هي جوابكم.»

انتصار أوباما هو أحد المعايير لتقدم البلاد. وبالتأكيد المعيار الآخر والأكثر أهمية هو بروز إجماع واسع وعميق، وليس أقله بين الأميركيين الشباب الذين سوف يبنون مستقبل البلاد، بأن القصص المخزية للعبودية، للتمييز العنصري، ولعدم المساواة يجب إحالتها إلى الماضي

المحرر التنفيذي: جورج كلاك
رئيس التحرير: ميلدريد سولا نيلي
مدير التحرير: مايكل دجاي فريدمان
المدير الفني: مين تشيه ياو
أبحاث الصور: ماغي جونسون سلايكر

مايكل دجاي فريدمان، كاتب معظم مقالات هذا الكتاب، هو رئيس قسم المطبوعات في مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية. يحمل شهادة الدكتوراه في التاريخ السياسي والدبلوماسي الأميركي.

وزارة الخارجية الأميركية
مكتب برامج الإعلام الخارجي
2008
http://www.america.gov/ar/

حقوق نشر الصور:

Picture credits for illustrations appearing top to bottom are separated by dashes and from left to right by semicolons.

Cover: © AP Images (4). Inside Front Cover: © AP Images. Page 3: Schomburg Center/Art Resource, NY. 4: British Library/London/Great Britain/HIP/Art Resource, NY. 6: Hulton Archive/Getty Images. 8: The Bridgeman Art Library/Getty Images.
Library of Congress. 10: Hulton Archive/Getty Images :9
Painting by Jerry Pinkney, National Geographic Society :11
MPI/Getty Images. 13: Hulton Archive/Getty Images — :12
Library of Congress, Prints and Photographs Division.
Library of Congress, Prints and Photographs Division :14
Library of Congress, Prints and Photographs Division :16
Louie Psihoyos/Science Faction. 18: Library of Congress, :17
Prints and Photographs Division. 19: © CORBIS.
Library of Congress, Prints and Photographs Division. :20
21: © AP Images. 22: Marie Hansen/Time Life Pictures/Getty Images. 24: Library of Congress, Prints and Photographs Division. 25: © David J. & Janice L. Frent Collection/CORBIS. 26: Scurlock Studio Records, Archives Center, National Museum of American History, Behring Center, Smithsonian Institution. 27: Library of Congress, Prints and Photographs Division; © AP Images. 28: Virginia Historical Society, with permission from Afro-American Newspaper Archives — and Research Center. 29: © Bettmann/CORBIS.
Jack Moebes/CORBIS; © AP Images. 31: © AP Images © Bettmann/CORBIS — © AP Images. 35: Don Cravens/ © :33 Time Life Pictures/Getty Images — AP Images/Montgomery County Sheriff's Office. 36: © Bettmann/CORBIS.
Sy Kattelson, Gelatin silver print, 1948, National Portrait :37 Gallery, Smithsonian Institution. 38: © Bettmann/CORBIS (2).
39: Paul Schutzer/Time Life Pictures/Getty Images.
AP Images/Horace W. Cort; © Bettmann/CORBIS © :40 AP Images/Bill Hudson. 44: © AP Images/Harry Harry. © :43 45: Hulton Archives/CNP/Getty Images. 46: © AP Images/ Carlos Osorio — © AP Images/Gene Herrick. 47: © AP Images/Lacy Adkins. 48: © Bettmann/CORBIS. 49: Landall Kyle Carter/CORBIS. 50: © AP Images. 51: © Bettmann/CORBIS. 52: © Flip Schulke/CORBIS (2). 55: © AP Images. 56: © AP Images; © AP Images/Dozier Mobley — © AP Images. 58,59: © AP Bettmann/ © :63-Images (3). 60: © Flip Schulke/CORBIS. 62 CORBIS; © AP Images/Hoarce W. Cort. 64: Bill Eppridge/Time Life Pictures/Getty Images. 65: Digital Vision/Getty Images. 66: Ariel Skelley/Getty Images — © AP images/Bebeto Matthews. 67: © AP Images.

أحرار في النهاية

حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة

مكتب برامج الإعلام الخارجي

وزارة الخارجية الأميركية

http://www.america.gov/ar/